موقف ابن مالك من الكوفيين
من خلال كتابه شرح التسهيل

دراسة لغوية مقارنة

بقلم الدكتورة/
عيشة سيد أحمد أبو الفتوح الحداد
مدرس اللغويات - بجامعة الأزهر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .. وبعد

فإن المتتبع لآثار ابن مالك النحوية والصرفية يدرك الثراء الفكرى الذى تميزت به المدرسة الأندلسية وعنايتهم الفائقة بعلوم العربية كما تميزت هذه المدرسة بتأثرها بآراء علماء المدرسة الكوفية والأخذ ممن تبعهم .

والإفادة من المذهب الكوفى عندهم لم يكن مصدرها الإفادة المباشرة من كتب الكوفيين أنفسهم فحسب بل تعدت لتأخذ من كتب من اشتهر بالنزعة الكوفية مثل أبو موسى الحامض ت ٣٠٥ هـ ، وابن الأنبارى ت٣٢٧هـ.

كما تتلمذ أعلام المدرسة الأندلسية على بعض علماء المذهب الكوفى وكان أول اعتمادهم عليه ثم درسوا علم البصريين ، وبعد ذلك جمعوا بين العلَمين إلا أنهم كانوا أميل فى دراستهم إلى الكوفيين . (١)

ونذكر كتب التراجم أن أول من عمل على نشر المذهب الكوفى بالأندلس جودى(٢) بن عثمان الذى رحل إلى بغداد وأخذ عن الكسائى والفراء وغيرهما وظل يدرس كتاب الكسائى بعد رجوعه وأخذ عنه جماعة وألف كتاباً فى النحو (٣).

وممن رحل إلى المشرق وأخذ عن النحاة بالمشرق ابن مالك الأندلسى كما نلاحظ وكتابه شرح التسهيل يعكس اهتمامه بالكوفيين، ونقل آرائهم وقد وافقهم فيما يزيد عن السبعين مسألة وخالفهم فى عدد قليل من

---

(١) راجع الدرس النحوى فى بغداد صـ٨٥-٨٦ ، وتأثير الكوفيين صـ٦٨.

(٢) توفى جودى عام ١٩٨ هـ والكتاب الذى ألفه " منبه الحجارة " راجع الطبقات صـ٢٠٨ والبغية ٤٩/١.

(٣) الكسائى انظر طبقات الزبيدى ٢٠٨ والتكملة ٢٤٩/١ والبغية ٤٩٠/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسائل وهذا يدل على تأثره بهم وإعجابه الشديد بهم وهذا ما يتضح من خلال هذه الدراسة.

ويتكون البحث من :-

المقدمة.

التمهيد :-

أ - أثر الكوفيين على الأندلسيين عامة وابن مالك خاصة.

ب - ابن مالك وكتابه شرح التسهيل .

ثم ينقسم البحث إلى قسمين:-

القسم الأول :-

المسائل التى وافق فيها ابن مالك الكوفيين.

القسم الثانى :-

المسائل التى خالفهم فيها.

الخاتمة :-

تقييم لموقف ابن مالك من الكوفيين.

ثم الفهارس.

والله الموفق

وهو نعم المولى ونعم النصير

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدراسة التمهيدية

ونتناول فيها ثلاثة أشياء :-

أولاً : ابن مالك .

سنبدأ الحديث عن ابن مالك فهو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبدالله بن مالك الطائى الجيانى الأندلسى ولد بجيان سنة ٦٠٠ هـ.

أقام فترة فى الأندلس أخذ فيها العلم على عدد من الأساتذة منهم ثابت ابن محمد بن يوسف الكلاعى الغرناطى ٦٢٨ هـ الذى وصف بأنه كان نحوياً ماهرا وقرأ كتاب سيبويه على أبى عبد الله بن مالك المرشانى وقيل إنه جلس إلى أبى على الشلوبين ت ٦٤٥ هـ.

وأخذ القراءات عن أبى العباس أحمد بن نوار المتوفى سنة

ثم انتقل إلى الشرق كما كان كثيرون من أهل المغرب يفعلون طلباً للعلم وكانت رحلته إلى الشام.

وتتلمذ فيها على أبى صادق الحسن بن صباح ت ٦٣٢ هـ. وعلى بن محمد بن عبد الصمد السخاوى ت ٦٤٣ هـ ويعيش بن على بن يعيش الحلبى ت ٦٤٣ هـ ويقال إنه جلس فى حلقة ابن الحاجب ت٦٤٦ هـ (١) وقد بلغت مكانته الذروة العليا .

فكان إماماً فى النحو وحافظاً للغة صرف همته إلى اللغة والنحو حتى بلغ فيهما الغاية كما كان إماماً فى القراءات جميعها، وفى اللغة كان إليه المنتهى فى نقل غريبها، والاطلاع على وحشيها وكان فى النحو والتصريف بحراً لا يجارى وله مؤلفات كثيرة عظيمة الفائدة منها على

---

(١) انظر ترجمته فى نفح الطيب ٢/٢٢٢.
وشذرات الذهب ٥/٣٣٩. – وطبقات القراء ٢/١٨٠ – ١٨١.
وبغية الوعاة ١/١٣٠/١٣٧. – وشرح التسهيل ١/١٠ – ١٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سبيل المثال – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وشرح التسهيل والألفية " الخلاصة " ولامية الأفعال ، والكافية فى النحو، وشرح الكافية الشافية ، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ ، وسبك المنظوم وفك المختوم ، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ».

وقد توفى رحمه الله سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة (١).

(١) راجع نفح الطيب ٢/٢٢٣ والبغية ١/١٣٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأتحدث ثانياً عن كتابه شرح التسهيل :-

كتاب شرح التسهيل لابن مالك من الكتب التى نالت حظاً وافراً من التحقيق والتنقيح والشرح وهو تيسير لكتابين آخرين « الفوائد النحوية والمقاصد النحوية » ثم شرحهما ابن مالك بكتابه – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ».

ثم طلب إليه بعض الفضلاء أن يشفع كتابه بما يوضح غامضه ويحل معقده كما ذكر فى مقدمة الكتاب حيث قال « فأحمدت ما أشار إليه وعمدت إلى تحصيل ما نبه عليه لأن الملتمس بعون الله هين وإسعاف ذوى الأهلية متعين والله المرجو لانقياد الحقائق وإبعاد العوائق » (١).

وقد قَدَم ابن مالك فيضاً من الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية والشعر العربى وكلام العرب المنثور فإن لم يجد نصاً اتجه إلى القياس يتخذ منه حجته ودليله ، وهو يعتمد على رأى النحاة السابقين عليه ويوازن بين الآراء المختلفة ، ويختار أقواها دليلاً فإن لم يقتنع بالرأى وضع رأيه مستدلاً بما يقوى رأيه مع تحرى الدقة المتناهية فى النقل عن العلماء السابقين والكتاب يعكس آراء ابن مالك ويظهر قوة شخصيته العلمية.

وقد ذكر الدكتور / عبد الرحمن السيد. والدكتور / محمد المختون. منهج ابن مالك فى شرح التسهيل. ونذكر ذلك بإيجاز على النحو التالى :-
التزم ابن مالك فى منهجه النقاط الآتية.

١- ذكره محترزات التعريف بعد التعريف فهو يعرف الكلمة بأنها لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً ... ألخ ثم يأخذ بيان كل كلمة فى التعريف .
٢- ذكره الآراء المختلفة وترجيح ما يراه ويستدل عليه.
٣- كثيراً ما يستشهد بالقرآن الكريم والحديث الشريف والشعروالنثر وله قدرة فائقة فى ذلك.

---

(١) مقدمة شرح التسهيل صـ ٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤- إذا ذكر شيئاً قبل موضعه أو فى غير بابه أجّل بيانه إلى موضعه الخاص.

٥- كثيراً ما نراه يعقد موازنات بين ما يتحدث عنه وغيره ليثبت صحة الحكم الذى ذهب إليه .

٦- لا يلتزم طريقة واحدة فى النص على اسم صاحب الرأى الذى يذكره ولكنه يذكره غالباً.

٧- تعقيبه على الآراء التى يذكرها إما بالتأييد والإثبات وإما بالنقض والتفنيد كما يبدو ذلك واضحاً فى كتابه .

٨- بعد ذكره الآراء المختلفة يذكر رأيه وأدلة صحته ينتهى بقوله « فثبت ما أردناه والحمد لله » (١).

٩- إشارته أثناء شرحه إلى اللغات المختلفة التى وردت فى اللفظ الواحد من ذلك قوله « وهو يتكلم على الأسماء الستة فى الضم تسع لغات... » (٢).

١٠- يذكر أحياناً معنى الكلمات التى تحتاج إلى شرح.

١١- اختياره للأسهل وبعده عن التكلف وإن كانت هذه سمات منهج ابن مالك فى كتابه شرح التسهيل فهذا يدل على ثراء الرجل الفكرى واللغوى وأنه عالم له مكانة عظيمة قال عنه أبو حيان : " إن ابن مالك نظم فى هذا العلم كثيراً ونثر وجمع باعتكافه ومراجعته غرائب وحوت منصفاته توادر وعجائب وإن من عرف ما فى تسهيله لا يكون تحت السماء من هو أنحى منه. (٣)

❁❁❁

---

(١) شرح التسهيل ٩٢/١.

(٢) نفس المرجع ٤٧/١ – ٤٨.

(٣) مقدمة شرح التسهيل صـ١٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثاً : أثر الكوفيين فى المدرسة الأندلسية عامة وابن مالك خاصة.

يقول الدكتور شوقى ضيف :

« ويبدو أن الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصرى وأنها صبَّت عنايتها أولاً على النحو الكوفى مقتديةً بنحويَّها الأول جودى بن عثمان حتى إذا أصبحنا فى أواخر القرن الثالث الهجرى، وجدنا محمد بن موسى بن هاشم المتوفى سنة ٣٠٧ هـ يرحل إلى المشرق ويلتقى بمصر أبا جعفر الدينورى ت٢٨٩هـ ويأخذ عنه كتاب سيبويه » (١).

وهذا يدل على أن بوادر التأثر بالمذهب الكوفى منذ بداية المدرسة الأندلسية.

ونضيف إلى ذلك شرح مفرَّج بن مالك النحوى أبو الحسن المعروف بالبغل كتاب الكسائى وعبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم المكفوف ت٣٢٤هـ الذى له شرح على نحو الكسائى فى ستة أجزاء سمع عليه (٢).

كما يظهر هذا التأثر فى ميلهم للمذهب الكوفى كما حصل مع سعيد بن قدامة بن عبد الوارث البلوطى ٣٤٨هـ من أصل قرطبة الذى قيل عنه كان يميل إلى مذهب الكوفيين (٣).

فعلماء المدرسة الأندلسية أخذوا من المدرسة الكوفية، وتأثروا بها وظهر ذلك فى رحلة بعض علماء المدرسة الأندلسية إلى المشرق كما ارتحل بعض علماء من المشرق إلى الأندلس، ومنهم أبوعلى إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون القالى ت٣٦٧هـ الذى تتلمذ فى بغداد لأشهر الشيوخ وقد روى عن أصحاب ثعلب وفى مقدمتهم أبو بكر بن الأنبارى وأبو عبد الله نفطويه (٤).

---

(١) المدارس النحوية صـ ٢٨٨ فما بعدها.

(٢) راجع طبقات النحويين صـ ٢٩٨ والبغية ٤٤/٢ وتاريخ علماء الأندلس ص٤٠٣.

(٣) نفس المرجع صـ ٢٩٩.

(٤) راجع طبقات الزبيدى ١٥٤ وتاريخ بغداد ١١٥٩/٦ – ١٦٢ والبغية ٤٢٨/١ – ٤٣٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإلى جانب تأثرهم بالمذهب الكوفى تركوا فكرة التعصب فهم لا يميلون إلى المذهب الكوفى إلا إذا اقتنعوا بالرأى المذكور وبقوة حجته.

ونأخذ من ذلك العالم الذى عليه محور البحث ابن مالك.

فقد كان لابن مالك اختيارات كثيرة من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين وسابقية من الأندلسيين، غير آراء اجتهادية ينفرد بها.

ففى كثير من المسائل التى ينفرد بها الكوفيون نراه يختار رأيهم من ذلك ما ذهبوا إليه :-من أن مذ ومنذ إذا وليهما اسم مرفوع مثل :-

ما رأيته مذ أو منذ شهران ظرفان مضافان لجملة حُذف فعلها وبقى فاعلها والأصل : مذ كان شهران (١).

ولم يقتصر هذا الوجود للمذهب الكوفى النحوى على الفترات الأولى فى الأندلس بل تواصل على طيلة التاريخ الأندلسى.

ولا ننسى أن نذكر كلام الدكتور أحمد الزواوى الذى قال فيه :

« إن مناهج علماء المدرسة الأندلسية خضعت لموقفين اثنين :

الأول :- موقف اتسم بالتقدير والاحترام لعلماء المشرق ونحوهم.

والاعتراف لهم بالفضل والرئاسة فى علم اللغة والنحو .

ولم يتجرأ أحد من أصحاب هذا الاتجاه على الطعن فى سيبويه ومن سار على نهجه ولم يحاول نقض الأسس المنهجية أو بعضها باعتبارها عناصر ثابتة فى الدراسة اللغوية وإنما أسهموا فى تطويرها.

الثانى :- موقف امتاز بمحاولات للاجتهاد وفرض الشخصية الأندلسية ولكن أصحابه تجاوزوا مطالب الاجتهاد فى العلم إلى الطعن والقدح فى سيبويه وأتباعه واتجهت المحاولة إلى رفض بعض الأصول التى ارتضاها النحو العربي بصيغة عامة والبصريون بصفة خاصة.

---

(١) راجع المدارس النحوية صـ ٣١٢ وتأثير الكوفيين ٦١ – ٦٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولقد فرض الاتجاه الأول أبو علي القالي وابن هشام اللخمي ت٥٥٧هـ وغيرهم كثير وأعتقد أن ابن مالك من هذا الاتجاه .

أما الموقف الثانى فظهرت بوادره أواخر القرن الرابع واستمر ضئيل الأثر خلال القرن الخامس وبلغ ذروته مع بداية القرن السادس على يد أبى الحسين المعروف بابن الطراوة وتلاميذه [١].

❁❁❁

(١) أبو موسى الجزولى للدكتور أحمد الزواوى صـ ٣٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القسم الأول من الدراسة
المسائل التى وافق [1] فيها ابن مالك الكوفيين

وذلك فى عدة أبواب من أبواب النحو ، وذلك كما يلى :

أولاً : من باب المعرب والمبنى :-

١- إعراب المثنى.

ثانياً من باب النكرة والمعرفة :-

١- انفصال الضمير بعد " إنما ".

٢- عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

من باب الموصول وفيه ثلاث مسائل :-

١- مجئ الفعل المضارع صلة لـ " أل ".

٢- حذف الموصول الاسمى، وبقاء صلته.

٣- مجئ الذى موصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة.

ثالثاً : باب المبتدأ والخبر وفيه أكثر من مسألة :-

١- الابتداء بالوصف دون اعتماده على نفى أو استفهام.

٢- دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ " أل " الموصولة.

٣- جواز إبراز الضمير وحذفه إذا جرى الوصف على غير صاحبه.

ثالثاً : باب النواسخ :-

١- تقديم خبر « ليس » عليها.

٢- زيادة أصبح و « أمسى ».

٣- إعمال " إن " عمل « ليس ».

٤- دخول اللام على خبر « إن » والخبر فعل جامد .

٥- دخول اللام على خبر « إن » ومعموله والخبر ظرف وجار ومجرور.

٦- تخفيف « أن » ودخولها على الجملة الفعلية.

رابعا : من باب نائب الفاعل.

---

(١) سنقتصر بإذن الله على المسائل الخلافية المشهورة بين الكوفيين والبصريين والتى كان لابن مالك موقف معها بالتأييد أو بالرفض لئلا يتسع البحث علينا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مسألة نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده.

خامساً : باب المنصوبات :-

مسألة تقديم المفعول به المحصور بـ " إلا ".

المفعول فيه :-

١- الخلاف فى الاسم المرفوع بعد " مذ " و " منذ ".

باب الاستثناء :-

١- إعراب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه.

٢- النصب بـ " حاشا " مجردة من " ما ".

باب الحال :-

١- مجئ الفعل الماضى غير المقترن بـ " قد " حالاً .

٢- تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف.

٣- مجئ المصدر حالاً فى قولك أما علما فعالم.

من باب التمييز مسألة تقديم التمييز على عامله.

سادساً باب المجرورات :

١- مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

سابعاً : باب التوابع

١- حكم توكيد النكرة.

باب العطف ومنه.

١- مجئ " أو " بمعنى " الواو ".

٢- عطف الظاهر على الضمير المجرور.

٣- العطف على الضمير المرفوع.

وأخيرا باب إعراب الفعل ومنه مسألة :

١- رافع الفعل المضارع.

❀❀❀

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أولاً : مسائل باب المعرب والمبنى

مسألة إعراب المثنى

المثنى هو ما وضع لاثنين أو اثنتين واغنى عن المتعاطفين مثل – الزيدان، والمحمدين.

وقد ذهب جمهور النحاة إلى أن المثنى معرب .

أما الزجاج فقد ذهب إلى أنه مبنى [(١)] .

وهو عند أكثر النحاة يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء وقد اختلف النحاة فى الألف والياء على أربعة آراء :-

الأول :- ذهب الكوفيون إلى أن الألف والياء هما الإعراب نفسه ووافقهم على ذلك ابن مالك.

الثانى :- ذهب البصريون إلى أنهما حروف إعراب وحركات الإعراب مقدرة عليها.

الثالث :- ذهب الأخفش والمبرد وغيرهما إلى أنهما دليل الإعراب.

الرابع :- ذهب الجرمى على أن المثنى مرفوع بالألف وفى حالتى النصب والجر معرب بالتغير والانقلاب [(٢)].

والذى يخصنا رأى الكوفيين وموافقة ابن مالك لهم فى أن الألف والياء هما الإعراب نفسه فهما بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة [(٣)]. وفيما يلى بيان ذلك :

---

(١) راجع الإنصاف ٣٣/١ – والكتاب ١٧/١ والمقتضب ١٥٣/٢ والإيضاح فى علل النحو صـ ١٣٠.

(٢) راجع هذه المسألة فى المقتضب ١٥٤/٢ الإيضاح فى علل النحو صـ ١٣٠.
وسر صناعة الإعراب ١٩٥/٢ والارتشاف ٢٦٤/١ والإنصاف ٣٤/١ – ٣٥.

(٣) راجع الإيضاح صـ ١٣٠ وسر صناعة الإعراب ٦٩٥/٢ – ٦٩٦ والإنصاف ٣٣/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد ذكر رأيهم بالتفصيل الزجاجى فقال :

قال الكوفيون : إنا لم نشك فى أن إعراب الواحد هو الأصل وما بعده فرع عليه ولكنه كما اختلفت ألفاظ الاثنين والجمع وأبنيتها وسائر أحكامها كذلك جاز اختلاف الإعراب ، ولسنا ندفع أيضاً أن يكون الإعراب حركة إلا أنه قد يكون أيضاً عندنا حرفاً ، لأن الإعراب دليل على المعانى ولذلك احتيج إليه فإذا دل غيره دلالته وناب منابه كانا فى ذلك سواء لا فرق بينهما(١).

كذا ذكره ابن جنى ، وصاحب الإنصاف (٢).

وقال ابن مالك :-

"ص" وليس الإعراب انقلاب الألف والواو ياء، ولا مقدراً فى الثلاثة ولا مدلولاً بها عليه مقدراً فى متلوها. ولا النون عوضاً من حركة الواحد.

ولا من تنوينه ولا منهما. ولا من تنوين فصاعدا خلافاً لزاعمى ذلك بل الأحرف الثلاثة إعراب والنون لرفع توهم الإضافة أو الإفراد (٣).

وشرح ابن مالك كلامه فقال :-

" ش " زعم قوم أن رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة وهذا ظاهر قول الجرمى وابن عصفور وهو مردود...

وأما كون الإعراب مقدراً فى الثلاثة فمردود أيضاً...

وأما القول الثالث وهو أن الإعراب مقدر فى الحرف الذى كان حرف الإعراب قبل طروّ التثنية والجمع فهو قول الأخفش والمبرد وهو مردود أيضاً...

وإذا بطلت الثلاثة تعين الحكم بصحة الرابع وهو أن الحروف الثلاثة هى الإعراب (٤).

---

(١) الإيضاح فى علل النحو ص ١٣٢ فما بعدها .

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٩٥.

(٣) شرح التسهيل ١/٧٤.

(٤) شرح التسهيل ١/٧٤ – ٧٥ مختصراً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإذا كان ابن مالك انتصر لرأى الكوفيين فالكثير من النحاة يرده ويوافق رأى سيبويه ومن تبعه فى المسألة .

حيث يقول ابن جنى :-

« إنا بلونا هذه الأقوال على تباينها وتنافرها واختلاف ما بينها وترجيح مذاهب أهلها القائلين بها فلم نر فيها أصلب مكسراً ولا أحمد مخبراً من مذهب سيبويه » (١).

والباحثة ترجح رأى الكوفيين لما يلى :-

١- أن الإعراب إنما جئ به للدلالة على ما يحدث بالعامل والحروف المذكورة محصلة لذلك فى عدول عنها كما قال ابن مالك (٢).

٢- إن مذهب الكوفيين فى المسألة لا يحتاج إلى تقدير فهو أولى مما يحتاج إلى تقدير.

٣- لا يمتنع أن تكون هذه الأحرف فى الإعراب وفى الوقت نفسه دالة على التثنية (٣).

٤- إن عبارة سيبويه حيث قال عن الألف والياء « وهو حرف الإعراب » (٤)

كما يقال حركات الإعراب أى الحركات التى أعرب الاسم بها (٥).

وهذا يدل على صحة رأى الكوفيين وابن مالك ومن تبعهم.

❁❁❁

---

(١) راجع سر صناعة الإعراب ٩٩٦/٢.

(٢) شرح التسهيل ٧٥/١ .

(٣) الإيضاح ١٣٤.

(٤) الكتاب ١٧/١ .

(٥) راجع كلام الأنبارى فى الإنصاف ٣٤/١ وانظر تأثير الكوفيين ٧٣ فما بعدها للدكتور / محمد بن عمار درين .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن باب النكرة والمعرفة

المسألة الثانية :- انفصال الضمير بعد " إنما "

يجب انفصال الضمير إذا لم يتأت اتصاله .

ومن هذه المواضع أن يتقدم الضمير على عامله كما فى قوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[1] وأن يأتى بعد « إما » المكسورة مثل قولك إما أنت وإما أنا... الخ[2].

وقد اختلف النحاة فى انفصال الضمير بعد « إنما » على رأيين :-

الأول :- وجوب انفصال الضمير بعدها وعلى ذلك الكوفيون ووافقهم ابن مالك.

الثانى :- لا يجب انفصال الضمير بعدها وعلى ذلك سيبويه ومن تبعه [3].

رأى الكوفيين وابن مالك :

يقول ابن مالك :-

يتعين انفصال الضمير لحصره بإنما كقوله :-

أنا الفارسُ الحامى الذِّمار وإنمـا يُدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى [4]

فقد فصل الضمير « أنا » وذلك لأن غرضه أن يحصر المدافع ولو وصله فقال :-

وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وذلك غير مقصود [5].

---

(١) سورة الفاتحة آية (٥) .

(٢) راجع شرح التسهيل ١٤٧/١ – ١٥٠ والتصريح ١٠٥/١ – ١٠٦.

(٣) راجع الكتاب ٣٦٢/٢ والإنصاف ٦٩٩/٢ – ٧٠٠ وشرح المفصل ١٠١/٣ – ١٠٣ وانظر تأثير الكوفيين ص١١٥ فما بعدها .

(٤) البيت من الطويل وهو للفرزدق راجع ديوانه ١٥٣/٢ ومعانى القرآن للزجاج ٢٤٣/١ وشرح المفصل ٩٥/٢ شرح التسهيل ١٤٨/١ والعينى ٢٧٧/١ والدرر ٣٩/١.

(٥) راجع التصريح ١٠٦/١ والمغنى ٤٠٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال ابن مالك أيضاً :- « وهذا مطرد فمن اعتقد شذوذه فقد وهم »[1].

ووجوب الفصل هنا لمعاملة « إنما » معاملة « إلا » لأن معنى البيت – ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا .

الرأى الثانى : من لا يرى وجوب فصل الضمير المحصور بإنما .

وقد استدل أصحاب هذا الرأى بمجئ الضمير متصلاً بعدها فى القرآن الكريم كما فى قوله تعالى ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ١٨٥ آل عمران.

ومن ثم ذهب أصحاب هذا الرأى إلى تخريج البيت السابق

..... إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى .... البيت

ونحوه على أنها ضرورة إذ هى من باب وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل كما ذكر سيبويه ذلك بقوله :-

« هذا باب ما يجوز فى الشعر من إيَّا ولا يجوز فى الكلام فمن ذلك :

قول حميد الأرقط :-

إليك حتى بلغت إياكا [2] ».

وقال الزمخشرى :-

« فهذا ونحوه مخصوص بالشعر لأنه لولا انكسار الوزن لقال : حتى بلغتك... » [3].

وإذا جئنا لنرجح رأيا على آخر نجد أن الخلاف بين النحاة يتركز فى إفادة « إنما » الحصر وقد ذهب الكوفيون إلى إفادتها الحصر.

---

(١) شرح التسهيل ١٤٩/١.

(٢) راجع كتاب سيبويه ٣٨٣/١، ٣٦٢/٢ وهو من الرجز وشطر البيت

أتتك عنس تقطع الأراكا.

ومعنى البيت: أى سارت هذه الناقة إليك حتى بلغتك .

والشاهد فيه وضع « إياك » موضع الكاف ضرورة.

(٣) راجع المفصل بشرح ابن يعيش ١٠١/٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويقول أبو حيان :-

« وقد أولع أكثر أصحابنا المتأخرين بالقول بإفادة « إنما » معنى الحصر حتى أجروا عليها أحكام حرف النفى و « إلا » وهو دروج على رأى الكوفية » (١).

والذى يترجح عندى رأى الكوفيين ومن تبعهم لأن :-

إنما تفيد الحصر إلا إذا وردت قرينة مانعة لذلك والمحصور بـ « إنما » هو المتأخر لفظاً وإذا حصر بـ « إنما » وجب انفصال الضمير إذا كان متأخراً وكان الضمير محصوراً فيه ؛ لأنه لو وُصل الضمير لما فهم المراد فإذا قلت – إنما قمت موضوعة لم يقع منى إلا القيام فلو أردنا به – ما قام إلا أنا لم يفهم ولا سبيل إلى فهمه إلا بالقول : إنما قام أنا.(٢)

---

(١) التذييل والتكميل ١/١٦٣ .

(٢) راجع دلائل الإعجاز صـ ٣١٥ والإيضاح فى علوم البلاغة ١٢١. وتأثير الكوفيين ١/١١٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثانية :- عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

اختلف النحاة فى عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة فى نحو – أكرم غلامه زيداً حيث اتصل الضمير العائد على « زيد » بالفاعل المتقدم وذلك على رأيين :-

الأول :- الجواز وهو لعامة الكوفيين وابن جنى وتبعهم ابن مالك فى هذا الرأى.

الثانى :- المنع وعليه جمهور النحويين (١).

أدلة رأى الكوفيين وابن مالك :-

يقول ابن جنى :-

« وأجمعوا على أن ليس بجائز ضَرَبَ غلامهُ زيداً لتقدم المضمر على مطهره لفظاً ومعنىً وقالوا فى قول النابغة :-

جَزَى رَبُّهُ عنِّى عدِّى بن حاتم جزاءَ الكِلابِ العاويات وقد فعَلْ (٢)

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم كلُّ ذلك لئلا يتقدم ضميرُ المفعول عليه مضافاً إلى الفاعل فيكون مقدماً عليه لفظا ومعنى وأماً أنا فأجيز أن تكون الهاء فى قوله :-

جزى ربّهُ عنّى عدِّى بن حاتم.

عائدة على عَدىً خلافاً على الجماعة...

فإن قيل – ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم والمفعول رتبته التأخر... فقد وقع كل منهم الموقع الذى هو أولى به ، فليس لك أن تعتقد فى الفاعل وقد وقع مقدما أن موضعه التأخير وإنما المأخوذ به فى ذلك أن يعتقد فى الفاعل إذا وقع مؤخراً أن موضعه التقديم فإذا وضع مقدما أخذ مأخذه

---

(١) راجع هذه المسألة شرح الجمل ١١/٢ وشرح التسهيل ١٥٩/١ والارتشاف ٤٨٦/١.

(٢) البيت من بحر الطويل للنابغة وقيل لأبى الأسود الدؤلى ، وقيل مجهول القائل ، راجع العينى ٤٨٧/٢، والخصائص ٢٩٤/١ حيث نسبة للنابغة وأمالى ابن الشجرى ١٠٢/١ وشرح المفصل ٧٦/١ وشرح الجمل ١٤/٢ والخزانة ٢٧٧/١ وتأثير الكوفيين صـ١٢٠ فما بعدها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ورست به قدمه وإذا كان كذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظا ومعنى وهذا مالا يجوزه القياس...

قيل الأمر وإن كان ظاهره ما تقوله فإن هنا طريقاً آخر يسُوغك غيره وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطرَّد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل حتى دعا ذلك أبا على إلى أن قال – إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه » (١).

وقال ابن مالك :-

« والصحيح جوازه لوروده عن العرب فى الأبيات المذكورة وغيرها ولأن جواز نحو ضرب غلامه زيداً أسهل من جواز ضربونى وضربت الزيدين (٢).

ويظهر لى من النصوص السابقة :-

أن أدلة الكوفيين ليست شواهد شعرية فقط كالبيت الذى ذكره ابن جنى والأبيات التى ذكرها ابن مالك وغيره بل يوجد دليل آخر ذكره ابن جنى فى كلامه وهو كثرة تقديم المفعول على الفاعل فى القرآن وفصيح الكلام .

أما الرأى الثانى فقد جعل الأبيات الشعرية من باب الضرورة.

يقول ابن عصفور « فمنهم من حمله على أنه ضرورة ومنهم من جعل الضمير عائداً على الجزاء الذى يدل عليه « جزى » فيكون من باب قولهم من كذب كان شراً له (٣).

ويترجح عندى رأى الكوفيين وابن مالك لمجئ ذلك فى الشعر بكثرة.

ويقول أبو حيان :-

« فلعمرى أنه قد كثر مجئ ذلك فى الشعر والأحوط جوازه فى الشعر دون كلام .....

وقد رام بعض النحويون تأويل ذلك كله والتأويل فيه بعيد (٤).

---

(١) الخصائص ١/٢٩٤ – ٢٩٥ مختصراً.

(٢) شرح التسهيل ١/١٦٠ – ١٦١ بتصرف.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٤.

(٤) راجع التذييل والتكميل ١/٣١٤ وشرح الكافية ٢/١٣١ والتصريح ٢/٨٣ والهمع ١/٢٧٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تابع باب المعرب والمبنى – الاسم الموصول

وفيه ثلاث مسائل :-

المسألة الأولى :- مجئ الفعل المضارع صلة لـ " أل ".

الألف واللام غير المعرفة توصل بالصفة لأن الصفة بذلك يجب تأولها بفعل كما فى قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ ١٨ – الحديد.

والصفة هنا أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين (١).

أما اتصالها بالفعل المضارع فقد اختلف فيها النحاة على قولين :-

الأول :- الجواز وعليه بعض الكوفيين والأخفش وهو اختيار ابن مالك.

الثانى :- منع ذلك وعليه جمهور النحاة وتبعهم عبدالقاهر الجرجانى.

حيث قال « إن دخول آل على المضارع خطأ بإجماع » (٢).

رأى الكوفيين وابن مالك :-

يقول ابن مالك :-

ووصل الألف واللام بفعل مضارع نحو قول الشاعر :-

مَا أنْت بالحكَم الترضى حكومَتُهُ ولا الأصيل ولا ذىِ الرأى والجَدَلِ (٣)

واستدل ابن برهان على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل واستدلاله قوى لأن حرف التعريف فى اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس فى اختصاصه بالفعل...

فوجب اعتقاد الألف واللام فى الترضى أسماء بمعنى الذى لا حرف تعريف وعندى أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكن قائل الأول أن يقول :-

---

(١) شرح التسهيل ٩/٢٠٠ – ٢٠١ بتصرف.

(٢) المقتصد ١/٧٢.

(٣) هو للفرزدق وهو من البسيط راجع العينى ١/١١١ والدرر ١/٦١ والبيت يهجو به أعرابياً فضل حريراً على الفرزدق والأخطل فى مجلس عبد الملك بن مروان. راجع الخزانة ١/٣٢ ، والهمع ١/٨٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ما أنت بالحكم المرضى حكومته... (١).

وقال ابن مالك :-

« فمقتضى النظر وصل الألف واللام إذ هما من الموصولات الاسمية بما توصل به أخواتها من الجملة الاسمية، والفعلية، والظروف فمنعوها ذلك حملاً على المعرفة لأنها مثلها فى اللفظ ثم كان فى التزام ذلك إبهام أن الألف واللام معرفة لا اسم موصول فقصدوا التنصيص على مغايرة المعرفة فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع (٢).

وهذا الرأى هو الراجح لعدة أسباب :-

١- إخراج مثل هذه الأمثلة من حيز الضرورات لأن الشاعر كان يمكنه أن يقول المرضى حكومته بدلاً من الترضى كما ذكر ابن مالك.

٢- حمل « أل » الموصولة على بقية الموصولات الاسمية لتميزها عن الألف واللام التى للتعريف.

---

(١) شرح التسهيل ٢٠١/١ – ٢٠٢.

(٢) راجع شرح التسهيل ٢٠٢/١ وشرح المفصل ١٤٣/٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثانية :-

حذف الموصول الاسمى وإبقاء صلته.

اختلف النحاة فى حذف الموصول الاسمى مثل « مَنْ والذى » وغيرها على رأيين :-

الأول :- جواز الحذف وعليه الكوفيون والمازنى وابن مالك.

الثانى :- المنع مطلقاً إلا لضرورة الشعر وعليه عامة البصريين وأبو على الفارسى.

رأى الكوفيين ومن تبعهم :-

استدل الكوفيون بقوله تعالى ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ ٤٦ – النساء.

يقول الفراء :-

« وإن شئت جعلتها متصلة بقوله ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ وإن شئت كانت منقطعة مستأنفة ويكون المعنى من الذين هادوا من يحرفون الكلم وذلك من كلام العرب أن يضمروا « من » فى مبتدأ الكلام... » (١).

وقال ابن مالك :-

« وإذا كان الموصول اسما أجاز الكوفيون حذفه إذا عُلِم وبقولهم فى ذلك أقول وإن كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع فالقياس على « أنَّ » فإن حذفها مكتفى بصلتها جائز بإجماع مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه.....

... فكان الموصول الاسمى أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفى وأيضاً فإن الموصول الاسمى كالمضاف ، وصلته كالمضاف إليه وحذف المضاف إذا علم جائز فكذلك ما أشبهه وأما السماع فمنه قول حسان:-

---

(١) معانى القرآن للفراء ٢٧١/١ وقد ذكر مثل هذا ٣١٥/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فو الله ما نلتم ولا نيلَ منكم بمعتدلٍ وفقٍ ولا متقارب [1]

أراد ما الذى نلتم وما نيل منكم [2].

وقول العرب « منا يقول ذلك ومنالا بقوله [3].

أى منا مَنْ يقول ذلك ومنا مَنْ لا يقوله .

وهكذا قوى ابن مالك رأى الكوفيين بالسماع حيث الشواهد التى ذكرها والقياس حيث قاس حذف الموصول الاسمى على حذف الموصول الحرفى وحذف المضاف.

هذا وقد رَدَّ أصحاب الرأى الثانى بأن حذف الموصول كحذف بعض الكلمة فكما لا يجوز حذف بعض الكلمة امتنع حذف الموصول وإبعاد صلته [4].

كما أن الصلة تُذكر للتخصيص والإيضاح للموصول فلا يجوز أن يحذف الموصول وتدع الصلة.

ونظير ذلك أجمعون فى التوكيد لا يجوز أن تذكره وتحذف المؤكد [5].

ولا نستطيع أن نرد رأى الكوفيين وابن مالك لكثرة النصوص الفصيحة شعراً ونثراً وقد حذف الموصول منها.

ولأن الحذف لوجود الدليل كثير فى كلام العرب.

ولذلك يقول الرضى :-

« ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس إذ قد يحذف بعض حرفى الكلمة وإن كانت فاء أو عينا وليس الموصول بألزق منهما [6].

---

(١) البيت من الطويل وقيل لحسان بن ثابت – الدرر ٦٨/١ وليس فى ديوان حسان وشرح أبيات المغنى ٣٤٦/٧.

(٢) شرح التسهيل ٢٣٥/١.

(٣) معانى القرآن للفراء ٢٧١/١ والارتشاف ٥٥٥/١.

(٤) راجع المقتضب ١٣٧/٢ والإنصاف ٧٢١/٢ – ٧٢٢ والجامع لأحكام القرآن ١٥٧/٥، وانظر تأثير الكوفيين صـ٧٤ فما بعدها .

(٥) شرح الكافية ٦١/٢ مختصراً.

(٦) شرح الكافية ٦١/٢ ، ولنظر تأثير الكوفيين صـ٧٦ فما بعدها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثالثة :-

مجئ الذى موصوفة مستغنية بالصفة عن صلتها.

يقول ابن مالك – الذى على ثلاثة أقسام موصولة، وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة، ومصدرية محكوم بحرفيتها .

ونفهم من ذلك أن « الذى » قد تأتى موصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة.

وهذا أمر أجازه الكوفيون وتابعهم ابن مالك حيث قال :-

« وهو الصحيح وبه أقول ».

أما البصريون فقد منعوا مجئ « الذى » كذلك وقصروها على الموصولية فحسب(١).

رأى الكوفيين وابن مالك :-

استدل الكوفيون ومن وافقهم بعدة أدلة منها :-

١- قول الحق سبحانه ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾ ١٥٤ – الأنعام.

قال الفراء معلقاً « وتنصب أحسن هاهنا تنوى بها الخفض لأن العرب تقول – مررت بالذى هو خير منك وشرٌ منك ولا يقولون – مررت بالذى قائم لأن خيراً منك كالمعرفة، إذ لم تدخل فيه الألف واللام وكذلك يقولون مررت بالذى أخيك وبالذى مثلك إذ جعلوا صلة « الذى » معرفة أو نكرة لا تدخلها الألف واللام جعلوها تابعة للذى (٢).

وذكر ابن مالك كلامه.

---

(١) راجع هذه المسألة فى معانى القرآن للفراء ٣٦٥/١ وشرح المفصل ١٥٤/٣ والارتشاف ٥٥٣/١ والبحر ٢٩٤/٤، وشرح التسهيل ٢١٩/١.

(٢) معانى القرآن ٣٦٥/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال – وأنشد الكسائى :-

إن الزُّبَيرَّى الذى مِثْـــل الجَلَـــم مشَى بأسلافك فى أهْلِ الحرِم [1]

..... » [2].

وقال ابن جنى معلقا على البيت :-

« إنما شبه الذى بـــ « من » و « ما » فحذف صلتها، ووصفها كمـــا يفعل ذلك بـــ « من » و « ما » ويجئ هذا فى قول البغداديين[3] على أنـــه وصلها بمثل لأنهم يجرونها مجرى الظرف » [4].

وإذا كانت أدلة رأى الكوفيين قوية فقد ضَعفَّها البـــصريون بالتأويـــل على حذف الصلة وإبقاء معمولها.

فيكون المعنى فى البيت الأول إن الزبيـــرى الـــذى صـــار مثـــل الجلم...» [5].

وقال أبو حيان :-

« إن « أحسن » فى الآية ليس أفعل التفضيل كما ذهب إلى ذلك أهل الكوفة ولكنه فعل ماض واقع صلة للموصول ففتحته حينئـــذ فتحـــة بنـــاء لا فتحة إعراب [6].

ورأى الكوفيين ومن تبعهم هو الأصح للبعد عنى التكلـــف والتأويـــل وتحميل الشواهد وجوهاً بعيدة عن المعنى المراد.

❁❁❁

---

(١) البيت من الرجز ولا يُعرف قائله انظر معانى القرآن للفراء ٣٦٥/١ وشرح التسهيل ٢١٩/١ والدرر ٦٢/١ والجلم واحده جلمه وهى الصغيرة من القـــردان أو دودة تقع فى الجلد فتأكلة يريد إن هذا الرجل الضعيف يترك ثيابك وســـلبك – راجـــع اللسان "جلم" والدرر ٦٢/١.

(٢) شرح التسهيل ٢١٩/١.

(٣) يقصد ابن جنى بـــ " البغداديين" نحاة الكوفة راجع تأثير الكوفيين صـــ٧٩٢ .

(٤) سر صناعة الإعراب ٣٦٥/١٥ وانظر شرح المفصل ١٥٤/٣.

(٥) راجع الهمع ٢٩٧/١.

(٦) راجع البحر ٦٩٤/٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانياً : باب المبتدأ والخبر

ومنه عدة مسائل : أولها : مجئ الوصف مبتدأ دون اعتماده على شئ

ينقسم المبتدأ قسمين مبتدأ له خبر مثل قولك – زيد قائم ومبتدأ وصف رافعاً لما يليه وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

واختلف النحاة فى مجئ هذا الوصف مبتدأ إذا لم يعتمد على نفى أو استفهام وذلك على قولين :-

الأول :- الجواز وعليه الكوفيون والأخفش ووافقهم ابن مالك.

الثانى :- المنع وعد ذلك قبيحاً وإلى ذلك ذهب جمهور البصريين عدا الأخفش [(١)].

<u>أدلة رأى الكوفيين وابن مالك.</u>

ولهم على هذا الرأى عدة أدلة السماع كما :-

أولهما :- قوله تعالى ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ ١٤ – الإنسان.

حيث قرئت الآية برفع « دانية » فتكون مبتدأ وظلالها فاعل سد مسد الخبر [(٢)].

ومما يقوى هذا الرأى قراءة أبىٍّ [(٣)] للآية « دانٍ فيكون مرفوعاً كذلك » [(٤)].

وقول الشاعر :-

خبير بنو لهب فلا تكُ مُلغِياً مَقَالة لهبَّى إذا الطير مرَّت [(٥)]

---

(١) راجع هذه المسألة فى الكتاب ١٢٧/٢ – ١٢٨ والمقتضب ١٢٧/٤ والأصول ٥٩/١ – ٦٠ والإيضاح العضدى ١٤١ وشرح ابن يعيش ٧٩/٦.

(٢) انظر الكشاف ١٩٧/٤ والجامع لأحكام القرآن ٩/١٩ وتأثير الكوفيين فى نحاة الأندلس للدكتور محمد بن عمار درين صـ ١٩٩.

(٣) الصحابى أبىٌّ بن كعب من القراء المشهورين قرأ على النبى ﷺ القرآن توفى ٢٠ هـ راجع الإصابة ١٩/٣ ومعرفة القراء ٣٢/١.

(٤) راجع معانى القرآن للفراء ٢١٦/٣ والبحر ٣٩٦/٨.

(٥) البيت من بحر الطويل راجع العينى ٥١٨/١ والدرر ٧٢/١ وشرح التسهيل ٢٧٣/١ والتصريح ١٥٧/١ والهمع ٧/٢ وبنو لهب قبيلة من الأزد خبيرة بزجر الطير.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال ابن مالك :- ص « ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفى خلافا للأخفش » (١).

" ش " ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان إلى أن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذى تقرر إلا بعد استفهام أو نفى وإن فعل به ذلك دون استفهام أو نفى قبح عنده دون منع هذا مفهوم كلامه فى باب الابتداء.

.... وأما أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسناً ويدل على صحة استعماله قول الشاعر :- **خبير بنو لهب... البيت**

والكوفيون كالأخفش فى عدم اشتراط الاستفهام والنفى فى الابتداء بالوصف المذكور إلا أنهم يجعلونه مرفوعاً بما بعد وما بعد مرفوعاً به على قاعدتهم (٢) .

هذا وقد أشار ابن مالك إلى جواز ذلك فى قوله فى الألفية :-

.... وقد **يجوز نحو فائزٌ أولو الرشد** (٣)

وأدلتهم من القياس على النحو التالى :-

١- حمل هذه المسألة على مسألة رفع الاسم بعد الظرف والجار والمجرور دون أن يعتمد على نفى أو استفهام جاز كذلك الابتداء بالوصف دون اعتماد.

٢- قياس الوصف فى العمل على الفعل لذلك يجرى مجراه كذلك فى وقوعه أول الكلام والابتداء به (٤).

هذه خلاصة رأى الكوفيين ومن تبعهم.

أما رأى البصريين فقد منعوا مجئ الوصف مبتدأ دون اعتماده.

---

(١) شرح التسهيل ٢٧٣/١ فما بعدها.

(٢) شرح التسهيل ٢٧٤/١ وراجع الإنصاف ٥١/١ وشرح الجمل ٣٤١/١.

(٣) شرح الألفية باب الايتداء وانظر تأثير الكوفيين صـ١٩٨ فما بعدها.

(٤) راجع الإنصاف وشرح الجمل ٣٤١/١ - ١٧٦/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يقول سيبويه :-

« وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقيح أن يقول – قائم زيد.. فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً لقوله يقوم زيد وقام زيد قبح لأنه اسم » (١).

وعلق السيرافى قائلاً :- الذى قبحه فساد اللفظ لافساد المعنى

وذلك أنك إذا قلت – قائمٌ الزيدان رفعت (قائم) بالابتداء و « الزيدان » فاعل من تمام قائم فيكون مبتدأ بغير خبر (٢) ».

ونقل الفارسى عن ابن السراج قوله :-

« قلت لأبى بكر من أين قبح أن ترفع « زيد » بقائم هنا؟ فقال لأن الكلام على ضربين فعل وفاعل مبتدأ وخبر وليس هذا كواحد منهما لأنه ليس بفعل يرتفع به فاعله ولا هو مبتدأ يجئ بعده خبره فلخروجه عن حد ما عليه الكلام قبح فإذا أردت بذلك التأخير كان أحسن كلاما (٣).

وإذا جئنا لترجيح أحد الرأيين فيترجح لدى رأى الكوفيين وذلك لعدة أسباب :-

أولها :-

كثرة الشواهد الواردة عن العرب شعراً ونثراً .

ثانيها :-

كثرة التأويل والتقدير للشواهد التى ذكرها الكوفيون ومن تبعهم أمر غير مقبول ولا يخلو من التكلف .

ثالثها :-

كون الفعل أصلاً للوصف والأصل أقوى من الفرع فنقول بأن الفرع قد يعمل عمل أصله دون أن يعتمد على ما يقويه.

---

(١) الكتاب ١٢٧/٢.

(٢) شرح السيرافى ١١٢/٢على الكتاب .

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٨١/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثانية :-

دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ مقترنا بـ « أل » الموصولة.

تدخل الفاء على الخبر وجوباً بعد « أما » وجوازاً بعد « مَنْ » و«ما» الشرطية واختلف النحاة فى دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ « أل » الموصولة.

كما فى قول الحق سبحانه : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ ٣٨ – المائدة. **على رأيين :-**

الأول :- لسيبويه وجمهور البصريين أن « السارق » مبتدأ والخبر محذوف فيما يتلى عليكم حكم السارق .

الثانى :- أن « السارق » مرفوع على الابتداء وجملة « فاقطعوا » فى محل رفع خبر وهو للكوفيين وابن مالك.

الرأى الأول :- رأى البصريين.

يقول سيبويه

وقوله تعالى ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ ٣٨ – المائدة هذا لم بين على الفعل...

فجاء بالفعل بعد أن أمضى فيهما الرفع ... فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر كأنه قال فيما فرض الله عليكم السارق والسارقة ، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث...

وقد قرأ أناس « والسارق والسارقة » وهو فى العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع (١).

وإنما كان الوجه فى الأمر والنهى النصب لأن حَدَّ الكلام تقديم الفعل وهو فيه أوجب (٢).

---

(١) قراءة النصب هى قراءة عيسى بن عمرو ابن أبى عبلة راجع البحر ٤٧٦/٣.
وقراءة الرفع هى ليحيى بن يعمر وأبو جعفر وأبو السمال راجع البحر ٤٢٧/٦.
(٢) الكتاب ١٤٤/١ وراجع البحر ٢٤٦/٤ والدرر المصون ٢٥٧/٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويتضح من ذلك أن سيبويه لا يرى دخول الفاء لأن آل وصلتها اسم فاعل وما كان هكذا لا تدخل الفاء فى خبره.

وقد قدر سيبويه خبرا محذوفا تقديره فيما فرض عليكم، او فيما يقص عليكم وتبع البصريون سيبويه فى هذا الرأى.

أما الرأى الثانى رأى الكوفيين وابن مالك فيقول عنه الفراء :-

« وإنما نختار العرب الرفع فى « السارق والسارقة » لأنهما غير مؤقتين فوجها توجيه الجزاء كقولك من سرق فاقطعوا يده فمن لا يكون إلا رفعاً ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام وفى قراءة عبدالله والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهما» (١).

ومما يقوى قراءة الرفع ويعضدها قراءة ابن مسعود (٢).

« والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم ».

وقال ابن مالك :-

« والمجوز لدخول الفاء على الخبر كون المبتدأ واقعاً موضع « من » الشرطية أو « ما » أختها فتناول ذلك « أل » الموصولة بما يقصد به الاستقبال والعموم كقوله تعالى ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ ٣٨ – المائدة فلو قصد به معنى أو عهد فارق « آل » شبه من وما فلم يؤت بالفاء » (٣).

والرأى الصحيح رأى الكوفيين ومن وافقهم للبعد عن التأويل والتقدير كما أن معنى الشرط والجزاء واضح فى الآية فالقطع جزاء على فعل السرقة.

فلذلك حسن اقتران الخبر بالفاء فقول الكوفيين قول حسن غير مدفوع (٤).

---

(١) معانى القرآن للفراء ٣٠٦/١.

(٢) راجع الجامع ١٠٩/٦ والبحر ٢٤٦/٤ وراجع تأثير الكوفيين ٢٢٢ فما بعدها .

(٣) شرح التسهيل ٣٢٩/١.

(٤) راجع إعراب القرآن للنحاس ١٩/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثالثة :-

القول فى إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه.

ذهب الكوفيون إلى أن الضمير فى اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك هند زيد ضاربته هى لا يجب إبرازه وتبعهم ابن مالك فى ذلك.

وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه وأجمعوا على أن الضمير فى اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبرازه.

أدلة الكوفيين ومن وافقهم.

استدل الكوفيون ومن وافقهم على مذهبهم بأدلة كثيرة.

١- قول الحق سبحانه ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾٤ – الشعراء.

قال الفراء :-

والفعل للأعناق فيقول القائل كيف لم يقل خاضعة وفى ذلك وجوه كلها صواب أولها أن مُجاهداً جَعَل الأعناق : الرجال الكبراء فكانت الأعناق هاهنا بمنزلة قولها ظلّت رؤسهم رُءوس القوم وكبراؤهم خاضعين للآية .

والوجه الآخر :- أن تجعل الأعناق الطرائف ...

وأحب إلى من هذين الوجهين فى العربية أن الأعناق إذا خضعت فأربابها خاضعون فجعلت الفعل أولا للأعناق ثم جعلت خاضعين للرجال ...

ألا ترى أن العرب تقول :- كل ذى عَيْنٍ ناظر وناظرة إليك وأن قولك نظرت إليك عينى ، ونظرة إليك بمعنى واحد (١).

وقال ابن مالك :-

« والتزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه ليجرى الباب على سنن واحد وخالفهم الكوفيون فلم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس وبقولهم أقول لورود ذلك فى كلام العرب ».

كقول الشاعر :-

قومى ذرا المجد بانوها وقد علمت بِكُنِه ذلك عدنان وقحطان (٢)

---

(١) معانى القرآن للفراء ٢٧٧/٢.

(٢) البيت من البسيط راجع العينى ٥٢٧/١ والدرر ٧٢/١ هو غير منسوب فيهما وذرا جمع ذروة وهى أعلى الشئ وكنه الشئ حقيقة الشئ راجع المقاصد النحوية ٥٢٧/١ وتعليق الفوائد ٨٨/٣ – راجع اللسان "ذرا".

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فقومى مبتدأ وذرا لمجد مبتدأ ثان وبانوها خبر جارٍ على ذرا المجد فى اللفظ وهو فى المعنى لقومى وقد استغنى باستكنان ضميره عن إبرازه لعدم اللبس(١).

كما يرى الكوفيون ومن وافقهم أن الإضمار فى الوصف إنما جاز إذا جرى على من هو له لشبهه بالفعل وهو مشابه له كذلك إذا جرى على غير مَنْ هو له كما إذا جرى على مَنْ هو له فكما جاز الإضمار فيه إذا جرى على مَنْ هو له فكذلك يجوز إذا جرى على غير مَنْ هو له (٢).

أما البصريون فقد احتجوا على وجوب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير مَنْ هو له مطلقاً بأن الوصف فرع عن الفعل فى تحمل الضمير والمشبه بالشئ أضعف منه فى ذلك الشئ ولو قيل – إن الوصف يتحمل الضمير فى كل حال إذا جرى على من هو له وإذا جرى على غير مَنْ هو له لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز (٣).

ومن ثم أول البصريون الأدلة المسموعة فالبيت يصير تقديره قومى بانوا ذرا المجد بانوها (٤).

فيكون أجرى الوصف على ذلك المحذوف فلا يفتقر إلى إبراز الضمير (٥).

والرأى الصحيح عندى رأى الكوفيين ومن وافقهم للبعد عن التأويلات والتقديرات ولأنهم اشترطوا أمن اللبس عند جواز الإبراز فإذا وجد لبس وجب الإبراز.

❁❁❁

(١) شرح التسهيل صـ ٣٠٧ – ٣٠٨ ج١.
(٢) الإنصاف ١/٥٨ – ٥٩.
(٣) الإنصاف ١/٥٩ – ٦٠ مختصراً.
(٤) نفسه ١/٦١.
(٥) راجع الإنصاف ١/٦١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثاً : باب النواسخ
" كان وأخواتها "

وفيه عدة مسائل :-

أولاً :- تقديم خبر « ليس » عليها

اختلف النحويون فى تقديم خبر « ليس » عليها على رأيين :-

الأول :- القول بمنع تقديم خبرها عليها وبذلك قال الكوفيون وابن مالك ومن وافقهم.

الثانى :- جواز تقديم خبر « ليس » عليها ونُسِب هذا القول لسيبويه وجمهور البصريين (١).

أولاً : رأى الكوفيين ومن وافقهم :-

استدل الكوفيون بقوله تعالى ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾٨–هود

ألا نرى أن المعنى لا يُصرَف عنهم يوم يأتيهم فإذا كان هذا الظاهر كان يوم معمول الخبر، والمعمول إنما يقع حيث يجوز وقوع العامل (٢).

كما استدلوا بأن ليس فعل وتلحق بها الضمائر وتاء التأنيث الساكنة وإعمالها فى الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة فإذا ثبت فعلية « ليس » صح تقدم منصوبها عليها (٣).

يقول ابن مالك :-

« واختلف فى تقديم خبر ليس عليها فأجازه سيبويه ووافقه السيرافى والفارسى وابن برهان والزمخشرى ومنعه الكوفيون وأبو العباس وابن السراج والجرجانى وبه أقول لأن ليس فعل لا يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى عمله كما وجب لغيره من الأفعال التى لا تتصرف كعسى ونعم ذلك وفعل التعجب (٤).

---

(١) انظر الكتاب ٣٧/٢ والخصائص ١٨٨/١ والانصاف ١٦٠/١ وشرح المفصل ١١٤/٧ والمسائل الحلبيات صـ ٢٨١.

(٢) المسائل الحلبيات صـ ٢٨١ وانظر تأثير الكوفيين صـ ٢٦٢ فما بعدها.

(٣) راجع الإنصاف ١٦٢/١ والتبين صـ ٣٠٨ وما بعدها.

(٤) شرح التسهيل ٣٥١/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وما ذكره ابن مالك يقوى مذهب الكوفيين ونضيف إليه قول أبى حيان :-

« وقد تبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر « ليس » عليها ولا بمعموله إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية وهى آية هود السابقة.. »

وقول الشاعر :

فيأبى فما يزدادُ إلا لجاجة

وكنت أبياً فى الخَفا لَسْتُ أقدمُ (١)

قال الفارسى :-

« ومن الدليل على جواز تقديمه أى الخبر على ليس أن العوامل فى المبتدأ والخبر على ضربين فعل ومشبَّه بالفعل ووجدنا ما لم يكن فعلا وكان مشبهاً به لا يجوز تقديم خبره على اسمه ووجدنا الفعل قد جاز فيه هذا الذى امتنع فى المشبه به من تقديم الخير كما جاز عليه فلما وجدنا « ليس » قد جاز فيه ما امتنع فى غيره من تقديم الخبر كما جاز ذلك فى الفعل وجب أن يجوز تقديم خبرها عليها من حيث جاز تقديم خبرها على اسمها (٢).

ويتضح من كلام الفارسى موافقته للبصريين كما استدلوا بأمرين :-

١- عدم مجئ نصوص ثابتة عن العرب فيها تقديم خبر ليس.

٢- جمود « ليس » وعدم تصرفها لأن ليس وضعت موضعاً واحداً ومن ثم لم تتصرف تصرف الفعل الآخر » (٣).

وأنا مع هذا الرأى لعدم مجئ نصوص ثابتة عن العرب فيها تقديم خبر ليس .

---

(١) راجع البحر ١٢٧/٦ والبيت لا يعرف قائله انظر الدر المصون ٢٩٢/٦ ، وتأثير الكوفيين صـ٢٦٥ فما بعدها.

(٢) المسائل الحلبيات صـ ٢٨٠.

(٣) راجع الأصول ٨٩/١ والإيضاح فى شرح المفصل ٨٨/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثانية :-

زيادة أصبح وأمسى .

قرر النحاة جواز زيادة « كان » دون خلاف .

وقد كثرت زيادتها بين « ما » التعجيبة ، وفعلها لكنهم اختلفوا فى زيادة أصبح وأمسى على قولين :-

الأول :- جواز زيادتهما وهو قول الكوفيين وتابعهم ابن مالك.

الثانى :- منع زيادتهما وهو قول عامة البصريين (١).

رأى الكوفيين ومن وافقهم.

استدلوا بما يأتى :-

١- قول العرب ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها يعنون الدنيا بزيادة أصبح وأمسى (٢).

ويقول ابن مالك :-

ص « وربما زيد أصبح وأمسى ومضارع كان ».

ش « وشذت أيضاً زيادة أصبح وأمسى فى قول بعض العرب ما أصبح أبردها.

وأجاز أبو على زيادة أصبح فى قول الشاعر :-

عَدُو عينَيكَ وشانيهما أصبح مشغولُ بمشغولِ (٣)

... » (٤).

فعدو مبتدأ، ومشغول خبره و « أصبح زائدة ».

---

(١) راجع الأصول ١٠٦/١ وشرح الكتاب للسيرافى ١٨٤/١، شرح الكافية ٢٩٥/٢ وشرح الجمل ٤١٥/١.

(٢) راجع الأصول ١٠٦/١ وتأثير الكوفيين صـ٢٧٨ فما بعدها .

(٣) البيت من بحر السريع راجع الدرر ٩٠/١ والأشمونى ١٩٦/١ راجع شرح التسهيل ٣٦٢/١ وشرح الكافية الشافية ٤١٤/١ والارتشاف ٩٦/٢ والهمع ١٠٠/٢.

(٤) شرح التسهيل ٣٦٢/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكلام ابن مالك متناقض لأنه قال أولاً " ربما " ثم قال " وشذت " فلا أدرى أهو مع الكوفيين أم ضدهم فى المسألة .

كما جعل الكوفيون ومن وافقهم قياس زيادة « أصبح وأمسى » على زيادة كان.

ورد عليهم ابن السراج بقوله :-

" وقد أجاز قوم من النحويين ما أصبح أجردها وما أمسى أدفأها واحتجوا بأن " أصبح وأمسى " من باب " كان " فهذا عندى غير جائز ويفسد تشبيههيم ما ظنوه أن أمسى وأصبح آزمنة مؤقتة وكان ليست مؤقته ولو جاز هذا فى أصبح وأمسى منهما من باب " كان " لجاز ذلك فى " أضحى وصار وما زال " (١).

ويترجح لدى منع الزيادة لأنه لو حمل على زيادة كان لجاز أيضاً زيادة بقية أفعال الباب فلما لم يجز ذلك دل على امتناع زيادة أصبح وأمسى حملاً لهما على الباقى واقتصر على زيادة كان فقط .

كما أن المسموع عن العرب قليل فلا يصح القياس عليه كما ذكر ابن السراج وغيره .

---

(١) الأصول ١٠٦/١ وراجع شرح الجمل ٤١٥/١ وشرح المفصل ١٥١/٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثالثة :-

إعمال " إن النافية " عمل ليس.

اختلف النحاة فى إعمال « إن » عمل « ليس » بحيث ترفع الاسم وتنصب الخبر على رأيين :-

الأول :-

للكسائى وأكثر الكوفيين إلى القول [١] بإعمال « إن النافية » عمل ليس وتابعهم ابن مالك وأبو حيان حيث قال « والصحيح جواز إعمالها » [٢].

الثانى :-

ذهب أكثر البصريين إلى منع إعمال « إن النافية » عمل ليس وقد نسب لسيبويه القول بجواز إعمالها كما نسب له القول بالمنع [٣].

أدلة رأى الكوفيين وابن مالك :-

واستدل الكوفيون ومن وافقهم بقوله تعالى﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ حيث قرأها سعيد [٤] بن جبير بتخفيف « إن » ونصب « عباد » فتكون « إن » عاملة عمل « ليس » [٥].

وما حكاه أبو حيان عن أهل العالية « إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية » [٦].

---

(١) راجع المسألة فى الارتشاف ١٠٩/٢ والمغنى ٣٥ والجنى الدانى ٢٠٩ تعليق الفرائد ٢٥٣/٣ والهمع ١١٦/٢ وتأثير الكوفيين صـ٢٨٠ فما بعدها .

(٢) انظر الارتشاف ١٠٩/٢.

(٣) أنظر الكتاب ١٥٢/٣، ٢٢١/٤ وقد ذكر السهيلى وابن مالك أن سيبويه أجاز الإعمال مع أن سيبويه لم يصرح بذلك راجع الكتاب ٢٢١/٤.

(٤) هو أبو محمد سعيد بن حبير الأسدى ت ٩٥هـ مولى والبتة بن الحارث وأصله حبش من مشاهير التابيعن علماً وورعاً قتله الحجاج بن يوسف انظر حلية الأولياء ٢٧٢/٤، وفيات الأعيان ٣٧١/٢ – ٣٧٣.

(٥) انظر المحتسب ٢٧١/١ وشواذ القراءات صـ ٤٨ وتأثير الكوفيين ٢٨١.

(٦) صـ ٤٨ وتأثير الكوفيين ٢٨١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وما سمعه الكسائى من قول أعرابى إنًّا قائماً فأنكرها عليه وظن أنها إن المشددة وقعت على « قائم » قال فاستثبتُه فإذا هو يريد إن أنا قائماً فترك الهمزة وأدغم (١).

وقال ابن مالك :-

مقتضى النظر أن يكون إلحاق إن النافية بليس راجحاً على إلحاق «لا» لمشابهتها لها فى الدخول على المعرفة، وعلى الظرف والجار والمجرور وعلى الخبر عنه بمحصور فيقال إن زيد فيها، وإن زيد إلا فيها....

وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه فى إن النافية الاهمال وكلامه يشعر بأن مذهبه فيها الإعمال (٢).

وصرح أبو العباس المبرد بإعمال إن عمل ليس وتابعه أبو على وابن جنى.

ومن شواهد ذلك ما أنشد الكسائى من قول الشاعر :

إن هو مُستولياً على أحدٍ إلا على أضعَفِ المجانين (٣)

ثم ذكر قراءة سعيد بن جبير... (٤)

وللأسباب التى ذكرها ابن مالك يقوى عندى عمل إن النافية عمل « ليس » لمشابهتها فى الدخول على المعرفة وعلى الظرف والجار والمجرور.

أما من ذهب إلى إهمالها فيرى أنها حرف نفى يحدث معنى فى الاسم والفعل مثل ألف الاستفهام وكما لم تعمل « ما » فى لغة بنى تميم لم تعمل « إن ».

---

(١) الارتشاف ٣٠٩/٢ والمغنى صـ ٣٦ والهمع ١١٦/٢.
(٢) شرح التسهيل ٣٧٥/١ نقلا عن الكتاب ٢٢١/٤.
(٣) البيت من بحر المنسرح خزانة الأدب ١٤٣/٢ والتصريح ٢٠/١ والأشمونى ٢٠٥/١ والدرر ٩٦/١ وشرح التسهيل ٣٧٤/١ – ٣٧٥.
(٤) شرح التسهيل ٣٧٤/١ – ٣٧٦ مختصراً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فلم تعمل « إن » لعدم الاختصاص وما لا يختص لا يعمل أما الحرف المختص فإنه يعمل بشرط أن لا يكون كجزء من الكلمة التى يدخل عليها (١).

لذلك خَرَّج أكثر البصريين النصوص السابقة على الضرورة (٢).

❁❁❁

(١) راجع رصف المبانى صـ ١٩٠ وتأثير الكوفيين صـ ٢٨٣.
(٢) راجع الارتشاف ١١٠/٢ وشرح الجمل ٤٨١/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من باب « إن » وأخواتها

وتحته المسائل التالية :

المسألة الأولى :-

دخول اللام على خبر إن وهو فعل جامد.

أجمع النحاة على جواز دخول اللام فى خبرها بشرطين :-

أولهما :- أن يفصل بينها وبين الخبر.

ثانيهما :- أن يأتى الخبر أسماً مفرداً أو جملة أسمية أو فعلاً مضارعاً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً (١).

واختلفوا فى دخول هذه اللام على الخبر الماضى الجامد كما فى قولك – إن زيداً لنعم الرجل على قولين :-

الأول :- يجوز دخول لام الابتداء على الخبر إذا كان فعلاً جامداً وعلى ذلك الكوفيون وتبعهم ابن مالك والمالقى وابن عصفور (٢).

الثانى :- منع دخول اللام فى هذا الموضع وعليه جمهور النحاة وسيبويه (٣).

أدلة رأى الكوفيين :-

استدل الكوفيون بأكثر دليل على جواز دخول لام الابتداء على الخبر الجامد.

يقول ابن مالك :-

« ولا تدخل هذه اللام على فعل ماض إلا إن كان مقروناً بقد أو كان غير متصرف، وذلك لأنها فى الأصل للاسم .....

وإن كان الماضى غير متصرف كنعم جاز أن يلحقه لأنه يفيد الإنشاء والإنشاء يستلزم الحضور فيحصل بذلك شبه المضارع فجاز أن يقال – إن زيداً لنعم الرجل (٤).

---

(١) راجع الأصول ٢٤١/١ وتأثير الكوفيين صـ ٣٢٠ فما بعدها .

(٢) راجع الارتشاف ١٤٤/٢ ومنهج السالك ٧٩/١ والتصريح ٢٢٢/١ والمساعد ٣٢١/١ والهمع ٣٤/٢.

(٣) راجع الكتاب ١٤/١ والارتشاف ١٤٤/٢ والمغنى صـ ٣٠٢.

(٤) شرح التسهيل ٢٨/٢ – ٢٩ مختصراً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فلما جاز دخول لام الابتداء على الفعل المضارع جاز دخولها أيضاً على « نعم وبئس ».

وقال الرضى بمشابهة الفعل الجامد للاسم حيث قال :-

« وإنما تدخل على نعم وبئس وإن كان فى الأصل ماضى بلا « قد » لما ذكرنا فى بابهما من صيرورتهما بمعنى الاسم فقولك لنعم الرجل زيد كقولك لحسن زيد [(١)] ».

ويرى صاحب الإنصاف أن الفراء يرى الفعل الجامد اسماً وإذا ثبت كون الجامد أسماً عنده فهو أحرى بأن تدخل عليها لام الابتداء [(٢)].

أما البصريون فقد منعوا دخول اللام عليه لأن الفعل الجامد كالفعل الماضى الخالى من « قد » فكما لا يجوز دخول اللام عليه لم يجر دخولها على الجامد فهو لا يُحمل على الفعل المضارع وقياس اللام أن لا تدخل على الخبر إلا إذا كان مبتدأ فى المعنى [(٣)].

يقول ابن السراج :-

« لا يحمل على الفعل المضارع وقياس اللام أن لا تدخل على الخبر إلا إذا كان مبتدأ فى المعنى » [(٤)].

ورأى البصريين يعتمد ويُبنى على أن « نعم وبئس » فعلان عندهم مبنيين على الفتح ويتصل بهما الضمير المرفوع على حد اتصاله بالفعل المتصرف.

وأرى أن دخول اللام على الفعل الجامد الواقع خبراً لـــ إن يجوز لشدة الشبه بينه وبين الاسم وكما جاز دخول اللام على الاسم فلا مانع من دخولها عليها.

---

(١) شرح الكافية ٣٣٩/٢.

(٢) راجع الإنصاف ٩٧/١ وشرح الكافية ٣٣٩/٢ ولو نظرنا فى معانى القرآن للفراء لوجدناه يقول بأن نعم وبئس فعل كما يرى البصريون راجع معانيه ٥٦/١ – ٥٧، ٢٦٨ وغيرها.

(٣) راجع الأصول ٢٤١/١ والإنصاف ١٠٤/١ راجع تأثير الكوفيين ٣٢٧ فما بعدها .

(٤) الأصول ٢٤١/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثانية :-

دخول اللام على الخبر ومعموله المتقدم بعد " إنَّ ".

يجوز أن تدخل اللام على المعمول بشرط أن يتقدم على الخبر، وكونه صالحاً للام وكون الخبر غير حال.

واختلف فى دخول اللام على معمول الخبر والخبر شبه جملة كما فى قولك :- إن لبحمد الله لصالح .

وذلك على رأيين :-

أولهما :- جواز دخولها وعلى ذلك الكوفيون وابن مالك وأبو حيان.

ثانيهما :- منع دخولها وعليه الزجَّاج وغيره (١).

أدلة رأى الكوفيين ومعهم ابن مالك :-

يقول الفراء :-

« وإذا عَجَّلت العرب باللام فى غير موضعها أعادوها إليه كقولك – إن زيداً لإليك لمحسن، كان موقع اللام فى « لمحسن » فلما أدخلت فى « إليك » أعيدت فى المحسن ».

ومثله قول الشاعر :-

وَلْو أنَّ قومى لم يكونوا أعِزةً لَبُعْد لقد لاَقيتُ لابُدَّ مَصْرَعاً (٢)

أدخلها فى « بَعد » وليس بموضعها ومثله قول أبى الجراح – إنى لبحمد الله لصالح (٣).

وقال ابن مالك :-

« وحكى الفراء أن أبا الجَّراح سمع يقول إنى لبحمد الله لصالح فعلم أن هذا جائز فى الاختيار غير مختص بالاضطرار.

---

(١) راجع معانى القرآن ٣٠/٢ وشرح التسهيل ٣١/٢ والتصريح ٢٢٣/١.

(٢) البيت من بحر الطويل لا يعرف قائله انظر سر صناعة الإعراب ٣٥٣/١ ورصف المبانى فى ٣٢١ والدرر المصون ٤١٣/٦.

(٣) معانى القرآن للفراء ٣٠/٢ – ٣١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وذكر السيرافى أن المبرد كان لا يرى تكرار اللام وأن الزجاج أجاز ذلك واختيار السيرافى قول المبرد ليس بمختار للشواهد المذكورة » (١).

أما الرأى الثانى :-

فقد قال عنه ابن عصفور :-

« ولا يعاد من غير إعادة ما دخل عليه إلا فى ضرورة شعر فإذا أعيدت اللام توكيداً فى مثل – إن زيداً لفى الدار قائم فينبغى أن يقال – إن زيداً لفى الدار قائم لفى الدار قائم » (٢).

ويترجح عندى رأى الكوفيين ومن وافقهم لسماع ذلك عن العرب.

كما أنه لا يمتنع تأكيد حرف بآخر مساوٍ له فى اللفظ والمعنى فيجوز أن تقول – إن زيداً لإليك لمحسن كما حكى الفراء وغيره.

ومما يؤكد هذا قول ابن جنى :-

" فإحدى اللامين زائدة مؤكدة وينبغى أن تكون الزائدة هى الثانية دون الأولى لأن حكم الزائد الآ يبدأ به "(٣)

حيث عَدَّ تكرار اللام من باب التأكيد .

---

(١) شرح التسهيل ٣١/٢.

(٢) شرح الجمل ٤٣٢/١ وراجع الهمع ١٧٣/٢ وتأثير الكوفيين صـ ٣٢٨ وما بعدها.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٨٣/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثالثة :-

دخول أنْ المخففة على الفعل المتصرف.

يشترط النحاة فى عمل أن المخففة أن يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم يحتج إلى الاقتران بشئ نحو قوله تعالى : ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ ١٨٥ – الأعراف.

وإن كان متصرفاً غير دعاء يقترن غالباً بـ « قد » أو تنفيس أو نفى بـ « لا، لن، أو لم أو لو » (١).

واختلفوا فى مجئ خبر أن المخففة جملة فعلية فعلها متصرف غير مقترن بما ذكرناه على رأيين :-

الأول :- للكوفيين وتابعهم ابن مالك وهو جواز مجئ الخبر هكذا.

الثانى :- للبصريين وهو عدم جواز ذلك (٢).

أدلة رأى الكوفيين ومن تبعهم :-

استدل من أجاز مجئ الخبر جملة فعلية بدون فاصل فيما يلى :-

١- ما استدل به أبو حيان وغيره بقوله تعالى : ﴿۞ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ ٢٣٣ – البقرة.

حيث قُرئت (٣) برفع يتمُ على أن « أن » مخففة خبرها جملة « يتم » الرضاعة ولا فاصل مع أن الفعل متصرف (٤).

---

(١) راجع الهمع ١٨٤/٢ وما بعدها والتصريح ٢٣٣/١.

(٢) راجع المسألة فى معانى القرآن للفراء ١٣٦/١ وشرح التسهيل ٤٤/٢ والارتشاف ٣٩٠/٢ وتأثير الكوفيين ٣٤٧ فما بعدها.

(٣) نسبت هذه القراءة لمجاهد ولابن محيصن راجع مختصر الشواذ ١٤ والإنصاف ٥٦٣/٢ والبحر ٤٩٩/٢.

(٤) راجع البحر ٤٩٩/٢ والمغنى ٤٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال ابن مالك :-

« وقد تباشر أن المخففة فعلاً متصرفاً غير مقصود به الدعاء وعليه نبهت بقولى « غالباً » فإن كان ذلك بعد فعل قلبى أو ما معناه فهو أسهل من أن يكون يغير ذلك.

فالأول كقول الشاعر :-

عَلِمَـوَا أنْ يُؤملُـون فجـادوا قبل أن يُسألُوا بأعظم سـؤل (١)

والثانى كقراءة بعض القراء ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ (٢) .

وأن فى هذين الموضعين برفع " يـتم " وأشـباهما هـى الناصـبة للمضارع عند البصريين وترك إعمالها حملاً على « ما » أختها وهى عنـد الكوفيين المخففة وشذ وقوعها موقع الناصبة وقول الكوفيين عنـدى أولـى بالصواب فإنه لا يلزم منه إهمال ما وجب له الإعمال... » (٣).

وعبارة ابن مالك (وقول الكوفيين عندى أولى بالصواب) يدل علـى تقويته لرأى الكوفيين وأن « أنْ » هنا المخففة مـن الثقيلـة وأنـه الـراى الصحيح .

هذا وقد نسب ابن جنى إلى الكوفيين أن " أن " فى النصوص السابقة هى الناصبة وليست المخففة من الثقيلة ".(٤)

ثم يقول بعد أن ذكر الشواهد السابقة « فأما على قولنا نحن فإنه أراد أن الثقيلة وخففها ضرورة » (٥).

---

(١) البيت من الخفيف راجع شرح المرادى صـ ١٩٥ والعينى ٢٩٤/٢ والدرر ١٢٠/١ غير منسوب فيهما وشرح التسهيل ٤٤/٢ والهمع ١٨٧/٢ والمقاصـد النحويـة ٢٩٤/٢ والتصريح ٢٣٣/١ والخزانة ٤٢٠/١.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٣٣ .

(٣) راجع شرح التسهيل ٤٤/٢ – ٤٥ مختصراً وراجع شرح المفـصل ١٥/٧ وشـرح الجمل ٤٣٧/١.

(٤) الخصائص ٣٩٠/١ ، وراجع سر صناعة الإعراب ٤٤٨/٢.

(٥) سر صناعة الإعراب ٤٤٨/٢ – ٤٤٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال ابن عصفور « ولا يجوز أن يليها الفعل من غير فاصل إلا فى ضرورة الشعر » (١).

أما رأى البصريين :-

فقد قال صاحب الإنصاف عنه :-

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :

الدليل على أنها لا يجوز إعمالها مع الحذف أنها حرف نصب من عوامل الأفعال وعوامل الأفعال ضعيفة فينبغى أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل .....

« والذى يدل على ضعف عمل « أنْ » الخفيفة أنه من العرب من لا يعملها مطهرة ويرفع ما بعدها تشبيهاً لها بـ « ما » لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أن « ما » تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ..... فلما أشبهتها من هذا الوجه شُبِهت بها فى ترك العمل » (٢).

❁❁❁

(١) شرح الجمل ٤٣٧/١.

(٢) الإنصاف ٥٦٣/٢ وتأثير الكوفيين صـ ٣٥ فما بعدها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رابعاً : باب نائب الفاعل

مسألة نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده

النائب عن الفاعل إما مفعول به نحو ضُرِبَ زيدٌ وإما جار ومجرور نحو غُصِب عليه وإما ظرف وضرب مكانك زيداً .

وقد أجاز النحاة نيابة المصدر والظرف والجار والمجرور عن الفاعل إذا لم يوجد المفعول به واختلفوا والحالة هذه إذا وُجِد المفعول به على قولين:-

الأول :- أجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده وتبعهم ابن مالك فى هذا الرأى.

الثانى :- لا يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده وعلى ذلك البصريون ومن تبعهم (١).

أدلة رأى الكوفيين :

يقول ابن مالك :-

« وأجاز هو " أى الأخفش " والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده وبقولهم أقول – إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب.

ومنه قراءة (٢) أبى جعفر ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ١٤ – الجاثية.

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وترك قوماً منصوباً وهو مفعول به

ومثل هذه القراءة قول الشاعر :-

ولو ولدتُ قفيرة جرو كلب لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا (٣)

---

(١) انظر التبين عن مذاهب النحويين صـ ٢٦٨ وشرح المفصل ٧٤/٧ وشرح التسهيل ١٢٨/٢ والارتشاف ١٩٤/٢ والهمع ٢٦٥/٢.

(٢) وقراءة لنجزى لابن عامر وحمزة والكسائى راجع الإقناع ٧٦٤/٢٤ وقراءة ليجزى قوماً لأبى جعفر راجع الإتحاف ٣٩٠ وانظر النشر ٣٧٢/٢ ، ومعانى القرآن للفراء ٢١٠/٢ والبحر ٤١٧/٩ – ٤١٨.

(٣) البيت من الوافر لجرير يهجو الفرزدق وقفيرة أمه راجع الدرر ١٤٤/١ وشرح الجمل ٥٣٧/١ والخصائص ٣٥٧/١ وشرح المفصل ٧٥/٧ وشرح التسهيل ١٨٢/٢ ، والخزانة ٣٣٧/١ ، والهمع ٢٦٦/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الكلاب وهو مفعول به وزعم ابن باشاذ أن جرو كلب منادى والكلاب منصوب بولدت قال ابن خروف فقد أفسد اللفظ والمعنى... » (١).

كما احتج الكوفيون بأن الظرف والجار والمجرور يعمل فيهما الفعل ويجعلان مفعولاً لهما على السعة فصاراً كالمفعول به وكما جاز أن يجعل المفعول به قائماً مقام الفاعل كذلك الظرف والجار والمجرور (٢).

أدلة رأى البصريين

استدلوا بما يلى :-

يقول ابن الحاجب :-

إن طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات.

وأن المفعول الصحيح أشبه بالفاعل فأقيم مقامه لا غير وقد أشبه المفعول الفاعل من أوجه :-

إن الفعل يصل إليه نفسه بخلاف الظرف والجار والمجرور وكونه شريك الفاعل فى تحقق الفعل كما أن المفعول قد جعل فاعلاً فى اللفظ كقولك مات زيد وليس كذلك بقية الفضلات ... (٣)

وبالتالى ردوا على أدلة الكوفيين بعدة تخريجات.

أ- بالنسبة للقراءة « قوماً » فى آية الجاثية ليست معمولاً ليجزى بل لفعل مضمر يدل عليه يجزى.

كأنه قال « جزى الله قوماً » ويكون مفعول يجزى ضمير المصدر لمفهوم منه كأنه قال : ليجزى الجزاء (٤).

ب- بالنسبة للبيت كما ذكر ابن مالك بأن « جرو كلب » منادى.

---

(١) شرح التسهيل ١٢٨/٢ – ١٢٩ مختصراً.

(٢) التبين عن مذاهب النحويين ٢٦٩ وانظر تأثير الكوفيين ص ٤٠٤ فما بعدها.

(٣) شرح الكافية ٢١٩/١ حـ ١ أ.

(٤) راجع البحر ٤١٨/٩ وشرح الجمل ٥٣٧/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والكلاب منصوب بولدت فيكون التقدير : ولو ولدت قفيرة الكلاب ياجرو كلب لسب بذلك الجرو (١).

وقال ابن جنى :- فإن قلت فقد قال ولو ولدت قفيرة جرو كلب... البيت فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح قيل هذا من أقبح الضرورة ومثله لا يُعتد أصلاً بل لا يثبت إلا مختصراً شاذاً (٢).

وبالرغم من هذه التخريجات والتأويلات وَرد ابن جنى القوى فأنا مع الكوفيين وابن مالك وأقول بقوله « إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب (٣).

أما تخريجات البصريين فلا تخلو من تعسف كما فى آية الجاثية كما أن البعد عن التقدير أولى إذا كان المعنى يرفضه .

---

(١) راجع شرح التسهيل ١٢٨/٢ والخزانة ٣٣٧/١.
(٢) الخصائص ٣٩٧/١.
(٣) شرح التسهيل ١٢٨/٢ – ١٢٩ وراجع تأثير الكوفيين ٤٠٦ -٤٠٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خامساً : باب المنصوبات

ومنه مسألة تقديم المفعول به المحصور بـ " إلا "

يرى النحويون تأخير المفعول به إذا كان محصوراً بإنما نحو – إنما أكرم زيد عمراً واختلفوا فى تقديم المفعول به المحصور بـ « إلا » وذلك على مذهبين :-

الأول :- جواز تقديمه وهو للكسائى والفراء وابن الأنبارى من الكوفيين وتبعهم ابن مالك.

الثانى :- وجوب تأخيره وممن قال بذلك الجزولى وابن عصفور والشلوبين(١).

أدلة رأى الكوفيين ومن تبعهم :-

يقول ابن مالك :- وتقديم المنصوب عند البصريين والكوفيين إلا الكسائى ويستوى فى ذلك المضمر والظاهر .... فلو كان الحصر فى غير المرفوع « لزم أيضاً تأخير المحصور إلا عند الكسائى وأبى بكر ابن الأنبارى نحو لا يرحم الله إلا الرحماء فلو قلت لا يرحم الرحماء إلا الله لم يجز إلا عندهما....

ويزيد ما ذهب إليه أبو بكر قول الشاعر :-

تزودتُ من ليلى بتكليمِ ساعةٍ فما زادنى إلا ضَعفَ مابى كلامُها (٢)

... » (٣).

أما الرأى الثانى فقد قال عنه ابن مالك :-

« وحجة من منع تقديم المحصور مطلقاً حمل الحصر بإلا على الحصر بإنما وذلك أن الاسمين بعد إنما لا يعرف متعلق الحصر منهما

---

(١) راجع شرح التسهيل ١٣٤/٢ والارتشاف ٢٠٠/٢ والهمع ٢٦/٢ وأوضح المسالك ١٢٠/٢ والتصريح ٢٨٢/١ وتأثير الكوفيين ص٤١٦ فما بعدها.

(٢) البيت من الطويل نسب إلى مجنون ليلى – فى التصريح ٢٨٢/١ وشرح شواهد ابن عقيل ١٠٧ راجع الارتشاف ٢٠٠/٢ وأوضح المسالك/١٢٠ والتصريح ٢٨٢/١ والهمع ٢٦٠/٢ – ٢٦١.

(٣) شرح التسهيل ١٣٤/٢ – ١٣٥ مختصراً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلا بتأخره كقولك قاصداً لحصر المفعولية فى زيد إنما يضرب عمرو زيداً ولا يعلم هذا إلا بتأخير زيدا فامتنع تقديمه وجعل المقرون بإلا متأخراً وإن كان لا يخفى كونه محصوراً لو لم يتأخر ليجرى الحصر على سنن واحد ولم يلزم الكسائى ذلك لأن الاقتران بإلا يدل على المعنى والتوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين » (١).

كما احتج أصحاب هذا القول بأن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعدها إلا إذا كان مستثنى أو مستثنى منه أو تابعاً له فلو قدم المفعول المحصور بـ «إلا» على الفاعل للزم خلاف ذلك وهو عمل الفعل فى الفاعل المتأخر (٢).

وأرى أن رأى الكسائى ومن تبعه هو الأصح للبعد عن التأويل والتكلف لذلك قال أبو حيان :-

« والذى نختاره مذهب الكسائى وقوفاً مع السماع وتأويله بعيد » (٣).

كما أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى ذلك كما أن معنى الحصر يتضح كذلك عند تقديم المفعول مع " إلا " لذلك قال ابن مالك " لأن الاقتران بـ " إلا " يدل على المعنى والتوسع عند وضوح المعنى أولى..."(٤)

---

(١) شرح التسهيل ٢/١٣٤ – ١٣٥ بتصرف.
(٢) انظر تعليق الفرائد ٤/٢٧٢ والتصريح ١/٢٨٣.
(٣) راجع الارتشاف ٢/٢٠١ والتصريح ١/٢٨٣.
(٤) شرح التسهيل ٢/١٣٤ -١٣٥ مختصرا .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من المفعول فيه

مسألة الخلاف فى الاسم المرفوع بعد « مذ » و « منذ »

اختلف النحاة فى إعراب الاسم المرفوع الواقع بعد مذ ومنذ فى نحو قولك – ما رأيته مذ يومان، وما رأيته منذ يوم الجمعة.

على ثلاثة آراء :-

الأول :- ذهب أكثر الكوفيين وتبعهم ابن مالك وغيره إلى أن " مذ ، ومنذ " إذا ارتفع بعدها ارتفع بتقدير فعل محذوف .

الثانى :- ما ذهب الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف والتقدير عنده ما رأيته من الزمن الذى هو يومان.

الثالث :- ذهب البصريون إلى أنهما يكونان اسمين مبتدأين ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما ، ويكونان حرفين جارين فيكون ما بعدهما مجروراً بهما(١).

أدلة رأى الكوفيين ومن تبعهم:

يقول صاحب الإنصاف:- أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا – الدليل على أن الاسم بعدهما يرتفع بتقدير فعل محذوف أنهما مركبان من « من » و « إذْ » فتغيرا عن حالهما فى إفراد كل واحد منهما فحذفت الهمزة ووصلت من بالذال وضمت الميم للفرق بين حالة الإفراد والتركيب...

وإذا ثبت أنها مركبة من مِنْ وإذ كان الرفع بعدها بتقدير فعل لأن الفعل يحسن بعد « إذ » فيكون والتقدير ما رأيته مذ مضى يومان، ومنذ مضى ليلتان (٢).

---

(١) راجع المسألة فى الإنصاف ٣٨٢/١ وشرح المفصل ٤٥/٨ وشرح التسهيل ٢١٧/٢ وشرح الكافية ١١٨/٢ الارتشاف ٢م٢٤٣ ٢٤٣/٢ والهمع ٢٢٤/٣ والتصريح ٥/٢ وتأثير الكوفيين ص ٤٥٢ فما بعدها .

(٢) راجع الإنصاف ٣٨٢/١ فما بعدها وشرح المفصل ٤٥/٨، شرح الكافية ١١٨/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما استدلوا كذلك بأن أسماء الزمان تضاف إلى الأفعال ظاهرة أو مقدرة وقد استعمل الفعل بعد هذين الظرفين وذلك فى نحو قولهم – ما رأيته مذ وجد ومذ كان كذا وكذا [١].

وقال ابن مالك :-

« والصحيح عندى أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها والتقدير مذ كان يوم الجمعة ومذ كان يومان وهو قول المحققين من الكوفيين وإنما اخترنه لأن فيه إجراء مذ ومنذ فى الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى فهو أولى من اختلاف الاستعمال ».

وفيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوغ إن أدعَّى التنكير ومن تعريف غير معتاد إن أدَّعى التعريف وفيه أيضا تخلص من جعل جملتين فى حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر [٢].

وأما الفراء فقد احتج لمذهبه بأن الاسم بعد « مذ » و « منذ » ارتفع بتقدير مبتدأ محذوف بأن هذين الظرفين مركبان من « من » الجارة و «ذو» التى بمعنى الذى فلما ركبا حذفت الواو من « ذو » اجتراءً بالضمة عنها فـ « الذى » اسم موصول يفتقر إلى صلة وعائد فإذا قلت :-

ما رأيته مذ يومان فالتقدير ما رأيته من الذى هو يومان فحذف « هو» وهو المبتدأ وبقى الخبر الذى هو « يومان » وحذف المبتدأ من الاسم الموصول جائز [٣].

أما البصريون فقد ذهبوا إلى رفع الاسم لأنه مبتدأ وما بعدهما خبر عنهما وحجتهم فى ذلك أن مذ ومنذ معناهما الأمد ألا ترى أن التقدير فى قولك – ما رأيته مذ يومان أى أمد انقطاع الرؤية يومان والأمد فى موضع رفع بالابتداء فلذلك ما قام مقامه وإذ أثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبراً عنهما [٤].

---

(١) الافصاح ١٣٠ وشرح المفصل ٤٥/٨.
(٢) شرح التسهيل ٢١٦/٢ – ٢١٧ وشرح الكافية ١١٨/٢ والهمع ٢٢٤/٣.
(٣) انظر الانصاف ٣٨٣/١ – ٣٩١ وشرح المفصل ٤٦/٨.
(٤) راجع الإنصاف ٣٩١/١ فما بعدها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والباحثة تختار رأى البصريين لأنه لا دليل على قول الكوفيين أن أصل « مذ ومنذ » من الجارة وإذا، وما روى عن بعض العرب من كسر الذال فى « منذ » فلا يعدو أن يكون لغة ثانية لها ولا يثبت به التركيب [١].

كما أن القول بالتركيب يعطى للحرف أحكاماً أخرى ولأن الحرفين إذا رُكِبَا بطل عمل كل واحد منهما منفرداً وحدث حكم آخر [٢].

(١) الإنصاف ٣٩٢/١.
(٢) شرح المفصل ٤٦/٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

باب الاستثناء

وهنا مسألتان :-

الأولى :- إعراب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه.

الثانية :- النصب بـ « حاشا » مجردة من « ما ».

المسألة الأولى :-

أجاز النحويون تقديم المستثنى على المستثنى منه نحو قولهم :- ما قام إلا زيداً أحد.

واختلفوا فى إعراب المستثنى المتقدم على قولين :-

الأول :-

أجاز الكوفيون نصب المستثنى إذ تقدم على المستثنى منه كما أجازوا كذلك الإعراب على أنه معمول لما قبل « إلا » وتابعهم ابن مالك حيث قال فى الألفية.

وغير نصب سابق فى النفى قـــد يأتى ولكن نصبه اختـــر إن ورد

الثانى :-

يرى البصريون وجوب نصبه [1].

أدلة رأى الكوفيين ومن تبعهم.

استدل الكوفيون ومن تبعهم برواية إعراب المستثنى المتقـدم بغيـر النصب عن بعض العرب الموثوق بهم قولهم – مالى إلا أبوك أحـدُ حيـث يجعلون " أحداً " بدلاً .

قال الفراء : "ومن العرب من يرفع ما تقـدم فـى إلا علـى هـذا التفسير [2].

يقول ابن مالك موضحاً رأيهم :-

---

(١) راجع هذه المسألة فى الكتاب ٢/٢٣٥ وما بعدها والإنصاف ١/٢٧٥ – ٢٧٦ وشرح الجمل ٢/٢٦٣ والارتشاف ٢/٣٠٧ وانظر تأثير الكوفيين صـ٤٧٥ فما بعدها.

(٢) معانى القرآن ١/١٦٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

« وقد يجعل المستثنى متبوعاً والمستثنى منه تابعاً فنبهت بذلك على قول سيبويه حدثني يونس أن قوماً يوثق بعربيتهم يقولن مالى إلا أبوك ناصرُ فيجعلون ناصراً بدلاً قال سيبويه [1] ».

(وهذا مثل قولك ما مررت بمثلك أحدٍ قلت ومثل ما حكى يونس قول حسان بن ثابت ﷺ

لأنهم يَرْجُون مِنْهُ شفَاعة إذا لم يكُن إلا النبُّيون شَافِعُ [2]

حيث رفع المستثنى « النبيون » مع تقدمه على المستثنى منه « شافع »).

أما البصريون فحجتهم فى نصب المستثى إذا تقدم أنه لو لم ينصب على الاستثناء لكان بدلاً والبدل تابع والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع فيكون تقديم المستثنى مانعاً من إعرابه بدلاً لهذه العلة فلم يبق إلا الوجه الآخر وهو نصبه على الاستثناء [3].

يقول سيبويه :-

« وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عنهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه لأن الاستثناء إنما حده أن تداركه بعد ما تنفى فتبدله فلما لم يكن وجه الكلام حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى » [4].

ويترجح لِى جواز إعراب المستثنى على الرأى الكوفى بالنصب وغيره وذلك لثبوت ذلك عن العرب شعراً ونثراً ، كما أن البدل لا يمتنع بينهما لأن المستثنى منه عام أريد به خاص فصح إبداله من المستثنى بدل كل من كل لابدل بعض من كل [5].

---

(١) نقلاً عن الكتاب ٢/٢٣٥ وراجع معانى الفراء ١/١٦٨.
(٢) البيت من الطويل لحسان بن ثابت ديوانه صـ ٢٤١ والتصريح ١/٣٥٥ والدرر ١/١٩٢ وشرح الكافية الشافية ٢/٧٠٥.
(٣) شرح التسهيل ٢/٢٩٠ مختصرا وراجع شرح الجمل ٢/٢٦٣ والتصريح ١/٣٥٥.
(٤) الكتاب ٢/٣١٥.
(٥) راجع شرح الجمل ٢م٢٦٣ والتصريح ١/٣٥٥ ، وتأثير الكوفيين ص٤٧٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثانية :- النصب بـ " حاشا " مجردة من " ما "

حاشا من أدوات الاستثناء وقد اختلف النحاة فى النصب بها على رأيين:-

الأول : ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز النصب بها لكونها فعلا ماضياً وابن مالك يرى هذا الرأى .

الثانى : ذهب البصريون إلى أن حاشا " حرف يجر ما بعده ولا يكون ناصباً فى الاستثناء (١).

أدلة رأى الكوفيين ومن تبعهم :-

وقال ابن مالك :-

« وكون حاشاً » حرفاً جاراً هو المشهور ولذلك لم يتعرض سيبويه لفعليتها والنصب بها إلا أن ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمن يوثق بعربيته فمن ذلك قول بعضهم « اللهم غفر لى ولمن سمعنى حاشا الشيطان وأبا الأصبع (٢) رواه أبو عمرو الشيبانى وغيره . وقال الأخفش – وأما حاشا فقد سمعت من ينصب بها... » (٣).

وقال الأنبارى :- وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه فعل أنه يتصرف والدليل على أنه يتصرف قول النابغة :-

ولا أرى فاعلاً فى النَّاسِ يُشْبهه وما أحاشى من الأقوام من أحد (٤)

وإذا كان متصرفاً فيجب أن يكون فعلاً لأن التصرف من خصائص الأفعال (٥).

---

(١) راجع الأصول ٢٨٨/١ والإنصاف ٢٧٨/١ والارتشاف ٣١٧/٢ والجنى الدانى ٥/٣ وتأثير الكوفيين ص٤٧٩.

(٢) راجع الأصول ٢٨٨/١ والمحتسب ٣٤٢/١ وشرح المفصل ٢ /ى ٨٥ وشرح الجمل ٤٨٠/١ وهناك رواية « الأصبع » بالعين.

(٣) شرح التسهيل ٣٠٧/٢ فما بعدها.

(٤) البيت من البسيط للنابغة راجع شعراء النصرانية صـ ٦٦٣ وابن يعيش ٨٥/٢ والأصول ٢٨٩/١ والدرر ١٩٨/١ والخزانة ٤٤/٢ وشرح أبيات المغنى ٨٦/٣.

(٥) راجع الإنصاف ٢٧٨/١ وتأثير الكوفيين ٤٨١/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

« ومنهم من تمسك بأن قال :- الدليل على أنه فعل أن لام الخفض تتعلق به قال تعالى ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ ٣١ – يوسف.

وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف وإنما حذفت اللام لكثرة استعماله فى الكلام » (١).

وقال عن رأى البصريين وحجتهم :-

« وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه ليس بفعل وأنه حرف أنه لا يجوز دخول « ما » عليه فلا يقال – ما حاشى زيداً كما يقال « ما خلا زيداً » وما عدا عمراً ولو كان فعلا كما زعموا لجاز أن يقال ما حاش زيداً فلما لم يقولوا ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه » (٢).

وأرجح هنا رأى الكوفيين للأدلة والشواهد التى وردت فيها "حاشا" فعلا ناصبا وهو الأكثر لذلك قال الفراء " إن من نصب بـ "حاشا" قال – حاشانى ومن خفض قال "حاشاى" وعدم اتصال "ما" بـ "حاشا" ليس دليلاً على حرفيتها لأن " ليس ، ولا يكون" من أفعال هذا الباب ولم توصل "ما" ابهما (٣).

❀❀❀

(١) الإنصاف ٢٨٠/١ فما بعدها.

(٢) الإنصاف ٢٨٠/١ فما بعدها وشرح التسهيل ٣٠٧/٢ وشرح المفصل ٨٥/٢ والأصول ٢٨٩/١.

(٣) شرح التسهيل ٣٠٧/٢ وانظر تأثير الكوفيين ٤٨٢/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تابع المنصوبات

من باب الحال عدة مسائل :-

المسألة الأولى :-

مجئ الفعل الماضى حالاً مع عدم اقترانه بـ « قد ».

اختلف النحاة فى مجئ الفعل الماضى حالاً دون قد على قولين :-

الأول :-

للكوفيين عدا الفراء ومعهم ابن مالك حيث ذهبوا إلى جواز ذلك.

الثانى :-

ذهب البصريون عدا الأخفش إلى أنه لا يقع حالاً إلا إذا اقترن بـ « قد » ظاهرة أو مقدرة (١).

أدلة رأى الكوفيين ومن وافقهم :-

احتجوا فقالوا الدليل على جواز ذلك النقل والقياس.

أما النقل فقد قال تعالى ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ ٩٠ – النساء.

حيث جاء الفعل الماضى « حصرت » حالاً وهو حال من « قد » وتقديره حصرة صدروهم.

والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ وهى قراءة الحسن البصرى ويعقوب الحضرمى (٢) والمفضل عن عاصم .

وقال أبو صخر الهذلى :-

وإنى لتعرونى لذكراك نفضةٌ كما انتفض العصفور بلله القطر (٣)

---

(١) انظر المسألة المقتضب ١٢٤/٤ والإنصاف ٢٥٢/١ والتبين ٣٨٦ وشرح الكافية ٢١٣/١ وانظر تأثير الكوفيين ٤٩٢/١ فما بعدها .

(٢) راجع الشواذ ٢٧ – ٢٨ وللنشر ٢١٥/٢ ومعانى القرآن للفراء ٢٨٢/١ والبحر ١٤/٤٠ والدرر المصون ٦٦/٤.

(٣) البيت من بحر الطويل لأبى صخر الهذلى ، انظر أشعار الهذليين ٩٥٧/٢ والأغانى ١٦٩/٥، وشرح التسهيل ٣٧٢/٢ والخزانة ٢٥٤/٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأما القياس فلأن لكل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو مررت برجل قاعد جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو مررت بالرجل قاعداً والفعل الماضي كذلك (١).

ويقول ابن مالك مقوياً رأيهم :-

« وزعم قوم أن الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً وليس قبله قد ظاهرة إلا وهي قبله مقدرة وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة لأن الأصل عدم التقدير ولأن وجود " قد " مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه.

فإن قيل « قد » تدل على التقريب قلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية...

ولو كان الماضي معنى لا يقع حالاً إلا وقبله قد مقدرة لامتنع وقوع المنفي بلم حالاً ولكان المنفي بلما أولى منه بذلك لأن لم تنفي فعل ولما تنفي قد فعل وهذا واضح لا ريب فيه (٢).

أما البصريين فاحتجوا بأن قالوا :-

إنما قلنا إنه لا يجوز أن يقع حالاً لوجهين أحدهما أن الفعل الماضي لا يدل على الحال ، فينبغي أن لا يقوم مقامه ، والوجه الثاني أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه " الآن " أو "الساعة" ... وهذا لا يصلح في الماضي فينبغي أن لا يكون حالاً (٣).

وقد ردوا على الشواهد المذكورة إن « قد » حذفت من البيت للضرورة أما آية النساء فقالوا :-

إن جملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ لا محل لها بل جئ بها للدعاء على الكفار (٤).

---

(١) الإنصاف ٢٥٣/١ .

(٢) شرح التسهيل ٣٧٢/٢ – ٣٧٣ بتصرف والارتشاف ٣٧٠/٢ ومنهج السالك ٢/٤.

(٣) راجع الإنصاف ٢٥٤/١ والتبين ٣٨٨ وأثر الكوفيين صـ ٤٩٤.

(٤) المقتضب ١٤٤/٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أو أنها صفة لحال محذوفة فيكون تقدير الكلام أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم (١) .

والرأى الصحيح رأى الكوفيين وابن مالك لمجئ ذلك كثيراً شعراً ونثراً كما أن الأصل عدم التقدير .

قال أبو حيان « والصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغير « قد » وتأويل الشئ الكثير ضعيف (٢).

وقال ابن مالك :-

" ولو كان الماضى معنىً لا يقع حالاً إلا وقبله قد مقدرة لامتنع وقوع المنفى بلم حالاً ، ولكان المنفى بلمَا أولى منه بذلك لأن لم تنفى فَعَل، ولما تنفى قد فَعَل وهذا واضح بلا ريب (٣).

---

(١) انظر المسائل البغداديات صـ ٢٤٥.
(٢) انظر الارتشاف ٢/٣٧٠ ومنهج السالك صـ ٢١٤.
(٣) شرح التسهيل ٢/٣٧٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثانية :-

تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف.

وافق ابن مالك الكوفيين فى تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف.

أما البصريون فقد منعوا تقديم الحال على صاحبه المجرور (١).

يقول ابن مالك عن رأى الكوفيين :-

« وإذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف لم يجز عند أكثر النحويين – نحو مررت بهند قائمة فيخطئون من يقول : مررت قائمة بهند ودليلهم فى منع ذلك أن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل .....

وبعضهم يعلل بأن حال المجرور شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار نحو زيد فى الدار متكئا فكما لا يتقدم الحال على حرف فى هذا وأمثاله لا يتقدم عليه نحو مررت بهند جالسة... » (٢).

ثم عقب على رأى البصريين بقوله :-

وهذه شبه وتخيلات لا تستميل إلا نفسى من لا تثبت له بل الصحيح جواز التقديم فى نحو مررت بهند جالسة وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعاً ولضعف دليل المنع وأما ثبوته سماعاً ففى قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ ٢٨ – سبأ وفيه ثلاثة أقوال :-

أحدها أن كافة صفة لإرسالة فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه وهو قول الزمخشرى ، والثانى أن كافة حال من الكاف وهو قول الزجاج والتاء فيه للمبالغة والثالث أن كافة حال من الناس والأصل للناس

---

(١) راجع الارتشاف ٣٤٧/٢ – ٣٤٨ والمقاصد الشافية ٤٧/٢ وشرح التسهيل ٣٣٩/٢.
(٢) شرح التسهيل ٣٣٥/٢ – ٣٣٦ مختصراً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كافة أى جميعاً وهذا هو الصحيح وهو مذهب أبى على وابن كيسان أعنى تقديم حال المجرور بحرف حكاه ابن برهان وقال « وإليه نذهب » (١).

وندرك مما سبق تقوية ابن مالك لرأى الكوفيين وتضعيفه لرأى البصريين وإن قد أفاض فى شرح الآية وكيف أن « كافة » تعرب حالاً من « الناس ».

ففى آخر كلامه قال « وإذا بطل القولان تعيين الحكم بصحة القول الثالث وهو أن يكون الأصل وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا للناس كافة فقدم الحال على صاحبه مع كونه مجروراً » (٢).

وأرى أن هذا الرأى هو الأرجح وذلك لمجئ ذلك فى القرآن وكلام العرب كما أن التأويل والتقدير فيه تعسف وجمود.

---

(١) شرح التسهيل ٣٣٦/٢ – ٣٣٧ مختصراً وراجع الارتشاف ٣٤٧/٢ – ٣٤٨ والمقاصد الشافية ٤٧/٢.

(٢) شرح التسهيل ٣٣٨/٢ وانظر الارتشاف ٣٤٧/٢-٣٤٨ والمقاصد الشافية ٢٤٧/٢ ، التصريح ٣٧٦/١ وشرح الكافية ٢٠٤/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثالثة :-

مجئ المصدر حالاً فى مثل قولهم :-

أما علماً فعالم، وأما العلم فعالم.

الحال خبر فى المعنى وصاحبها مخبرٌ عنه فهما كالمبتدأ والخبر وهذا يقضى ألا يكون المصدر حالاً لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن حثه لكنه وَرَد عن العرب فى قولك أما علماً فعالم.

وقد أختلف النحاة فى التوجيه الإعرابى بـ « علماً » فى حال التنكير والتعريف وذلك على ثلاثة أقوال :-

الأول :-

للكوفيين ووافقهم ابن مالك : حيث يرون أن علماً مفعول به بفعل مقدر.(١)

الثانى :-

لسيبويه ومن تبعه أن المنكر حال والمعرف مفعول له.

الثالث :-

للأخفش أن المنكر والمعرف مفعول مطلق (٢).

يقول ابن مالك عن رأى البصريين :-

« واطرَّد أيضا ورود المصدر حالاً عند سيبويه فى نحو أما علما فعالم يريد مهما يذكر إنسان فى حال علم فالذى وصفت عالم أنه مُنكر ما وصفه به من غير العلم فمصاحب الحال على هذا التقدير المرفوع بفعل الشرط المحذوف وفعل الشرط المحذوف هو ناصب الحال ويجوز أن يكون ناصبه ما بعد الفاء والحال على هذا مؤكدة والتقدير – مهما يكن من شئ فالمذكور عالم فى حال علم(٣).

---

(١) انظر تأثير الكوفيين ٥٠٦/١ فما بعدها .

(٢) راجع هذه الآراء فى الكتاب ١ /٣٨٤ فما بعدها شرح التسهيل ٣٢٩/٢ والإرتشاف ٣٤٤/٢ والتصريح ٣٧٤/١ والمساعد ١٦/٢.

(٣) شرح التسهيل ٣٢٩/٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وسيبويه يجعل المنصوب المعرف مفعولاً له وقال سيبويه فى أما الضرب فضارب أى مثل قول الأخفش فى أما علماً فعالم.

وقال عن رأى الكوفيين:-

وأجاز بعض النحويين أن يكون المنصوب بعد « أما » من المصادر مفعولاً به فى التنكير والتعريف، والعامل فيه فعل الشرط المقدر فيقدر متعدياً على حسب المعنى فتقدير أما علماً فعالم على هذا مهما نذكر علماً فالذى وصفت عالم قلت – وهذا القول عندى أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب لأنه لا يخرج فيه شئ عن أصله ولا يمنع من أطراده مانع بخلاف الحكم بالحالية فإن فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم فاعل وفيه عدم الاطراد لجواز تعريفه وبخلاف الحكم بأنه مصدر مؤكد فإنه يمتنع إذا كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله.

وأما الحكم بأنه مفعول به فلا يعرض مانع يمنع منه فى لفظ ولا فى معنى فكان أولى من غيره... » [1].

وهذا الكلام يدل على قوة رأى الكوفيين فى هذه المسألة للأدلة التى ذكرها ابن مالك ولأننا لو جعلناه حالاً لخرجنا بالمصدر عن أصله بوضعه موضع اسم الفاعل كما أن فيه عدم الاطراد لجواز تعريفه... الخ

❁❁❁

(١) شرح التسهيل ٢/٣٢٩ – ٣٣٠ مختصراً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

باب التمييز

وفيه مسألة تقديم التمييز على عامله المتصرف.

يرى النحاة منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرفاً.

واختلفوا فى تقديمه على عامله المتصرف على رأيين :-

الأول :-

للكوفيين والمبرد ووافقهم ابن مالك وغيره وهو جواز تقديم التمييز على عامله.

الثانى :-

لأكثر البصريين وهو منع التقديم (١).

أدلة الكوفيين :- يقول الأنبارى :-

« أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :- الدليل على جواز التقديم النقل والقياس

أما النقل فقد جاء ذلك فى كلامهم قال الشاعر :-

أتهجر سلمى بـــالفراق حبيبـــها وما كان نفساً بالفراق تطيب (٢)

وجه الدليل أنه نصب نفساً على التمييز وقدمه على العامل فيه وهو (تطيب) لأن التقدير فيه – وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفـــساً فدل على جوازه.

وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفاً نحو قولك – ضرب زيداً عمرٌ .

---

(١) انظرى الانصاف ٨٢٨/٢، وشرح المفصل ٧٤/٢ وشرح التسهيل ٣٨٩/٢ والمغنى ٤٦٣/٢ وتأثير الكوفيين ٥١٦/١ .

(٢) البيت من بحر الطويل قائله المخبل لسعدى انظر ديوانه ٢٩٠ والمقتـــضب ٣٧٠/٣ والأصول ٢٢٤/١ والخصائص ٣٨٤/٢ وأســـرار العربيـــة ١٩٧ والإنـــصاف ٨٢٨/٢ ، وشرح المفصل ٧٤/٢ وشرح الجمـــل ٢٨٣/٢ ، وشـــرح التـــسهيل ٢٨٩/٢ واللسان " جنب " .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جاز تقدم معموله عليه نحو – عمرٌ ضرب زيداً ولهذا يجوز في الحال – راكباً جاء زيد... » (١).

وقال ابن مالك :-

أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرفاً فإن كان إياه نحو – طاب زيد نفساً ففيه خلاف والمنع مذهب سيبويه والجواز مذهب الكسائى والمازنى والمبرد وبقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح...

ومنه قول الشاعر :-

أتهجر ليلى... البيت (٢).

وندرك من ذلك أن أدلة الكوفيين ومن وافقهم تنحصر فى أمرين :-

أولهما : قياس التمييز فى تقديمه على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف مثل الحال.

ثانيهما : مجئ ذلك فى الأساليب الفصيحة الصحيحة أما من منع التقديم فقد استندوا إلى عدة أمور منها ، ذكره ابن مالك ورد عليها بقوله وانتصر سيبويه (٣) بأن مميز هذا النوع فاعل فى الأصل وقد أوصى بجعله كبعض الفضلات فلو قدم لا زداد إلى وهنه وهناً فمنع ذلك لأنه إجحاف.

قلت وهذا الاحتجاج مردود بوجوه :-

أحدها :- أنه دفع روايات برأى لا دليل عليه.

الثانى :- أنه جعل التمييز كبعض الفضلات محصل لضرب من المبالغة ففيه تقويه لا توهين فإذا حكم بجواز التقديم أزدات التقوية وتأكدت المبالغة فاندفع الإشكال.

---

(١) الإنصاف ٨٢٨/٢ مما بعدها وراجع شرح الجمل ٢٨٣/٢ وشرح التسهيل ٣٨٩/٢ – ٣٩٠.

(٢) شرح التسهيل ٣٨٨/٢ – ٣٨٩.

(٣) الكتاب ٢٠٤/١ فما بعدها والمقتضب ٣٦٠/٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الثالث :-

أن أصالة فاعلية التمييز المذكور كأصالة فاعلية الحال نحو جاء راكباً رجل... » [1].

وأرى قوة رأى الكوفيين فى هذه المسألة لمجئ شواهد كثيرة فيها تقديم التمييز على عامله المتصرف وهى مثل تقديم الحال على عامله المتصرف.

❁❁❁

(١) شرح التسهيل ٢/٣٩٠ مختصراً وراجع الانصاف ٢/٨٢٨ وشرح المفصل ٢/٧٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سادساً – المجرورات

من باب الإضافة

وفيه مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

يقول ابن يعيش :-

« الأصل فى المضاف والمضاف إليه أن لا يفصل بينهما لأنهما كالشئ الواحد إذ المضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما » (١).

وقد أختلف النحاة فى الفصل بينهما على مذهبين :-

الأول :-

للكوفيين عدا الفراء وتبعهم ابن مالك وهو إجازة الفصل بينهما فى الشعر وغيره سواء كان الفاصل ظرفاً أم جاراً ومجروراً أم غير ذلك (٢).

الثانى :-

ذهب البصريون إلى منع الفصل إلا فى الشعر ويكون الفاصل ظرفاً أو جارا أو مجرورا.

أدلة رأى الكوفيين ومن وافقهم :-

يقول صاحب الإنصاف :-

« أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :-

إنما قلنا ذلك لأن العرب استعملته كثيراً فى أشعارها.

قال الشاعر :-

فرَجَجتُهـــــا بمزجـــــة زجَّ القلـــوص أبى مـــزادة (٣)

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٩ – ٢٠.

(٢) راجع الإنصاف ٢/٤٢٧ والارتشاف ٢/٥٣٥ والتصريح ٢/٥٧ والفـراء ٢/٨١ – ٨٢.

(٣) البيت من مجزوء الكامل لا يعرف قائله انظر الكتاب ١/١٧٦ ومعانى القرآن للفراء ١/٢، ٣٥٨، ٨١ والخصائص ٢/٤٠٦ والإنـصاف ٢/٤٢٧ وشـرح المفـصل ٣/١٨٩ وشرح الجمل ٢/٦٠٥ وشرح الكافية ٢/٢٦١ والزجّ الحديدة فى أسـفل الرمح والعكوحى النافية الشابة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والتقدير زج أبى مزادة القلوص ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص وهو مفعول وليس بظرف ولا حرف خفض وقد حكى الكسائى عن العرب هذا غلام والله زيد... ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « والله » ».

وإذا جاء هذا فى الكلام ففى الشعر أولى وقد قرأ ابن عامر (١) أحد القراء السبعة.

« وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شُركائِهُم » بنصب أولادهم وجر « شركائهم » ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله أولادهم والتقدير فيه – قتل شركائِهم أولادَهُم ولهذا كان منصوباً فى هذه القراءة ».

وإذا جاء هذا فى القرآن ففى الشعر أولى (٢) .

وذكر هذا الكلام ابن مالك وقال عن القراءة « وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل فحسن ذلك ثلاثة أمور :–

أحدها :-

كون الفاصل فضلة فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثانى :-

كونه غير أجنبى لتعلقه بالمضاف.

الثالث :-

كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله لأنهم قد فصلوا فى الشعر بالأجنبى كثيراً فاستحق. الفصل بغير أجنبى أن يكون له مزية فحكم بجوازه (٣).

---

(١) انظر السبعة فى القراءات صـ٢٧ ، الكشف ٤٥٣/١ والنشر ٢٥٣/٢ ، وحجة القراءات ٢٧٣ .

(٢) الإنصاف ٤٢٨/٢ فما بعدها مختصراً.

(٣) شرح التسهيل ٢٧٦/٣ فما بعدها بتصرف وراجع التصريح ٥٧/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وحاول البصريون جاهدين رَدَّ أدلة الكوفيين فقالوا :

يقبح الفصل لأن الثانى منزل من الأول منزلة جزئه لأنه واقع موقع تنوينه فلما لا يفصل بين أجزاء الاسم الواحد لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه (١).

وجواز الفصل بالظرف والجار والمجرور لأنه يتسع فيهما ما لا يتسع فى غيرهما (٢).

وقالوا عن القراءة :-

« لا يسوغ للكوفيين الاحتجاج بها لأنهم لا يقولون بموجبها لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فى غير ضرورة الشعر والقرآن ليس فيه ضرورة وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل فى حال الاختيار لسقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار... » (٣).

وأرى جواز الفصل بين المتضايفين فى حال الاختيار وغيره سواء كان الفاصل ظرفاً أم غيره لأمرين :-

أولهما :-

مجئ ذلك فى الشواهد المسموعة عن العرب شعراً ونثراً حيث القراءة المذكورة قراءة سبعية.

فلا يجوز ردُّها لمجرد مخالفتها للقاعدة النحوية وقراءة ابن عامر قوية فى الرواية عالية وهى صحيحة من حيث اللغة ومن حيث النقل (٤) كما قال أبو حيان وغيره .

ثانيهما :-

أن الفصل قد جاء بالجملة كما فى قولهم هو غلام إن شاء الله أخيك فالفصل بالمفرد أولى (٥).

---

(١) انظر الإنصاف ٤٢٨/٢ وشرح الكافية ٢٦٠/٢.
(٢) راجع الإنصاف ٤٣٥/٢ وشرح المفصل ٢٩/٣.
(٣) راجع الإنصاف ٢ /ى ٤٣٥ فما بعدها والكشاف ٥٤/٢ والتصريح ٥٧/٢.
(٤) راجع الارتشاف ٥٢٨/٢ وما بعدها والتصريح ٥٥/٢ – ٥٦.
(٥) انظر الضرائر لابن عصفور ١٩٩ والدرر المصون ١٦٧/٥ وتأثير الكوفيين ٦١٤/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التوابع « التوكيد »

وفيه مسألة هل يجوز توكيد النكرة

التوكيد لفظ يراد به تثبيت المعنى فى النفس وإزالة اللبس عن الحديث أو المحدث منه وهو قسمان توكيد لفظى، وتوكيد معنوى .

وقد أجمع النحاة على إجازة توكيد المعرفة كما أجازوا توكيد النكرة توكيداً لفظياً (١).

وقد اختلفوا فى حكم توكيدها توكيداً معنوياً كما تقول – أكلت رغيفاً كله فقد أجاز الكوفيون توكيدها وتبعهم ابن مالك فى ذلك.

واشترط بعضهم أن تكون مؤقتة متبعضة

أما البصريون فقد ذهبوا إلى منع توكيدها مؤقتة وغير مؤقتة (٢).

يقول ابن مالك :-

« ومنع البصريون إلا الأخفش توكيد النكرة مطلقاً وأجازه بعض الكوفيين مطلقاً وأجازه بعضهم إذا أفاد ومنعه إذا لم يفد ومثال الجائز لكونه مفيداً قولك : صمت شهراً كله ... فيذكر "كل" يُعلم أن الصيام كان فى جميع الشهر، ومنه قول الشاعر :-

باليئى كنت صبياً مرضعاً تحملنى الذلفاء حولاً أجمعا (٣)

وأما ما لا فائدة فيه نحو اعتكفت وقتاً كله فغير جائز فمن حكم بالجواز مطلقا أو بالمنع مطلقاً فليس بمصيب وإن حار من الشهرة أوفر نصيب... » (٤).

---

(١) راجع المسألة فى الإنصاف ٤٥١/٢، أسرار العربية ٢٩٠ وشرح المفصل ٤٤/٣ وشرح الجمل ٢٦٧/١، شرح التسهيل ٢٩٦/٢ وتأثير الكوفيين ٦٧٣/١.

(٢) شرح الجمل ٢٦٧/١ .

(٣) البيت من بحر الرجز راجع العينى ٩٣/٤ والدرر ١٥٦/٢ – ١٥٧ والمقرب ٢٤/١ والعقد الفريد ٢٩٠/٢ شرح الجمل ٢٦٨/١ وشرح التسهيل ٢٩٧/٣ والذلفاء وصف مؤنث أذلف من الذلف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة وقيل اسم امرأة منقول من هذا.

(٤) شرح التسهيل ٢٩٤/٣ – ٢٩٥ مختصراً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ونفهم من ابن مالك موافقته للكوفيين فى توكيد النكرة بشرط الإفادة. فإذا لم تفد لم يجز.

أما من منع توكيدها فقد ذهب إلى أن النكرة تدل على الشياع والعموم والتوكيد، يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضد صاحبه فلا يصح أن يكون مؤكداً له ولو جوزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائع مخصصاً وهذا ليس توكيداً بل هو ضد ما وضع له لأن التوكيد تقرير وهذا تغيير (١).

ولأن التوكيد يشبه النعت فكما أن النكرة لا تنعت بالمعرفة فكذلك هى لا تؤكد بشئ من هذه الأسماء لأنها معارف (٢).

وأرى أن رأى الكوفيين ودفاع ابن مالك عنه فى غاية القوة لمجئ ذلك عن العرب ولإجازة الكوفيين المخالفة بين النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً فلذلك يقاس عليه التوكيد.

❀❀❀

(١) الإنصاف ٢/٤٥٤، وشرح الكافية ١/٣٣٥.
(٢) راجع تأثير الكوفيين صـ ٩٧٥ وقبله شرح الجمل ١/٢٦٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

باب العطف

مسألة مجئ « أو » بمعنى الواو

تأتى « أو » للدلالة على عدة معان منها الشك والتخيير والإباحة والإبهام.

أما مجيئها بمعنى واو العطف فاختلف النحاة فى ذلك على رأيين :-

الأول :-

جواز مجيئها بمعنى الواو وهذا الرأى للكوفيين ووافقهم ابن مالك.

الثانى :-

وهو لأكثر البصريين وهو نفى مجيئها لهذا المعنى (١).

يقول ابن مالك :-

ومن معاقبة أو الواو فى عطف المصاحب قول الشاعر :-

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتـــهم من بين مُلجِم مُهرَّه أو سافع (٢)

و " أو" فى هذه المواضع بمعنى الواو التى للمصاحبة ومن أحسن شواهد هذا المعنى قول النبى ﷺ « **اسكن فما عليك إلا نبى أو صديق أو شهيد** » (٣).

ومن معاقبة أو الواو فى عطف المؤكد قوله تعالى ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ﴾ ١١٢ – النساء.

... » (٤).

والشواهد على هذا النحو من كتاب الله وكلام العرب أكثر من أن تحصى (٥).

---

(١) انظر أمالى ابن الشجرى ٣/٧٠ وشرح التسهيل ٣/٣٦٢ والارتشاف ٢/٦٣٩ والإنصاف ٢، ٤٧٨ وشرح الجمل ١/٢٣٤.

(٢) البيت من الكامل نسب لعمرو بن معد يكرب ولحميد بن ثور انظر العينى ٤/١٤٦ وشرح أبيات المغنى ٢/٥١ وشرح التسهيل ٣/٣٦٤.

(٣) شواهد التوضيح ص ١١٣ وأخرجه البخارى ٦٢ كتاب فضائل أصحاب النبى وفى إعراب الحديث صـ ٣٢ رقم ٥٠ والترمذى ٩/٢٨٩ برقم ٣٦٩٨.

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٦٤ فما بعدها.

(٥) الإنصاف ٢/٤٨١ فما بعدها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما من منع مجئ « أو » دالة على مطلق الجمع كالواو فقد تمسك بأن الأصل فى كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له ولا يدل على معنى حرف آخر « ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ومن عدل عن الأصل بقى مرتهناً بإقامة الدليل ولا دليل لهم أى المجيزين يدل على صحة ما ادعوه [1].

ومن ثم ذهبوا إلى تخريج معنى « أو » إلى معنى أخر غير معنى الجمع .

ويترجح لدئ رأى الكوفيين وابن مالك لمجئ « أو » لمطلق الجمع وإذا كان كل حرف فى الأصل يدل على المعنى الذى وضع له فإنه لا يمنع مجئ بعض الحروف دالة على معان فرعية أخرى تدل عليها القرينة أما التأويل والتقدير فلا يخلو من تعسف وتكلف وبعد عن المعنى الصحيح للنص.

❁❁❁

(١) الإنصاف ٤٨١/٢ مختصراً وتأثير الكوفيين صـ ٦٨٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثانية فى باب العطف
عطف الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجر

اختلف النحويون فى عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار نحو مررت بك وزيد على قولين :-

الأول :- للكوفيين وهو جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الجار وتبعهم ابن مالك وأبو حيان وغيرهما.

الثانى :- للبصريين وهو عدم جواز العطف على الضمير المخفوض (١).

أدلة رأى الكوفيين : يقول صاحب الإنصاف :-

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا – الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك فى التنزيل وكلام العرب – قال الله تعالى ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ ١- النساء ، بالخفض وهى قراءة أحد القراء السبعة وهو حمزة الزيات – وقراءة إبراهيم النخعى وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش...

وقال الشاعر :-

فاليوم قرَّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب (٢)

فالأيام خفض بالعطف على الكاف فى « بك » والتقدير بك وبالأيام... » (٣).

وذكر ابن مالك هذه الأدلة وقال « وإعادته مختارة لا واجبة وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين...

---

(١) انظر هذه المسألة فى الإنصاف ٤٦٣/٢ وضرائر الشعر صـ ١٤٩ وشرح التسهيل ٣٧٥/٣ وشرح الكافية ١٩٧/١، الارتشاف ٦٥٨/٢ والهمع ١٨٩/٣ وتأثير الكوفيين ٦٩٢/١ فما بعدها.

(٢) البيت من البسيط راجع الكتاب ٣٨٣/٢ وابن يعيش ٧٨/٣ – ٧٩ والعينى ١٦٣/٤ والدرر ١٩٢/٢ غير منسوب فيها وشرح الجمل ٢٤٤/١ وشرح التسهيل ٣٧٩/٣ والخزانة ١٢٣/٥ – ١٣١.

(٣) شرح التسهيل ٣٧٦/٣ فما بعدها وشرح الجمل ٤٤/١، وشرح ابن الناظم ٢/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وللموجبين إعادة الجار حجتان :-

إحداهما :-

أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له فلا يعطف عليه كما لا يُعَطف على التنوين.

الثانية :-

أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر ... وفى الحجتين من الضعف ما لا يخفى لأنه شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه ... لأنه لا يؤكد ولا يبدل منه وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع فللعطف أسوة بهما قد تبين ضعف الحجة الأولى.....

وأما الثانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً فى صحة العطف لم يجز رب رجل وأخيه وأمثال ذلك كثيرة فكما لا يمتنع فيها العطف لا يمتنع فى نحو مررت بك وزيد (١).

والذى ذكره ابن مالك يقوى رأى الكوفيين حيث أجاز أن يبدل من الضمير المجرور ويؤكد من غير إعادة الجار فكذلك يجوز العطف.

وكما استدل من الشعر ومن القراءة فى آية النساء « والأرحام » (٢).

وهى قراءة قوية.

أما البصريون فقد منعوا العطف لعدة أسباب :-

١- لأن الجار والضمير كالشئ الواحد وعطف الاسم على الحرف لا يجوز (٣).

---

(١) راجع شرح التسهيل ٣/٣٧٥ – ٣٧٦ مختصراً.

(٢) وهى قراءة ابن عباس والحسن وحمزة انظر معانى القرآن للأخفش ١/٢٤٣ ومعانى القرآن للفراء ١/٢٥٢ -١٥٢ والسبعة ٢٦٦ وإتحاف فضلاء البشر صـ ١٨٥ والبحر ٣/١٧٥.

(٣) الكتاب ٢/٣٨١ والأصول ٢/١١٩ والإنصاف ٢/٤٦٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢- امتناع عطف المضمر المجرد على الظاهر المجرور نحو مررت بزيدوك فكذلك لا يجوز العكس.

٣- الجر فى آية النساء وغيرها ليس من عطف الظاهر على المضمر المجرور وإنما الجر فى هذه الآيات على القسم [١] كما وصفوا القراءة بالضعف.

كما خَرجَّوا الجر فى البيت على إضمار الجار وقالوا بأنها ضرورة ويظهر لى جواز عطف الاسم على الضمير المجرور دون إعادة الجار كما يرى الكوفيون وابن مالك وغيرهم.

لكثرة الأدلة المسموعة من الشعر أما القراءات فهى قراءات سبعية.

وقد قلنا غير مرة أن القراءة سنة متبعة وهى حجة على القاعدة وليس العكس فإذا قال البصريون والأرحام فى الآية قسم.

قلنا لهم كما قال النحاس :-

« وقال بعضهم والأرحام قسم وهذا خطأ فى المعنى والإعراب » [٢].

وقال ابن مالك أيضاً :-

" ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى ﴿.. وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ..﴾ (٢١٧) سورة البقرة ، يجر المسجد بالعطف على الهاء " [٣].

❁❁❁

(١) انظر معانى القرآن للفراء ٢٥٢/١ تفسير الطبرى ٥١٩/٧ والخصائص ٢٨٥/٢ ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢ والكشاف ٤٦٢/١.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١.

(٣) شرح التسهيل ٣٧٦/٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثالثة

العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل

كما اختلف النحويون فى العطف على الضمير المجرور اختلفوا كذلك فى العطف على الضمير المرفوع.

وكان اختلافهم على قولين :-

الأول :- ذهب الكوفيون إلى إجازة العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل اختيارا وتبعهم ابن مالك على هذا الرأى.

الثانى :- ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى منع العطف على ضمير الرفع المتصل اختياراً إلا بعد الفصل بفاصل أو توكيد ضمير الرفع المتصل [(١)].

وقال ابن مالك :-

« إن كان المعطوف عليه ضميراً متصلاً مرفوعاً فالجيد الكثير أن يؤكد قبل العاطف بضمير منفصل كقوله تعالى ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ ٥٤ – الأنبياء ويقوم مقام فصل الضمير من العاطف الفصل بلا بين العاطف والمعطوف كقوله تعالى ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ ١٤٨ الأنعام.

ولا يمتنع العطف دون فصل كقول بعض العرب – مررت برجل سواء والعدم معطف العدم دون فصل ولا ضرورة على ضمير الرفع المستتر فى سواء :-

ومنه قول الشاعر :-

قلتُ إذْ أقبلتْ وزهـرٌ تَهَـادى كنعاج الملا تعسَّفْن رمَـلاّ [(٢)]

فرفع زهراً عطفاً على الضمير المستكن فى أقبلت مع تمكنه من جعله بعد نصبه مفعولاً معه... » [(٣)].

---

(١) راجع الكتاب ٢٤٦/١ فما بعدها والإنصاف ٤٧٤/٢ وشرح الكافية ٣١٩/١ والارتشاف ١٥٨/٢ والهمع ١٨٩/٢.

(٢) البيت من الخفيف انظر الكتاب ٣٧٩/٢ وابن يعيش ٧٦/٣ والعينى ١٦١/٤ وشرح ديوانه صـ ٤٦٢ وشرح التسهيل ٣٧٤/٣ والمقاصد النحوية ١٦٠/٤ والدرر اللوامع ١٩١/٢ وانظر تأثير الكوفيين ص٦٩٧ فما بعدها.

(٣) شرح التسهيل ٣٧٣/٣ – ٣٧٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واستدلوا من القياس بحمل الضمير المرفوع على المنصوب فكما جاز العطف على الضمير المنصوب المتصل دون فاصل فإنه يجوز العطف على الضمير المرفوع دون فاصل كذلك (١).

أما سيبويه وعامة البصريين. فاحتجوا لمنع العطف على ضمير الرفع بلا فاصل بأنه لا يخلو إما أن يكون الضمير مقدراً في الفعل أو ملفوظاً به فإن كان مقدراً فيه نحو قام وزيد فكأنه قد عطف اسماً على فعل وإن كان بارزاً نحو قمت وزيد فالتاء تنزل منزلة الجزء من الفعل فلو أجيز العطف عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل وذلك لا يجوز (٢).

وقد ردوا على أدلة الكوفيين ومن تبعهم بأن الواو في الشواهد القرآنية للحال وليست للعطف أما الأبيات فمن باب الضرورة والعطف على ضمير المرفوع في ضرورة الشعر جائز وليس فيها دليل على جواز العطف مطلقاً .

والرأى الأقوى هنا رأى الكوفيين لكثرة الشواهد التى جاء فيها هذا العطف وبخاصة الأشعار ولذلك قال ابن مالك فى ألفيته :-

...وبلا فصل يرد فى النظم فاشيا ... (٣)

لذلك قال أبو حيان :-

« وقد ذهب الكوفيون إلى جواز العطف من غير اشتراط فصل والسماع الكثير يعضّدهم (٤) ».

---

(١) الإنصاف ٤٧٧/٢ – ٤٧٨ مختصراً وشرح الجمل ٢٤٢/١.
(٢) راجع الكتاب ٣٧٨/٢ والإنصاف ٤٧٧/٢ وشرح الجمل ٢٤٢/١.
(٣) ألفية ابن مالك راجع شروح الألفية.
(٤) انظر الارتشاف ٦٦٤/٢ والانصاف ٤٧٧/٢ ، وتأثير الكوفيين ٧٠٠/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من باب إعراب الفعل

الخلاف فى رافع الفعل المضارع

من المسلم به أن الفعل المضارع يرفع إذا لم يتصل به ناصب ولا جازم ولم تقترن به نون التوكيد.

واختلف النحاة فى عامل الرفع فيه على أكثر من رأى والمشهور منها رأيان :-

الأول : رأى الكوفيين وتبعهم ابن مالك أن الرافع تعريه من العوامل الناصبة والجازمة.

الثاني : رأى البصريين ويرون أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم [(١)].

يقول ابن مالك عن رأى الكوفيين « وقال الكوفيون الرافع للمضارع خلوه من الناصب والجازم فجعلوا الرافع له تجرده من العوامل اللفظية ليسند إليه وبهذا القول قال شيخنا رحمه الله واستدل على صحته بفساد ما قال البصريون من قِبل أن الرافع للمضارع لو كان وقوعه موقع الاسم لما ارتفع بعد « لو » وحروف التخصيص لأنها مختصة بالأفعال فليس المضارع بعدها فى موضع الاسم.

وقد رفعوه بعدها نحو لو يقوم زيد قمت وهلا تفعلُ ذاك فعلم أن الرافع له ليس وقوعه موقع الاسم فوجب أن يكون تجرده من الناصب والجازم[(٢)] .

وندرك من ذلك أن الكوفيين وابن مالك يرون أن الرافع للفعل المضارع تجرده من الناصب والجازم.

أما جمهور البصريين فقد ذهبوا إلى أن المضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم.

واستدلوا على ذلك بأن العامل هنا معنوى كالعامل فى باب الابتداء.

---

(١) انظر الكتاب ٩/٣ وأسرار العربية ٢٨ والإنصاف ٥٥١/٢ وشرح المفصل ١٢/٧ وشرح الجمل ١٣٠/١ وشرح التسهيل ٥/٤ وتأثير الكوفيين ٧٣٧/١.

(٢) شرح التسهيل ٥/٤-٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأنه لما قام الفعل مقام الاسم يكون وقع فى أقوى أحواله فلما وقع فى أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب وأقوى الإعراب الرفع [١].

وأجابوا عن كلمات الكوفيين بقولهم :-

لو كان مرفوعاً لتعريه من العوامل لأدى ذلك إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم وهذا خلاف الإجماع.

قولهم – لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغى أن يكون منصوباً ... إن قلنا إنما لم يكن منصوباً أو مجروراً إذا قام مقام اسم منصوب أو مجرور لأن عوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال وهذا فعل ولهذا لم يكن عامل الاسم عاملاً فيه.

وهذا الخلاف كما يقول أبو حيان لا طائل من ورائه[٢] وأرى أن الرافع للمضارع هو تجرده من عوامل النصب والجزم وهو أولى بالقبول وأقوى لأن تجرد المعمول عن العامل يدخله فى أول حالاته وهى الرفع وكما أن العامل فى الابتداء معنوى فكذلك العامل فى الفعل المضارع هو تجرده من الناصب والجازم.

ولذلك يقول الرضى :-

« ولعل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين » [٣].

---

(١) راجع الإنصاف ٥٥٢/٢٠ بتصرف وشرح الكافية ٢٣١/٢.

(٢) راجع الهمع ٥٢٧/١.

(٣) راجع شرح الكافية ٢٣١/٢ وانظر شرح التسهيل ٤ /: ٦ والهمع ٥٢٦/١ وتأثير الكوفيين صـ ٧٤٠ حـ ١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القسم الثانى
المسائل التى خالف فيها ابن مالك
الكوفيين

أولاً : باب المعرب والمبنى ومنه :

١- مسألة جمع العلم المختوم بالتاء جمع مذكر سالماً.

باب المعرفة والنكرة وفيه مسألتان :

١- أعرف المعارف.

٢- الضمير فى « إياك » وأخواتها.

باب الموصولات ومنه مسألة :

١- أى بين الإعراب والبناء.

ثانياً : باب المبتدأ والخبر وفيه غير مسألة :

١- رافع المبتدأ والخبر.

٢- مطابقة الوصف للظاهر المرفوع بعده.

٣- الخلاف فى تقديم معمول الخبر على المبتدأ.

ثالثاً : باب النواسخ كان وأخواتها وفيه ثلاث مسائل :-

١- تقديم خبر « ما زال » وأخواتها عليها.

٢- توسط معمول خبر « كان » وأخواتها.

٣- القول فى العامل فى الخبر بعد « ما » النافية النصب.

إن وأخواتها ومنه أربع مسائل :-

١- عامل الرفع فى خبر « إن ».

٢- حذف خبر « إن وأخواتها ».

٣- « دخول لام » الابتداء على خبر « لكن ».

٤- العطف بالرفع على اسم « إن » قبل تمام الخبر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ظن وأخواتها:

١- إلغاء الأفعال الناصبة لمفعولين متقدمة ومتوسطة.

رابعاً : باب التنازع.

أى العاملين أحق بالعمل فى باب التنازع .

خامساً : باب الاستثناء.

١- تقديم المستثنى أول الجملة.

سادساً : من باب حروف الجر.

مسألة « رب » بين الاسمية والحرفية.

سابعاً : باب نعم وبئس.

هل نعم وبئس فعلان أم أسمان ؟

ثامناً : باب التعجب وفيه مسألتان :-

(١) هل أفعل التعجب أسم أم فعل.

(٢) نوعية « ما » قبل أفعل التعجب.

تاسعاً : باب إعراب الفعل وفيه ثلاث مسائل :-

١- فعل الأمر بين الإعراب والبناء.

٢- عامل النصب فى الفعل المضارع بعد فاء السببية.

٣- ناصب المضارع بعد واو المعية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

باب المعرب والمبنى

هل يجوز جمع الاسم المؤنث بالتاء جمعا مذكرا سالما

اختلف النحاة فى جمع الاسم الذى أخره تاء التأنيث إذا سمى به رجلاً مثل طلحة وحمزة جمع مذكر سالم وذلك على قولين:-

الأول:- جواز جمع نحو طلحة بحذف التاء فيقال طلحون وعلى ذلك الكوفيون وغيرهم.

الثانى:- منع جمعه جمع مذكر سالم وهذا الرأى للبصريين وابن مالك (١).

أدلة رأى الكوفيين:-

يقول الأنبارى:-

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه يجوز جمعه بالواو والنون وذلك لأنه فى التقدير جمع طلح لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة.

ومن ذلك قول الشاعر.

وعقُبْـةَ الأعقَـابِ فى الـشَّهرْ الأصَـمَّ (٢)

حيث جمع عقبة على أعقاب وكسره على ما لا هاء فيه وإذا كانت الهاء فى تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون.

والذى يدل على صحة مذهبنا أننا أجمعنا على أنك لو سميت رجلاً بحمراء أو جُبْلى لجمعته بالواو والنون نقلت حمراؤون وحُبلون ولا خلاف أن ما فى آخره ألف التأنيث أشد تمكناً فى التأنيث مما فى آخره تاء التأنيث..(٣).

---

(١) راجع الإنصاف ٤٠/١ وشرح الكافية ١٨٠/٢ وشرح الجمل ١٤٧/١ والارتشاف ٢٦٦/١ والخزانة ١٠/٨.

(٢) البيت لا يعرف قائله انظر الانصاف ٤٠/١ وشرح الجمل ١٤٨/١ والهمع ١٤٥/١ والدرر اللوامع ١٩/١ والخزانة ١٠/٨، ١٢وتأثير الكوفيين صـ٩١ فما بعدها.

(٣) الإنصاف ٤٠/١ فما بعدها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رأى ابن مالك فى كلام الكوفيين :-

قال ابن مالك:

ص « وتصحيح المذكر مشروط بالخلو من تاء التأنيث المغايرة لما فى نحو عدة وثبة علمين ومن إعراب بحرفين ومن تركيب إسناد أو مزج وبكونه لمن يعقل أو مشبه به علما أو مصغراً أو صفة تقبل تاء التأنيث إن قصد معناه خلافاً للكوفيين فى الأول والآخر.

ش – المراد بالمذكر هنا المسمى لا المذكر اللفظ لأن تذكير اللفظ ليس شرطاً فى صحة هذا الجمع بل الشرط خلوه من تاء التأنيث ولذلك لو سمى رجل بزينب أو سعدى أو أسماء لجاز بإجماع أن يقال فيه: زينبون وسعدون وأسماءون بخلاف المؤنث بالتاء المقيدة فإنه لا يجمع علماً كان كطلحة أو غير علم كهُمَزة ولأجل الحاجة فى النوعين إلى الخلو من تاء التأنيث قدم على سائر الشروط وعَبَّر بتاء التأنيث دون هائة ليدخل فى ذلك أخت ومسلمات علَّمى رجلين فإنه لا يجمع بهذا الجمع كما لا يجمع نحو طلحة وحمزة [1].

ويستمر فيقول :

ولم يشترط الكوفيون الخلو من تاء التأنيث ولا قبولها عند قصد معناه بل أجازوا أن يقال فى هبيرة الهبيرون وفى أحمر أحمرون وإلى ذلك الإشارة بقولنا "خلافاً للكوفيين فى الأول والآخر "[2].

ثانياً رأى البصريين :-

وقال ابن مالك عن رأى البصريين "والبصريون لا يجيزون شيئاً من ذلك فإن سمع منه شئ عدوه نادراً ولم يقيسوا عليه [3] ، ثم ذكر الأنبارى رَدّهم على أدلة الكوفيين فقال :-

استدلوا على رأيهم بأمرين:-

---

(١) شرح التسهيل ١/٧٦ – ٧٧.

(٢) نفس المرجع ١/٧٩ مختصراً.

(٣) شرح التسهيل ١/٧٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أولهما:- من حيث الاستعمال فقد جمع طلحة ونحوه بالألف والتاء نحو قول الشاعر:-

رحم الله أعظماً دفنوها بسجستان طلحَة الطلحاتَ [1]

أما جمع « عقبة » ونحو جمع تكسير فهو من القلة بحيث لا يقاس عليه.

ثانيهما:- من القياس – وهو أن الجمع بالواو والنون لهذا الاسم سيكون إما مع التاء أو دونها وإذا كان مع التاء فإن ذلك يؤدى إلى أن يجتمع فى الاسم الواحد علامتان متضادتان التاء للتأنيث والواو والنون للتذكير وذلك لا يجوز [2].

أما إذا كان دون التاء وهو مذهب الكوفيين ومن وافقهم فإن ذلك يؤدى إلى حذف الشئ مع عدم ما يدل عليه وغلب الظن حينئذ إلى أنه جمع للمجرد من التاء لكثرة جمع المجرد من التاء بالواو والنون [3].

كما استدلوا بحمل هذا الاسم على صفة المذكر يقول سيبويه:-

« ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث قالوا رجل ربعة وجمعوها بالتاء فقالوا ربعات ولم يقولوا: ربعون.

وقالوا طلحة الطلحات ولم يقولوا طلحة الطلحين [4].

وهكذا رد البصريون على أدلة الكوفيين من حيث السماع والقياس .

هذا ويترجح لدى رأى ابن مالك والبصريين على رأى الكوفيين وذلك لقلة المسموع الذى يمكن أن يقوى رأى الكوفيين كما أن القول برأيهم قد يؤدى إلى اللبس لأن طلحون حينها لا تعرف إن كانت جمع طلحة أو طلح.

---

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات انظر ديوانه صـ ٢٠ والمقتضب ١٨٨/٢ والإنصاف ٤١/١ وشرح المفصل ٤٧/١ وشرح الكافية ١٨٠/٢ والخزانة ٤١٤/٤.

(٢) راجع الإنصاف ٤١/١ وشرح الكافية ١٨٠/٢ نتائج التحصيل ٤٠٩/١/١ وتأثير الكوفيين صـ ٩٠ – ٩١ ج١.

(٣) راجع الإنصاف ٤٢/١ وشرح الكافية ١٨٠/٢ – ١٨١ وشرح الجمل ١٤٨/١.

(٤) الكتاب ٣٩٣/٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

النكرة والمعرفة
وفيه مسألة أعرف المعارف

تتفاوت المعارف فى التعريف وإن اشتركت جميعها فى أصل التعريف فيكون بعضها أعرف من بعض وكلها كان الاسم أخص كان أعرف (١).

وقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم نحو هذا وذاك أعرف من الاسم العلم.

وذهب البصريون إلى أن الإسم العلم أعرف من الاسم المبهم.

ويرى ابن مالك أن الأعرف ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم (٢). حيث قال :

وليس ذو الإشارة قبل العلم خلافاً للكوفيين ".

ويقول ابن مالك أيضاً :-

ص « وأعرفها ضمير المتكلم ، ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم من إبهام ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه...

وليس ذو الإشارة قبل العلم خلافاً للكوفيين... » (٣).

ويشرح فيقول:-

« وأمكنها فى التعريف ضمير المتكلم لأنه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صوته ثم ضمير المخاطب لأنه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله ثم العلم لأنه يدل على المراد به حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص ثم ضمير الغائب السالم من إبهام نحو زيد رأيته... ثم المشار به والمنادى وهما متقاربان ثم الموصول وهو بحسب صلته... ثم المعرف بالأداة والمعرف بالإضافة بحسب المضاف إليه.....

---

(١) انظر شرح المفصل ٨٧/٥ والارتشاف ٤٥٩/١.

(٢) انظر شرح التسهيل ١١٥/١ – ١١٧ والإنصاف ٧٠٧/٢ وشرح المفصل ٨٧/٥.

(٣) شرح التسهيل ١١٥/١ – ١١٧ بإختصار وتأثير الكوفيين ٩٦/١ فما بعدها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واسم الإشارة عند الكوفيين أعرف من العلم ولهم فى ذلك شبهتان:-

أحدهما:- أن اسم الإشارة ملازم للتعريف غير قابل للتنكير والعلم " بخلاف ذلك.

الثانية:-

أن تعريف اسم الإشارة حسى وعقلى وتعريف العلم عقلى لا غير وتعريف من جهتين أقوى من تعريف من جهة...

والجواب عن الأولى أن يقال – لزوم الشئ معنى لا يوجب له مزية فيتعرف بالإضافة مع عدم لزومه لها...

والجواب عن الثانية أن يقال – المعتبر فى كون المعرفة معرفة الدلالة المانعة من الشباع سواء حصل ذلك من جهة واحدة أو من جهتين... » (١).

وندرك من كلام ابن مالك أمرين:-

أولهما:- أنه يرى أن الأعرف ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم للأسباب التى ذكرها.

ثانيهما:- رده على رأى الكوفيين بأن اسم الإشارة أعرف من العلم لكونه ملازماً للتعريف ولكون تعريفه حسياً وعقلياً كما رَدَّ على الشبهتين كما ذكرنا وهو فى رأيه موافق للبصريين فى أن الضمير أعرف المعارف ثم العلم.

يقول سيبويه:-

« وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسماً بعد ما تعلم أن من يُحدِّث قد عرف من تعنى، وما تعنى وأنك تريد شيئاً يعلمه (٢).

كما استدل البصريون لرأيهم بأن الضمير لا اشتراك فيه لتعينه بما يعود إليه ولذلك لا يوُصف ولا يوصف به وليس كذلك العلم أو المبهم (٣).

---

(١) شرح التسهيل ١/١١٦ – ١١٩ مختصراً.

(٢) الكتاب ٢/٦.

(٣) راجع الإنصاف/٧٠٨ وشرح التسهيل ١/١١٧ والارتشاف ١/٤٦٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد اختار الأنبارى على غير عادته رأى الكوفيين حيث قال :-

"والذى أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون" وأما الجواب عن كلمات البصريين أما قولهم – إن الأصل فى الاسم العلم أن يوضع لشئ بعينه لا يقع على غيره .

قلنا : وكذلك الأصل فى جميع المعارف ....

على أنا نسلم أن الأصل فى الاسم العلم ما ذكرهتموه إلا أنه حصل فيه الاشتراك وزال عن أصل وضعه ولهذا افتقر إلى الوصف ولو كان باقياً على الأصل لما افتقر إلى الوصف [1].

وإذا جئت لترجيح الرأى الصحيح هل هو رأى ابن مالك والبصريين الذين يرون الضمير أعرف المعارف ثم العلم.

أم رأى الكوفيين الذين يرون اسم الإشارة ثم العلم.

فأقول إن المعتبر فى ترجيح التعريف قوة منع الشياع وزيادة الوضوح فالذى يحدد تعريف النوع هى القرائن المحيطة به فالعلم قد يكون مبهماً فى موضع وأقوى تعريفاً فى موضع آخر.

---

(١) الإنصاف ٧٠٩/٢ مختصراً .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثانية
الضمير في « إياك » وأخواتها

من أنواع المضمرات ضمائر النصب المنفصلة وعددها اثنا عشر ضميراً هي إياى، إيانا، إياك، إياك، إياكما، إياكم، إياكن، إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهن [(١)].

وهذا الرأى لسيبويه وابن عصفور .

وقد اختلف النحاة فى الضمير « إياك » وأخواتها على أقوال:-

الأول:- للبصريين ومن تبعهم وهو أن « إيا » هى الضمير وللكاف والهاء والياء حرف لا موضع لها من الإعراب.

الثانى:- للكوفيين وهو أن الكاف والهاء فى إياك وإياه هى الضمائر المنصوبة وأن « إيا » عماد وهو لابن كيسان أيضاً.

أما الخليل فيرى أن أيا اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء وغيرها.

وهى ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف وعلى هذا الرأى ابن مالك.

الثالث:- نسب إلى الزجاج القول بأن « إيا » اسم ظاهر أضيف إلى المضمرات [(٢)].

أولاً :- رأى البصريين ومن معهم :

يقول سيبويه « وقال الخليل لو أن رجلاً قال إياك نفسك لم أعنفه لأن هذه الكاف مجرورة وحدثنى من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب [(٣)].

---

(١) شرح الكافية للرضى ١٢/٢ – ١٣ وانظر تأثير الكوفيين صـ١٠٧ .

(٢) راجع هذه الآراء فى الكتاب ٢٧٩/١ والإنصاف ٦٩٧/٢ وشرح التسهيل ١٤٦/١ وشرح الكافية ١٢/٢.

(٣) الكتاب ٢٧٩/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإذا ثبت إضافة إيا إلى الاسم الظاهر كما فى المثال وجب الحكم بإضافته إلى الضمير (١).

وقد وافق ابن مالك هذا الرأى فقال:-

« وهى ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف هذا هو مذهب الخليل والأخفش والمازنى وهو الصحيح لأن فيه سلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل:-

أحدها:- أن الكاف فى « إياك » لو كانت حرفاً كما هى فى « ذلك » لاستعملت على وجهين مجردة من لام وتالية لها كما استعملت مع " ذا هنا " ولحاقها مع « إيا » أولى لأنها ترفع توهم الإضافة.

الثانى:- أنها لو كانت حرفاً لجاز تجريدها من الميم فى الجمع كما جاز تجريدها مع ذا كقوله تعالى ﴿ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ ﴾ ٨٥ – البقرة.

الثالث:- أنه لو كانت اللواحق بايا حروفاً لم يحتج إلى الياء فى إياى كما لم يحتج إلى التاء المضمومة فى أنا .

الرابع:- أن غير الكاف من لواحق « إيا » مجمع على اسميته مع غير « إيا » مختلف فى اسميته معها فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه.

الخامس:- أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف فى لفظ واحد وفى القول باسميه اللواحق سلامة من ذلك فوجب المصير إليه.

السادس:- أن هذه اللواحق لو لم تكن أسماء مجرورة المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب إذا بلغ الرجل الستين... الخ(٢).

وكلام ابن مالك تقوية لرأى البصريين فى أن « إيا » اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء وهى ضمائر مجرورة بإضافة لا حروف.

---

(١) شرح ألفية ابن معط ٦٧٤/١.

(٢) شرح التسهيل ١٤٤/١ – ١٤٦ مختصراً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولم يشر ابن مالك لرأى الكوفيين وهم يرون أن « إيا » عماد والكاف والهاء والياء ضمائر منصوبة.

وقد ذكر الأنبارى أدلتهم فقال :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأن هذه الكاف والهاء والياء هى الكاف والهاء والياء التى تكون فى حال الإنصال لأنه لا فرق بينهما بوجه ما إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها فأتى بإيا لتعتمد الكاف والهاء والياء عليها إذ لا تقوم بنفسها فصارت بمنزلة حرفٌ زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه.

والذى يدل على ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد « إيا » ولزومها لفظاً واحداً (١).

ومع حجة الكوفيين ودفاعهم عن رأيهم نرجح فى هذه المسألة رأى البصريين وابن مالك لأن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف فى لفظ واحد وفى القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك كما ذكر ابن مالك.

وما استدل به الخليل من قول العرب إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب يعضد هذا الرأى ويقويه .

هذا وفى المسألة آراء أخرى لا طائل من وراء ذكرها (٢).

---

(١) الإنصاف ٢/٦٩٥ – ٦٩٦.

(٢) راجع الكتاب ١/٢٧٩ والإنصاف ٢/٦٩٥ وشرح الكافية ٢/١٢ ، والتصريح ١/١٠٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

باب الموصولات

أى فى باب الصلة بين الإعراب والبناء

من الموصولات التى بمعنى « الذى » وفروعه « أى » عند الجمهور خلافاً لثعلب الذى قال « ولا يكون أى إلا استفهاماً أو شرطاً » (١).

وقد اختلف النحاة فى « أى » إذا أضيفت وحذف صدر صلتها نحو قولك يعجبنى أيهم قائم.

على قولين:-

الأول:- جواز الإعراب والبناء وهو للبصريين ومعهم ابن مالك.

الثانى:- وجوب إعراب « أى » وعلى ذلك الكوفيون وغيرهم (٢).

رأى البصريين ومعهم ابن مالك

مذهب الخليل ويونس أن « أيا » الموصولة مُعربةٌ أبداً وما ورد عنهم مما يوهم البناء عند حذف شطر صلتها كقوله تعالى:- ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ ٦٩ – مريم.

جعله الخليل محكياً بقول مقدر وحكم يونس بتعليق الفعل قبلها لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب والحجة عليهما قول الشاعر:-

إذا ما لقيتَ بنى مالك فسلمُ على أيهمُ أفضلُ (٣)

لأن حروف الجر لا تعلق ولا يضمر قولٌ بينها وبين معمولها

وإذا بطل التعليق وإضمار القول تعين البناء إذ لا قائل بخلاف ذلك.

ونبهت بقولى غالباً على أن بناء أى عند حذف شطر صلتها غير لازم فإنما هو أحق من الإعراب ومن شواهد الإعراب قراءة طلحة بن مصرف

---

(١) شرح المفصل ٤/٢٥.

(٢) راجع الكتاب ٢/٤٠ والأصول ٢/٣٢٣ والإنصاف ٢/٧٠٩ – ٧١٠ وشرح الكافية ٢/٥٧ تأثير الكوفيين ١/١٦٤ فما بعدها .

(٣) البيت من المتقارب وهو لغسان بن وعلة راجع الدرر ١/٦٠ ورصف المبانى ٢٧٤ والإنصاف ٢/٧١٥ وشرح المفصل ٣/١٤٧ – ٤/٢١ وشرح التسهيل ١/٢١٨ والخزانة ٦/٦١ وتأثير الكوفيين صـ ١٦٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومعاذ بن مسلم [1] « لننزعن من كل شيعة أيهُم » بالنصب وإعرابها حينئذ مع قلته قوى [2].

وندرك من ذلك أن ابن مالك يرى جواز بناء « أى » وإعرابها لكن يرى قوة البناء عند حذف شطر صلتها.

ومع ذلك يرى قوة إعرابها مع قلته ولذلك استدل على ذلك بقراءة طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم فهو يرى جواز الأمرين.

أدلة الكوفيين يقول الأنبارى :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا – الدليل على أنه معرب منصوب بالفعل الذى قبله أنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ بالنصب وهى قراءة هارون القارئ ومعاذ الهراء ورواية عن يعقوب.

قالوا ولا يجوز أن يقال إن القراءة المشهورة بالضم هى حجة عليكم لأنا نقول هذه القراءة لا حجة لكم فيها لأن الضمة فيها ضمة إعراب لا ضمة بناء فإن « أيهم » مرفوع لأنه مبتدأ وذلك من وجهين:-

أحدهما:- أن قوله « لننزعن » عمل فى « من » وما بعدها وأكتفى الفعل كما ذكر معه كما تقول – قتلت من كل قبيل فيكتفى الفعل بما ذكر معه فكذلك هاهنا.

والثانى:- أن الشيعة معناها الأعوان وتقدير الآية لننزعن من كل قوم شايعوا فتنظروا أيهم أشد على الرحمن عتيا [3].

وهكذا خرَّج الكوفيون قراءة الضم فى " أى " على أن الضمة ضمة إعراب وليست بناء كما ذكروا أوجها كثيرة فى « أى » حيث حملوها على أى الشرطية والاستفهامية.

---

(١)شرح التسهيل ٢٠٨/١ – ٢٠٩ مختصراً.

(٢) راجع مختصر فى شواذ القراءات ٨٦ والبحر ٢٨٨/٧ والكشاف ٥٢٠/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٣/٣.

(٣) الإنصاف ٧٠٩/٢ فما بعدها مختصراً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فكما أنها تعرب قولاً واحداً فى حالتى الشرط والاستفهام وذلك لمخالفتها غيرها من أسماء الشرط والاستفهام فكذلك الأمر إذا كانت موصولة (١)

وإذا جئنا لترجيح رأى على آخر نجد أن رأى البصريين القائل بجواز الإعراب والبناء هو الأصح لموافقته المسموع عن العرب .

(١) شرح التسهيل ١/٢٠٩ والمغنى ١٠٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

باب المبتدأ والخبر

وفيه ثلاث مسائل:-

١) **الخلاف فى رافع المبتدأ والخبر**

٢) **مطابقة الوصف للظاهر المرفوع بعده**

٣) **الخلاف فى تقديم معمول الخبر**

المسألة الأولى : القول فى رافع المبتدأ والخبر :-

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان وذلك نحو – زيدٌ أخوكَ.

وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وأما الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء(١) وابن مالك مع رأى البصريين (٢).

رأى البصريين ومن وافقهم:-

يقول ابن مالك:

« ومذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ صرح بذلك فى مواضع كثيرة منها قوله – المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام ثم قال فالمبتدأ الأول والمبنى عليه ما بعده فهو مسند ومسند إليه . ثم قال – وأعلم أن المبتدأ لابد أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو أو يكون فى مكان أو زمان وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ به.

فأما الذى بنى عليه شئ هو هو فإن المبنى يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك عبد الله منطلق ارتفع عبد الله لأنه ذُكر ليبنى عليه المنطلق وارتفع المنطلق لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته (٣).

---

(١) الإنصاف ٤٤/١ فما بعدها وراجع الارتشاف ٢٨/٢ وشرح المفصل ٨٤/١ – ٨٥.

(٢) شرح التسهيل ٢٧١/١ والهمع ٨/٢ وتأثير الكوفيين صـ ١٩٤ فما بعدها .

(٣) الكتاب ١٢٦/٢ – ١٢٧ نقله ابن مالك عن الكتاب .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا نصه وقوله هو الصحيح لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة (١).

وقال الأنبارى عن أدلة البصريين:-

« وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية لأن العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار...

وإنما هى أمارات ودلالات والإمارة والدلالة تكون بعدم شئ كما تكون بوجود شئ...

وإذا ثبت أنه عامل فى المبتدأ أوجب أن يعمل فى خبره قياساً على غيره من العوامل نحو كان وأخواتها (٢).

وقال عن رأى الكوفيين:-

وأما كون المبتدأ والخبر مرفوعاً أحدهما بالآخر فهو قول الكوفيين وهو مردود أيضاً إذ لو كان الخبر رافعاً للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعاً للخبر لكان لكل منهما فى التقدم رتبة أصلية لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله فكما لا يمتنع صاحبها فى الدار كما لا يمتنع فى داره زيد وامتناع الأول وجواز الثانى دليل على أن التقدم لا أصلية للخبر فيه (٣).

أدلة الكوفيين :-

استدل الكوفيون ومن وافقهم لمذهبهم بدليل التلازم وتفصيله أن المبتدأ لابد له من خبر والخبر لابد له من مبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ويقتضى صاحبه عمل كل واحد منهما عمل فى صاحبه مثل عمل صاحبه فيه وما دام كل واحد منهما مؤثراً فى صاحبه معنى وجب أن يؤثر فيه لفظاً كذلك لأن المؤثر فى المعنى مؤثر فى اللفظ (٤).

---

(١) شرح التسهيل ١/٢٧٠ – ٢٧١ مختصراً.

(٢) الإنصاف ١/٤٦ فما بعدها.

(٣) شرح التسهيل ١/٢٧٢.

(٤) راجع الإنصاف ١/٤٤ – ٤٥ والتبين ٢٢٧ وشرح المفصل ١/٨٤ والهمع ٢/٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومما استدلوا به قولهم – إنه من غير المستنكر أن يوجد عاملان يؤثر أحدهما في الآخر ويتأثر به.

ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾ ١١٠ – الإسراء.

فـ « أيا » منصوب بتدعوا و « تدعوا » مجزوم بأى فكان كل واحد منهما عاملاً معمولاً فى حال واحدة (١).

ويترجح لدى رأى البصريين ابن مالك فى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء.

كما قال ابن مالك – لسلامة هذا الرأى مما يرد على غيره من موانع الصحة.

كما أن قول الكوفيين فى رافع المبتدأ لا يخلو من ضعف لأن الشئ لا يكون عاملاً ومعمولاً فيه فى حال واحدة ومن جهة واحدة كما أن المبتدأ لو كان مرفوع بالخبر لوجب أن يكون فاعلاً إذا كان الخبر فعلاً والفاعل لا يكون قبل الفعل (٢).

وهذا يدل على صحة ما ذهب إليه البصريون وابن مالك ومن تبعهم.

---

(١) الإنصاف ٤٤/١ – ٤٥ والتبين ٢٢٧ وشرح المفصل ٨٤/١ وشرح التسهيل ٢٧١/١.

(٢) راجع التبين عن مذاهب النحويين صـ ٢٢٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثانية
مطابقة الوصف للظاهر المرفوع بعده

اختلف النحاة فى مطابقة الوصف للظاهر المرفوع بعده إفراداً وتثنية وجمعاً. على رأيين .

الأول للأخفش وابن السراج :- وهو وجوب الإفراد للوصف الواقع مبتدأ سواء أكان الاسم لمرفوع بعده مفرداً أم مثنى أم جمعاً.

وعلى هذا الرأى ابن مالك.

الثانى:- جواز الإفراد والمطابقة وعلى ذلك الكوفيون ومن وافقهم (١).

<u>الرأى الأول :</u>

يقول السراج :

" فإن قلت الزيدان قائم أو اهما لم يجز أن تثنى "قائماً" لأنه فى موضع "يقوم أبواهما ألا قول من قال(٢)" الكونى البراغيث فإنه يجوز على قياسه مررت برجل قائمين أبواه فاعلم" (٣).

ويقول ابن مالك:

« ولما كان الوصف المذكور منزلاً منزلة الفعل لم يجز تصغيره ولا وصفه ولا تعريفه ولا تثنية ولا جمعه لأن ذلك كله من خصائص الأسماء المحضة.

ومن قال من العرب:- يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون قال هنا: أفاعلان الزيدان.

---

(١) شرح الجمل ٣٤١/١ وشرح التسهيل ٢٧٤/١ والارتشاف ٢٦/٢ – ٢٧. وانظر تأثير الكوفيين صـ٢٠٣ فما بعدها .

(٢) هى لغة طيئ وبنو الحارث وهى لغة من يلحق الفعل المتقدم على الفاعل والتثنية أو الجمع إذا كان الفاعل غير مفرد راجع شرح التسهيل ٥٠/١ والارتشاف ٢٧/٢ وشرح الجمل ٣٤١/١ وشرح الكافية ٨٧/١-٨٨.

(٣) الأصول ١٣٦/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأفاعلون الزيدون، وكان الوصف مبتدأ وما بعده فاعل ساد مسد الخبر وإلى نحو هذه الإشارة أشرت بقولى « إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة»(١).

ثانياً : رأى الكوفيين:-

يقول ابن مالك : « والكوفيون كالأخفش فى عدم اشتراط الاستفهام والنفى فى الابتداء بالوصف المذكور...

ويوافقونه فى التزام إفراده وتجرده من ضمير ويجيزون أيضاً إجراءه مجرى اسم جامد فيطابق ما بعده ويجيزون أيضاً جعله نعت منوى مطابق للآخر فى إفراده وتثنية وجمعه (٢).

وعبارة ابن مالك غير واضحة فتارة يقول :- التزام إفراده وتارة يقول : " يجبرون " وهذا كلام أبى حيان أيضاً .

وقال الفراء موضحاً رأى الكوفيين :-

وقوله " خاشعاً أبصارهم " القمر إذا تقدم الفعل قيل اسم مؤنث مثل الأبصار والأعمار وما أشبهها – جار تأنيث الفعل وتذكيره وجمعه وقد أتى بذلك فى هذا الحرف فقرأه ابن عباس "خاشعاً " .....

قال الفراء وهى قراءة عبدالله " خاشعة أبصارهم . وقراءة الناس بَعْدُ "خشعاً أبصارهم "(٣).....(٤)

وإذا جئنا لاختيار رأياً منهما نجد أن هذا يتضح فى الإعراب.

إذا كان الاسم الظاهر المرفوع بالوصف مفرداً فإنه يتعين أن يكون الوصف المتقدم عليه مفرداً ويكون هذا الوصف مبتدأ أو خبراً مقدماً.

---

(١) شرح التسهيل ٢٧٤/١ .

(٢) شرح التسهيل ٢٧٣/١ – ٢٧٤.

(٣) وفى الطبرى [واختلفت القراء فى قوله "خشعاً أبصارهم " فقرأ ذلك عامة قراء المدينة وبعض الكوفيين خشعاً بضم الخاء وتشديد الشين بمعنى خاشع وقرأه عامة الكوفة وبعض البصريين وخاشعاً أيضاً " بالألف على التوحيد " انظر ج ٢٧ / ص٤٨ .

(٤) معانى الفراء ١٠٥/٣ مختصراً .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما إذا كان هذا الاسم مثنى أو جمعاً فإنه يتعين إفراد الوصف المتقدم إذا أريد أن يكون مبتدأ والاسم الظاهر فاعلاً سد مسد الخبر.

وإذا طابق الوصف المتقدم ما بعده تثنية وجمعاً تعين إعرابه خبراً مقدماً والاسم الظاهر مبتدأ مؤخراً إلا على لغة طيئ وبنى الحارث فإن الأمر محتمل للإعرابيين السابقين فى جميع حالات المطابقة [1].

(١) راجع الارتشاف ٢٦/٢ وشرح الكافية ٨٧/١ – ٨٨ وشرح التسهيل ٢٧٤/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثالثة

الخلاف فى تقديم معمول الخبر على المبتدأ

الأصل تأخير الخبر عن المبتدأ ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر أو فاعلية المبتدأ أو غير ذلك من الأسباب المانعة من تقديم الخبر فإن كان المبتدأ مخبراً عنه بفعل فاعله ضمير مستتر نحو زيد قام لم يجز تقديم الخبر لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل (١).

واختلف النحاة فى تقديم معمول الخبر فى هذه الحالة وذلك على رأيين:-

الأول:- ذهب البصريون إلى إجازة تقديم معمول الخبر فى نحو زيد أكرم عمراً، عمراً زيد مكرم فيجوز عمراً زيد أكرم، عمراً زيداً مكرم وعلى هذا الرأى ابن مالك أيضاً.

الثانى:- منع جمهور الكوفيون تقديم المعمول إذا كان الخبر فعلاً أو وصفاً. أما الكسائى فأجاز التقديم على الوصف (٢).

رأى ابن مالك الموافق لرأى البصريين:-

يقول ابن مالك:-

وإذا التبس المبتدأ بضمير اسم ملتبس بالخبر وأمكن تقديم صاحب الضمير.

صحت المسألة عند البصريين وهشام الكوفى فى نحو زيداً أجله مُحرزٌ لأنه لم يفصل بين المنصوب وناصبه أجنبى بخلاف زيداً أجله أحرز فإن الأجل وإن كان الفعل خبره فإن الإخبار بالفعل على خلاف الأصل، لأن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقل بهما كلام فَعُدَّ المبتدأ قبلهما أجنبياً بخلاف وقوعه قبل اسم الفاعل فإن اتصال المبتدأ به على الأصل لأنه مفرد... »(٣).

---

(١) تاثير الكوفيين صـ ٢٤٤ فما بعدها.

(٢) راجع هذه الآراء فى المقتضب ٩٨/٤ وشرح التسهيل ٣٠٢/١ والارتشاف ٤٥/٢ والمغنى صـ ٧٩٥.

(٣) شرح التسهيل ٣٠٢/١ – ٣٠٣ مختصراً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويدافع عن رأيهم فيقول:-

« فالحاصل أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون من التسوية في الجواز بين زيداً أجله محرز وزيداً أجله أحرز بل الأخير أولى بالجواز لأن العامل فيه فعل وعامل المثال الأول اسم فاعل فمن منع الآخر دون الأول فقد رجح فرعاً على أصل.

ومن منعهما فقد ضيق رحيباً وبَعدَ قريباً ومن حجج البصريين قول الشاعر:-

خيراً المبتغية حاز وإن لم يقض فالسعي بالرشادِ رشادَ [1]

فهذا مثل : زيداً أجله أحرز ..... [2]

حيث قدم معمول الخبر « خير » والخبر فعل ماضي وهو « حاز ».

ثانياً رأى الكوفيين :

أما الكوفيون فقد احتجوا بأن تقديم المعمول لوحده على المبتدأ يؤدى إلى الفصل بين العامل وهو الخبر – ومعموله بأجنبى [3].

كما أن تأكيد المنع إذا كان الخبر فعلاً خشية التباس المبتدأ بالفاعل وهو من الأسباب التى تمنع تقدم الخبر على المبتدأ [4].

وخَرجوًا البيت على أنه ضرورة.

وأنا مع البصريين وابن مالك للأسباب التالية:-

١- لأن الخبر كالمفعول فكما يتقدم المفعول به على الفاعل لا يمتنع تقديم معمول الخبر فى هذه المسألة.

---

(١) البيت من الخفيف راجع شرح التسهيل ٣٠٣/١ والمساعد ٢٢٤/١ ونتائج التحصيل ١٠٣٨/٣/١.

(٢) شرح التسهيل ٣٠٣/١.

(٣) تعليق الفرائد ٧٤/٣.

(٤) شرح الجمل ٣٩٣/١ وشرح التسهيل ٣٠٣/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢- إن رأى الكوفيين هنا يناقض قولهم فى باب « كان وأخواتها » حيث أجازوا هناك تقديم معمولات أخبارها على أسمائها مطلقاً ومنعوا الأمر هنا (١).

٣- للأسباب التى ذكرها ابن مالك وعضّد بها رأى البصريين. ولذلك قال " فالحاصل أن الصحيح ما ذهب إليه الصريون ".(٢)

(١) راجع التصريح ١/١٨٩ – ١٩٠.
(٢) شريح التسهيل ١/٣٠٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

النواسخ

باب كان وأخواتها

وفيه ثلاث مسائل :-

الأولى : تقديم خبر " ما زال " وأخواتها عليها .

والثانية : توسط معمول خبر " كان " .

والثالثة : العامل فى الخبر بعد " ما "

ودراسة هذه المسائل على النحو التالى.

المسألة الأول : اختلف النحاة فى تقديم خبر زال وانفك وبرح وفتئ وغيرها مما هو بمعناها. على رأيين:-

الأول : وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك » (١).

الثانى : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر « ما زال عليها وما كان فى معناها من أخواتها وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان .

يقول ابن مالك عن هذه الآراء :-

ص « وقد يقدم خبر زال وما بعدها منفية بغير « ما » لا بها خلافاً لابن كيسان وللكوفيين إلا الفراء... » (٢).

ش « ولاحظ لزال وما بعدها فى وجوب تقديم الخبر لأنهن لايدخلن على مبتدأ مخبر عنه بأداة استفهام ولا مضاف إليها وقد تقدم التنبيه على ذلك.

وتشارك زال وأخواتها إذا نفيت بغير « ما » صار وأخواتها فى جواز تقديم الخبر نحو قائما لم يزل زيد وفى التخيير بين تقديمه وتوسيطه عند امتناع تأخيره نحو فى الدار لم يبرح صاحبها، ولا ينفك مع هند أخوها فلو كان النفى بما لم يجز التقديم لأن لها صدر الكلام... وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفى بـ « ما » مع أنه موافق للبصريين فى أن « ما » لها صدر الكلام وأجاز الكوفيون إلا الفراء ما أجازه ابن كيسان لأن « ما » عندهم ليس لها تصدير مستحق حكى ذلك ابن كيسان (٣).

---

(١) الإنصاف ١٥٥/١ فما بعدها والتبين ٣٠٢ وشرح المفصل ١١٣/٧ وشرح التسهيل ٣٤٨/١ وشرح الكافية ٢٩٧/٢.والهمع ٨٩/٢.

(٢) شرح التسهيل ٣٤٨/١ فما بعدها.

(٣) شرح التسهيل ٣٥٠/١ – ٣٥١ مختصراً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكلام ابن مالك يوحى بموافقه للبصريين فى منع تقديم خبر مـا زال وأخواتها وخاصة عند نفيها بـ « ما » لأن « ما » لها الصدارة أما النفـى بغير « ما » فيجوز معه تقديم الخبر خلافاً للكوفيين لأن « ما » عندهم ليس لها تقدير مستحق.

ثانياً أدلة الكوفيين :-

واستدل الكوفيون على رأيهم بقول الشاعر:-

ورجَّ الفتى للخير مـا إن رأيتـه على السِّنِّ خيراً لا يزال يزيد [1]

حيث قدم معمول الخبر إلا فى الموضع الذى يجوز أن يقع فيه العامل وهو هنا الخبر [2].

كما أن « ما » فى ما زال لا يلزم تصديرها لأنهم يشبهونها بغيرهـا من أدوات النفى.

قال ابن يعيش: « فيقولون قائما ما زال زيد وكذلك ما كان فى معناها من أخواتها فإنهم يشبهونها به « لم » [3] ».

ويبدو أن مدار الخلاف فى المسألة على « ما » فمـن حملهـا علـى أدوات الاستفهام ألزمها الصدارة ومن ثم منع تقدم الخبر عليها.

ومن شبهها بغيرها من أدوات النفى مثل « لم » لم يشترط صـدارتها وبالتالى أجاز تقديم الخبر عليها [4] أما مع غير « ما » فالتقديم جائز.

ويترجح لى رأى البصريين ومن تبعهم لأنه لم يرد دليل مسموع يقاس عليه فى تقديم خبر " مازال" عليها أما يقدم الخبر على " لم يزل ونحوها فلا مانع منه لأن حمل "ما" على أدوات الاستفهام أولى من حملها علـى أدوات النفى .

---

(١) البيت من بحر الطويل قائله المعلوط القريعى راجـع الكتـاب ٢٢٢/٤ والأصـول ٢٠٦/٢ والخصائص ١١٠/١ وأمالى ابن الشجرى ١٤٨/٣ وشرح المفصل ١٣٠/٨.

(٢) راجع شرح الكافية الشافية ٣٩٨/١.

(٣) شرح المفصل ١١٣/٧ – ١١٤.

(٤) شرح المفصل ١١٣/٧ – ١١٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تابع النواسخ

المسألة الثانية

من باب كان وأخواتها

توسط خبر « كان » وأخواتها

أجاز النحاة توسيط معمول الخبر بين الفعل الناقص واسمه بإجماع إذا كان هذا المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

وذلك لاتساع العرب فيهما نحو كان فى الدار زيد مقيما وكان عندك زيد مقيما.

أما إذا لم يكن المعمول ظرفاً أو جاراً مجروراً (١).

فقد اختلف النحاة على مذهبين:-

الأول:-

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى منع تقديمه ومعهم ابن مالك.

الثانى:-

أجاز الكوفيون تقديمه مطلقاً

أولاً رأى البصريين ومعهم ابن مالك :-

يقول سيبويه « لو قلت: كانت زيداً الحمى تأخذ وتأخذ الحمى لم يجز وكان قبيحاً » (٢).

يقول ابن مالك:-

ص « ولا يلى عند البصريين كان وأخواتها غير ظرف وشبهه من معمول خبرها واغتفر ذلك بعضهم مع اتصال العامل، وما أوهم خلاف ذلك قُدرَ فيه ضمير الشأن اسماً خلافاً للكوفيين ».

ش – لا يجوز عند البصريين أن يفصل بمعمول خبر كان بينها وبين اسمها والخبر متأخر نحو – كان طعامك زيدُ يأكل وكذا لو لم يتأخر الخبر

---

(١) انظر الكتاب ٧٠/١ والمقتضب ٩٨/٤ – ٩٩ شرح الكافية ٢٩٩/٢ والتصريح ١٨٩/١.

(٢) الكتاب ٧٠١ والمقتضب ١٠٠/٤ – ١٠١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نحو – كان طعامك يأكل زيد وهو أيضاً غير جائز عند سيبويه كالأول ومن الناس من أجاز الأخير دون الأول (١).

ومن أدلة البصريين « أن » كان « وباقى الأفعال الناقصة عوامل ضعيفة فلا يفصل بينها وبين معمولها من الأجنبيات إلا بالظرف » (٢).

أما رأى الكوفيين فقال عنه ابن مالك:-

« وكلاهما عند الكوفيين جائز ومن حجتهم قول الشاعر:-

قنافذ هدَّاجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطيَّةُ عوَّدا (٣)

وهذا وما أشبهه عند البصريين محمول على أن يضمر قبل المنصوب ضمير الشأن اسماً فيندفع الإشكال ويجوز جعل كان فى البيت الأول زائدة ويجوز جعل « ما » بمعنى الذى وفى كان ضمير ما وهو اسم كان وعطية مبتدأ خبره عود وهو ذو مفعولين أحدهما إياهم والثانى ما عائدة على ما فحذفت وهى مقدرة (٤).

وكلام ابن مالك يدل على أن البصريين حملوا البيت الذى استدل به الكوفيون على الضرورة وأن اسم كان ضمير مستتر تقديره أى بسبب الأمر الذى كان هو عطية عودهم إياه.

ويترجح لدينا رأى الكوفيين فى جواز تقديم معمول كان على خبرها وذلك لما يلى:-

١- للشواهد التى استدلوا بها.

---

(١) شرح التسهيل ٣٦٧/١ والمساعد ٢٧٦/١.

(٢) شرح الكافية ٢٩٩/٢.

(٣) البيت من الطويل من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريراً وقومه راجع العينى ٢٤/٢ والدرر ٨٧/١ والأشمونى ١٩٣/١.

قنافذ جمع قنقذ بالذال والدال بضم القاف وضم الفاء وفتحها هداجون جمع هداج صيغة مبالغة من هدج يهدج – والهُدجان والهراج مشية الشيخ عطية أبو جرير الشاعر – راجع اللسان " هدج ".

(٤) شرح التسهيل ٣٦٧/١ – ٣٦٨ مختصراً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢- أن تقديم معمول « كان » هنا كتقديم معمول الخبر على المبتدأ فكما جاز الأخير يجوز الأول.

٣- أنه ليس فى تقديم المعمول فصل بين العامل ومعموله بأجنبى كما قد يتوهم.

وذلك لأن نسبه أخبار هذه الأفعال من أسمائها كنسبة الفعل من الفاعل لأنهما مسند ومسند إليه ولا يمتنع تقديم المفعول على الفاعل فكذلك لا يمتنع تقديم معمول الخبر فى هذه المسألة (١).

(١) راجع شرح الجمل ٣٩٣/١ وتعليق الفرائد ٧٠/٣ وتأثير الكوفيين صـ ٣٦٨ – ٣٦٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القول فى العامل فى الخبر بعد " ما " النافية العاملة عمل "ليس".

للعرب فى « ما » النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان أحدهما مذهب أهل الحجاز وهو إلحاقها فى العمل بليس وعلى مذهبهم نزل القرآن قوله تعالى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ ٣١- يوسف .

والثانى مذهب غير أهل الحجاز وهو إهمالها وهو مقتضى القياس لأنها غير مختصة.

فلا تستحق عملاً كما لا يستحقه هل وغيرها من الحروف التى ليست بمختصة (١).

واختلف النحاة فى النحاة فى العامل فى الخبر بعد « ما » ذهب الكوفيون إلى أن « ما » فى لغة أهل الحجاز لا تعمل فى الخبر وهو منصوب لحذف حرف الخفض .

وذهب البصريون. إلى أنها تعمل فى الخبر وهو منصوب بها وعلى هذا الرأى ابن مالك (٢).

رأى الكوفيين وحجتهم.

احتج الكوفيون بأن قالوا إنما قلنا لا تعمل فى الخبر وذلك لأن القياس فى « ما » أن لا تكون عاملة ألبتة لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً مثل حروف الخفض لما اختصت بالأسماء عملت فيها وإذا كان غير مختص مثل حروف الاستفهام العطف لا يعمل ولهذا كانت « ما » مهملة غير معملة فى لغة بنى تميم وهو صواب (٣).

وقال ابن مالك عن رأيهم:-

وزعم الكوفيون أن « ما » لا عمل لها وأن نصب ما ينتصب بعدها بسقوط الباء وما قالوا لا يصح لأن الباء قد تدخل بعد هل وبعد " ما "

---

(١) شرح التسهيل ٣٦٩/١.

(٢) انظر هذه المسألة فى الكتاب ٢٨/١ وأسرار العربية صـ ٥٩ والتصريح ٢٣٦/٢ وحاشية الصبان ٢٣٤/١.

(٣) الإنصاف ١٦٥/١ فما بعدها بتصرف.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المكفوفة بإن وإذا سقطت الباء تعين الرفع بإجماع فلو كان سقوط الباء ناصباً لينصبه فى هذين الموضعين.

ومثل تعين الرفع فى هذين الموضعين عند سقوط الباء تعينه عند سقوطها فى نحو كفى بزيد رجلا وبحسب عمرو درهم وبعينه عند سقوط من فى نحو ما فيه من رجل (١).

وزعم الكوفيون أن إن المقترنة بما هى النافية جئ بها بعد ما توكيداً.

والذى زعموه مردود بوجهين:-

أحدهما:-

أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لا يتغير لتكرير ما إذا قيل – ما ما زيد قائما.

الثانى:-

أن العرب قد استعملت « إن » زائدة بعد « ما » التى بمعنى الذى وبعد ما المصدرية التوقتية لشبهها فى اللفظ بما النافية فلو لم تكن زائدة المقترنة بما النافية لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ... (٢).

وإذا كان ابن مالك قد رَدَّ على الكوفيين.

فقد انتصر للبصريين قائلاً:

« ولما كان عمل « ما » استحسانيا لا قياسياً اشترط فيه تأخر الخبر وتأخر معموله وبقاء النفى وخلوها من مقارنة إن لأن كل واحد من هذه الأربعة حال أصلى فالبقاء عليها تقوية والتخلى عنها أو عن بعضها توهين وأحق هذه الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة « إن » لأن مقارنته لما يزيل شبهها بليس لأن ليس لا تليها إن...

وإن هذه زائدة كافة لما كما هى ما كافة لأن وأخواتها فى نحو ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ ١٧١ – النساء.

---

(١) شرح التسهيل ٣٧٢/١ ومغنى اللبيب ١١٤/١.

(٢) شرح التسهيل ٣٦٨/١ – ٣٧٢ مختصراً وراجع ابن يعيش ١٣/٨ والعينى ٢٢/٤ والدرر ٩٧/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وحجة البصريين قال عنها صاحب الإنصاف « الدليل على أن « ما » تنصب الخبر وذلك أن « ما » أشبهت ليس فلابد أن تعمل عملها وبما يقوى الشبه بينهما دخول الباء فى خبر " ما " كما تدخل فى خبر ليس كما يقول – ما زيد بقائم، وليس زيد بقائم .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين بأنها حرف غير مختص ولا يعمل فقد عملت فى القرآن قال الله تعالى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ ٣١- يوسف .

فهى ترفع الاسم وتنصب الخبر [1] .

ونفهم مما سبق أمرين:-

الأمر الأول:- أن ابن مالك يرى عمل « ما » الحجازية بالشروط التى ذكرها وأنها هى التى تنصب الخبر وجاء بذلك الذكر الحكم كما فى قوله سبحانه : ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ ٣١- يوسف .

ورد على الكوفيين أن الناصب للخبر سقوط حرف الخفض.

الأمر الثانى:- القول بزيادة « إن » بعد « ما » كما تزاد بعد « ما » الموصولة. خلافاً للكوفيين الذين يرونها نافية جئ بها للتوكيد .

ورأى البصريين هو الصحيح لأن « ما » تشبه « ليس » لأن العرب تجرى الشئ مجرى ما يشبهه ولأن القرآن الكريم جاء بها عاملة فلا داعى للتأويل والتعسف.

---

(١) الإنصاف ١٦٦/١ فما بعدها بتصرف.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تابع النواسخ

باب " إن " وأخواتها

القول فى رافع الخبر بعد " إن " المؤكدة

إن وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر واختلف النحاة فى رفعها للخبر على رأيين

الأول للبصريين وهو أن إن وأخواتها ناصبة للاسم رافعة للخبر ومعهم ابن مالك.

الثانى للكوفيين وهو أن خبر « إن » وأخواتها باق على رفعه الذى كان له قبل دخولها عليها [١].

وقال ابن مالك:-

لما كان معنى كل واحد من هذه الأحرف لا يتحقق حصوله إلا فى الأخبار تنزلت منهن منزلة العمد من الأفعال فأعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع وتنزلت الأسماء منها منزلة الفضلات فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب وأجاز الفراء نصب الاسم والخبر معاً بليت ومن حجته على ذلك قول الشاعر:-

ليت الشباب هو الرجيعَ على الفتى والشيب كان هو البدى الأول [٢]

وأجاز بعض الكوفيين ذلك فى كل واحد من الخمسة ومن حجج صاحب هذا المذهب قول النبى ﷺ « **إن قعر جهنم** [٣] **لسبعين خريفاً** »

ومن حججه قول الشاعر:-

إذا اسوَّد جُنْح الليل فلتأتِ ولتكُن خطاك خفافاً إن حُرَّاسنا أسداً [٤]

---

(١) راجع الأصول ٢٣٠/١ والإنصاف ١٧٦/١ وشرح التسهيل ٨/٢-٩ والارتشاف،١٢٨/٢ والهمع ١٥٥/٢ ونتائج الفكر صـ ٢٣٢.

(٢) البيت من الكامل نسب للقطامى فى المساعد ٣٠٧/١ وابن الشجرى ٦٩/١ والجنى الدانى صـ ٣٩٣.

(٣) راجع صحيح مسلم ٤٧٥/١ ورياض الصالحين صـ ١١٢.

(٤) البيت من الطويل وهو لعمر بن أبى ربيعة والجنى الدانى ٣٨٠ ، والخزانة ١٦٧/٧/٤ وشرح الجمل ٤٥٤/١ والهمع ١٥٦/٢ ، وتأثير الكوفيين ٣٠٨ فما بعدها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولا حجة فى شئ من ذلك لإمكان رده إلى ما أجمع على جوازه أما البيت الأول فيحمل على تقدير كان والأصل – ليت الشباب كان الرجيع روى عن الكسائى أنه كان يوجه هذا التوجيه فى كل موضع نصب فيه بعد شئ من هذه الأحرف.. ويقدر إن حراساً أسداً.

كأنه قال إن حراساً يشبهون أسداً أو كانوا... » (١).

وندرك من ذلك :

أن البصريون يرون إن وأخواتها ناصبة للاسم رافعة للخبر كما استدلوا بأنه ليس فى كلام العرب عامل يعمل فى الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع فوجب أن تعمل « إن » وأخواتها الرفع فى الخبر كما عملت فى الاسم النصب (٢).

وأن قوة هذه الحروف لمشابهتها للفعل فوجب لها أن يعمل عمله والفعل يكون له مرفوع ومنصوب فكذلك هذه الأحرف وقد شاركهم ابن مالك هذا الكلام.

أما الكوفيون فيرون ضعف هذه الحروف موازنة بالأفعال لذلك نصبت الاسم ولم ترفع الخبر لأن الفروع دائماً أضعف من الأصول كما أنها لو عمل الرفع فى الخبر لجاز أن يليها الخبر .

وقال السهيلى عن أدلتهم :- فلا يلى العامل إلا ما عمل فيه فلذلك لا يلى « كان » إلا ما عملت فيه وكذلك تقول خبر إن المرفوع ليس بمعمول لإن وإنما هو على أصله فى باب المبتدأ ولولا ذلك لجاز أن يليها وإنما وليها إذا كان مجروراً لأنها ممنوعة من العمل فيه بدخول حرف الجر مع أن المجرور رتبته التأخير (٣).

وإذا أردنا ترجيح رأى على آخر نجد رأى البصريين هو الأصح هنا لأن " إن " وأخواتها لا تتحقق معانيها إلا بعد الإتيان بالخبر لذلك عملت فيه الرفع كما أن ضعف هذه الحروف عن الأفعال ليس معناها انعدام عملها فى الخبر .

---

(١) شرح التسهيل ٢/٨ – ١٠ مختصراً.

(٢) راجع الأصول ١/٢٣٠ – ٢٣١ والإنصاف ١/١٨٥.

(٣) نتائج الفكر صـ ٢٣٢ وتأثير الكوفيين صـ ٣٠٤ فما بعدها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثانية

حذف خبر « إن » وأخواتها

بحذف الخبر كثيراً للعلم به إذا لم يكن في الجملة ناسخ أما بعد إن وأخواتها فقد اختلف النحاة فى حذف خبرها على ثلاثة آراء:

الأول:- لسيبويه وجمهور النحاة وهو جواز حذف الخبر سواء كان الاسم بعد « إن » نكرة أم معرفة وسواء كررت « إن » أم لم تكرر وعلى هذا الرأى ابن مالك.

الثانى:-للكوفيين عدا الفراء وهو جواز حذفه إذا كان الاسم نكرة.

أما إذا كان اسم « إن » وأخواتها معرفة فلا يجوز الحذف عندهم (١).

الثالث:- للفراء وهو جواز الحذف بشرط تكرير « إن » نحو قولهم – إن مالاً، وإن ولداً... (٢).

وتفصيل ذلك كما يلى :

يقول ابن مالك:-

ص « وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقاً خلافاً لمن اشترط تنكير الاسم وقد يسد مسده واو المصاحبة والحال والتزم الحذف فى « ليت شعرى » مردفاً باستفهام » (٣).

وشرح كلامه فقال:-

« وحذف الخبر للعلم به أكثر من حذف الاسم ونبهت بقولى « جاز حذفه مطلقا » على أن ذلك لا يتقيد بكون الاسم نكرة أو معرفة ولا بكون الخبر ظرفاً أو غير ظرف ومثال حذفه وهو ظرف قول الشاعر:-

---

(١) انظر هذه الآراء فى الكتاب ١٤١/٢ والمقتضب ١٣٠/٤ – ١٣١ والأصول ٢٤٧/١ – ٢٤٨ والخصائص ٣٧٤/٢ وشرح المفصل ١٤٠/١ والارتشاف ١٣٥/٢.

(٢) انظر شرح المفصل ١٠٤/١ والارتشاف ١٣٥/٢ والهمع ١٦١/٢.

(٣) شرح التسهيل ١١/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولـــو أن مـــن حَتفْـــه ناجيـــاً لكان هو الصَّدعَ الأعـــصما (١)

أراد: لو أن على الأرض، أو فى الدنيا فحذف ذلك للعلم به... » (٢).

وقد سبق شيخ النحاة بذكر هذا فقال:-

« هذا باب ما يحسن عليه السكوت فى هذه الحرف الخمسة ».

لإضمارك ما يكون مستقراً لها وموضعاً لو أظهرتـــه ولـــيس هـــذا المضمر بنفس المظهر وذلك إن مالاً وإن ولداً وإن عدداً أى إن لهـــم مـــالاً فالذى أضمرت « لهم ».

ويقول الرجل للرجل هل لكم أحدُ إنَّ الناس (لُـــب) علـــيكم فيقـــول (إن زيداً، وإن عمراً) أى إن لنا.

وقال الأعشى:-

إن مَحَـــــلاً وإنَّ مُـــــرْتَحَلا وإنَّ فى السَّفر إذَ مضوا مهلا (٣)

وتقول – إن غيرها إبلاً وشاء كأنه قال – إن لنا غيرها إبـــلاً وشـــاء أو عندنا غيرها إبلا وشاء (٤).

فكلام سيبويه يدل على جواز الحذف مطلقاً لكنه ذكر فى أثناء كلامه الحذف مع تكرار « إن » فى قوله إن مالاً وإن ولداً كمـــا أن اســـم « إن » نكرة .

---

(١) البيت من المتقارب وهو للنمرين تولب راجع شرح أبيات المغنى ٣٧٩/١ والأضداد ٣٦٣/١ والصدع الوعل، والأعصم ما فى ذراعيه أوفى أحدهما بيـــاض ســـائره أسود أو أحمر.

(٢) شرح التسهيل ١٤/٢ – ١٥ وتأثير الكوفيين صـــ ٣١٦ فما بعدها.

(٣) البيت من بحر المنسرح وقائله الأعشى انظر ديوانه ١٥٥ وابن الـــشجرى ٣٢٢/١ والخصائص ٢٧٣/٢ وابن يعيش ١٠٣/١ والخزانـــة ٣٨١/٤ والهمـــع ١٣٦/١ ومعنى البيت أى إن لنا محلا فى الدنيا أى حلولاً وإن لنا مرتحلاً أى ارتحالاً عنها إى غيرها وهو الموت والآخرة والشاهد فيه حذف خبـــر « إن » لقرينـــة علـــم السامع.

(٤) راجع الكتاب ١٤١/٢ والمقتضب ١٣٠/٤ والأصول ٤٨/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد قرر الفراء وغيره حسن الحذف مع تكرار « إن » لقوة الدلالة على الخير المحذوف بالتفصيل كما أن بالتكرير يعلم أن أحد الخبرين مخالف للآخر عند من يظن أنه غير مخالف [١].

ومع ذلك رد ابن مالك على رأيهم فقال:-

« وزعم قوم أن شرط حذفه كون الاسم نكرة كقول الشاعر:-

إن محـــلاً وإن مـــرتحلاً .... البيـــت

واشتراط ذلك غير صحيح لأن الحذف مع تعريف الاسم كثير فمن ذلك [٢].

قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ﴾ ٢٥ – الحج

حيث حذف خبر « إن » وأسمها معرفة والتقدير إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله هلكوا [٣].

وهذا يدل على حذف الخبر فى كل الحالات مع كون الاسم نكرة أو معرفة سواء كررت أم لم تكرر وهذا هو الرأى الراجح عندى لمجئ شواهد قرآنية عليه وشعرية أيضاً ووجود أدلة أخرى مسموعة عن العرب .

من ذلك قولهم – « ما حكى أن أعرابياً قيل له – الزبابة[٤] الفأرة قال – إن الزبابة وإن الفأرة قال – إن الزبابة وإن الفأرة ومعناه إن الزبابة خلاف الفأرة وإن الفأرة خلاف الزبابة [٥] ».

ويترجح لدينا جواز حذف خبر " إن "

سواء كان الاسم معرفة أم نكرة

وسواء كررت " إن" أم لم تكرر

وذلك لكثرة الأدلة المسموعة عن العرب فى ذلك حذف فيها خبر " إن" وإسمها معرفة ولم تكرر "إن " .

---

(١) شرح الجمل ٤٤٣/١ – ٤٤٤ وشرح المفصل ١٠٤/١.
(٢) شرح التسهيل ١٤/٢ – ١٥ مختصراً.
(٣) إعراب القرآن للنحاس ٩٣/٣ وراجع ٦٤/٤ وتأثير الكوفيين ٣١٨.
(٤) الزبابة نوع من الفأرة راجع خزانة الأدب ٤٥٦/١٠ ، وشرح الجمل ٤٤٣/١ .
(٥) شرح المفصل ١٤/١ وشرح الجمل ٤٤٣/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تابع النواسخ

المسألة الثانية
دخول لام الابتداء على خبر « لكن »

اختلف النحاة فى دخول اللام على خبر « لكن » على رأيين:-

الأول:- ذهب جمهور البصريين إلى منع دخول اللام على خبر « لكن ».
وتبعهم ابن مالك.

الثانى:- للكوفيين وقد أجازوا دخولها على خبر « لكن » كما تدخل على خبر « إن » (١).

أدلة رأى البصريين ومن تبعهم.

قال الأنبارى « وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا لا يجوز ذلك لأن هذه اللام إما للتأكيد وإما للقسم وكلاهما لا يستقيم دخولها فى خبر لكن لاختلاف لكن فى المعنى عن « إن » فإذا دخلت لام القسم مع إن حسن ذلك أن "إن" تقع فى جواب القسم فيحسن دخول اللام فى جواب القسم فكذلك فى التأكيد (٢).

كما استدلوا بأن دخول اللام على خبر « لكن » لو كان جائزاً لكثر ذلك فى القرآن والشعر والكلام ومعلوم أن ذلك لم يشتهر عنهم » (٣).

وقال ابن مالك عن رأيهم ورأى الكوفيين:-

« وأجاز البصريون إن زيداً لسوف يقوم ولم يجزه الكوفيون ولا مانع من ذلك فجوازه أولى ».

وأجاز الكوفيون دخول هذه اللام بعد لكن اعتباراً ببقاء معنى الابتداء معها كما بقى مع إن واحتجوا يقول بعض العرب .....

---

(١) راجع الإنصاف ٢٠٨/١ وشرح المفصل ٦٤/٨ وشرح الجمل ٤٣٠/١ وشرح الكافية ٣٥٨/٢ وتأثير الكوفيين صـ ٣٢٣ فما بعدها.
(٢) الإنصاف ٢٠٩/١ فما بعدها .
(٣) انظر التبين ٣٥٣ – ٣٥٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولكننى من حبها لعميد [1]. البيت

ولا حجة لهم فى ذلك أما الأولى فلأن اللام لم تدخل بعد « إن » لبقاء معنى الابتداء فحسب بل لأنها مثلها فى التوكيد ولكن خلاف ذلك ولأن معنى الابتداء مع لكن لم يبق كبقائه مع إن لأن الكلام الذى فيه إن غير مفتقر إلى شئ قبله بخلاف الذى فيه لكن فإنه مفتقر إلى الكلام قبله فأشبهت أن المفتوحة المجمع على امتناع دخول اللام بعدها وأما :-

ولكننى من حبها لعميد..... البيت

فلا حجة فيه لشذوذه إذ لا يعلم له تتمه ولا قائل ولا راوٍ عدل يقول – سمعت ممن يوثق بعربيته والاستدلال بما هو هكذا فى غاية من الضعف ولو صح إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجه فجعل أصله – ولكن إننى ثم حذفت همزة إن ونون لكن وجئ باللام فى الخبر لأنه خبر « إن » أو حمل على أن لامه زائدة كما زيدت فى الخبر... [2]

وهكذا ضعف ابن مالك رأى الكوفيين وخرَّج الشاهد على أن اللام فيه مقترنة بخبر « لإن » محذوفة وقيل إن البيت شاذ وزيدت اللام لضرورة الشعر وأرى أن الشواهد التى تقوى رأى الكوفيين قليلة والصحيح ما ذهب إليه البصريون.

---

(١) الشطر الأول – يلومننى فى حب ليلى عواذلى ..... والبيت من بحر الطويل انظر ابن يعيش ٦٢/٨ والعينى ٢٤٧/٢ والدر ١١٦/١ والخزانة ١٦/١ والعميد من إزداد عشقه وانظر التبين ٣٥٣ – ٣٥٤ والإنصاف ٩٧/١.

(٢) شرح التسهيل ٢٨/٢ – ٢٩ وراجع شرح الجمل ٤٣٠/١ وشرح المفصل ٥٧/٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثالثة

العطف بالرفع على اسم « إن » قبل تمام الخبر (١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع « إن » قبل تمام الخبر.

واختلفوا بعد ذلك فذهب الكسائى إلى أنه يجوز ذلك على كل حال سواء ظهر فيه عمل « إن » أو لم يظهر...

وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال.

وقال صاحب الإنصاف عن حجة الكوفيين:-

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على جواز ذلك النقل والقياس.

أما النقل فقد قال الله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ ٦٩ – المائدة.

وجه الدليل أنه عطف « الصابئون » على موضع « إن » قبل تمام الخبر وهو قوله ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ﴾.

وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات « إنك وزيد ذاهبان»(٢).

وأما من جهة القياس فقالوا – أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا نحو – لا رجل وامرأة أفضل منك فكذلك مع « إن » لأنها بمنزلتها وإن كانت « إن » للإثبات ولا للنفى لأنهم يحملون الشئ على ضده كما يحملونه على نظيره.

كما أنه لا فرق بين تمام الخبر وعدم تمامه لأن « إن » عندنا لا تعمل فى الخبر وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها (٣).

وقال ابن مالك عن رأى البصريين:-

وحمل سيبويه ما أوهم العطف قبل التمام على التقديم والتأخير فالتقدير عنده فى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ

---

(١) انظر هذه المسألة فى التصريح ٢٧٢/١ وشرح الأشمونى ٢٦٥/١ وشرح ابن يعيش صـ ١٣٢/وشرح الكافية ٣٢٧/٢ – ٣٣٠.

(٢) راجع الكتاب ١٥٥/٢.

(٣) راجع الإنصاف ١٨٥/١ فما بعدها مختصراً وراجع العينى ٢٧٤/٢ – ٢٧٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

﴿ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ والصابئون والنصارى كذلك وأسهل من التقديم والتأخير تقدير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده كأنه قيل – إن الذين آمنوا خرجون.والذين هادوا والصائبون .....إلخ

فإن حذف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته كلام العرب قبل دخول« إن »....(١).

وقال ابن مالك مضعفاً رأى الكوفيين :- وأجاز الكسائى رفع المعطوف بعد « إن » قبل الخبر مطلقاً فيقول – إن زيداً وعمرو قائمان، وإنك وزيد ذاهبان ووافقه الفراء إن خفى إعراب الاسم نحو – إنك وزيدٌ ذاهبان وكلا المذهبين ضعيف لأن « إن وأخواتها قد ثبت قوة شبهها بكان وأخواتها فكما امتنع بكان أن يكون للجزأين إعراب فى المحل يخالف إعراب اللفظ يمتنع بإن. ولو جاز أن يكون اسم إن مرفوع المحلى باعتبار عروض العامل لجاز أن يكون خبر كان مرفوع المحل بذلك، ولاعتبار لتساويهما فى أمثاله الرفع وعروض النصب ولا حجة لهما فيما حكى سيبويه من قول بعض العرب – إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان لأن الأول يخرج على أن أصله إنهم هم أجمعون ذاهبون فهم مبتدأ وأجمعون توكيد وذاهبون خبر المبتدأ وهو وخبره « إن ».

وأصل الثانى – إنك أنت وزيد ذاهبان فأنت مبتدأ وزيد معطوف وذاهبان خبر المبتدأ.

والجملة خبر « إن » وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع فالقول به راجح (٢).

وبعد عرض الرأيين وأدلة كل رأى يتضح لى أن أصح الآراء أبعدهم عن التأويل والتعسف فى التقدير هو رأى الكوفيين لأن العطف على اسم « إن » بالرفع قبل تمام الخبر أفضل من القول بالتقديم والتأخير فى الآية.

---

(١) شرح التسهيل ٢/٤٩ – ٥١ مختصراً.

(٢) شرح التسهيل ٢/٥٠ – ٥١ مختصراً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

باب « ظن » وأخواتها

القول فى إلغاء « ظن » وأخواتها فى حال تقدمها وتوسطها

الإلغاء فى باب ظن هو ترك العمل لفظاً ومحلاً لغير مانع وقد أجاز النحاة إلغاء هذه الأفعال متوسطة أو متأخرة (١).

واختلفوا فى المسألة إذا كانت متقدمة أو متوسطة .

فإذا كانت متقدمة فقد منع سيبويه وجمهور البصريين إلغاءها (٢).

أما الكوفيون فأجازوا إلغاءها متقدمة. وذلك لضعف هذه الأفعال.

يقول الرضى:-

« وإنما جاز ذلك أى الإلغاء مع تقدمه لأن أفعال القلوب ضعيفة إذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج وأيضاً معمولها فى الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة (٣).

وهذه الحالة علق عليها ابن مالك دون الإشارة إلى رأى الكوفيين فقال:-

ص « ونختص بتصرفاتها بقبح الإلغاء فى نحو ظننت زيدُ قائمُ وبضعفه فى نحو متى ظننت زيد قائم... » (٤).

وقال عن رأى البصريين :-

« وحكم سيبويه بقبح إلغاء المتقدم نحو ظننت زيدُ قائمُ وبتقليل قبحه بعد معمول الخبر نحو متى ظننت زيد قائم ؟ وفى درجته الإلغاء زيد أظن أبوه قائم » (٥).

أما فى حالة توسط العامل:-

فقد أوجب الكوفيون الإلغاء وتبعهم ابن هشام الخضراوى وأبو حيان.

وقد أجاز البصريون الإلغاء كما أجازوا الإعمال.

وقال ابن مالك عن رأى الكوفيين:-

---

(١) انظر الكتاب ١١٨/١ والأصول ١٨١/١ – ١٨٣ وشرح الجمل ٣١٤/١ وشرح التسهيل ٨٥/٢.

(٢) انظر شرح الجمل ٣١٤/١ والارتشاف ٦٤/٣.

(٣) شرح الكافية ٢٨٠/٢ وتأثير الكوفيين صـ ٣٦٦ فما بعدها.

(٤) شرح التسهيل ٨٥/٢.

(٥) شرح التسهيل ٨٦/٢ مختصراً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

« وزعم الكوفيون أن إلغاء ما وقع من أفعال هذا البـاب بـين فعـل ومرفوعه واجب فلا يجوز عندهم نصب زيد فى قولك – قام أظن زيد ويقوم أظن زيدُ ... » (١).

هذا وقد ذهب الكوفيون إلى وجوب الإلغاء فى هذه الحالة حيـث إن القياس يقتضى أنه لا يجوز إلا الإلغاء وأن الإعمـال ترتـب علـى كـون الجزءين أصلهما مبتدأ وخبر وليس هنا كذلك لأن النحويين يمنعون تقـديم الخبر إذا كان فعلاً رافعاً ضمير المسند إليه مستكناً والإعمال يـؤدى إلـى تقديم الخبر الفعل على المبتدأ وذلك لا يجوز (٢).

وقال عن رأى البصريين.

« والصحيح جواز النصب والرفع فإذا نصبت فالفعل المتقدم مفعـول ثان وإذا رفعت فظاهر . وينشد بالنصب والرفع » قول الشاعر:-

شجاك أظـنُّ رَبْـعُ الظاغينـا ولم تعبـأ بعـذل العاذلينـا (٣)

... » (٤).

حيث يروى البيت « رَبْعُ » بالرفع والنصب ويوجه النصب على أن « رَبْعُ » مفعول أول لـ « أظن » وجملة « شجاك » فى محل نصب مفعول ثان.

وأرى ترجيح رأى الكوفيين ومن وافقهم على رأى البـصريين لقلـة الشواهد المسموعة التى تقوى جواز الإعمال كما أن تخريج البيـت علـى الإلغاء أمر سهل لا تعقيد فيه.

حيث يحتمل أن لا يكون "شجاك " فعلاً ماضياً كما خرجوه عليه بـل هو اسم مضاف إلى الضمير " الكاف " فعلى تقدير رفع " ربع " يكون شجاك مبتدأ فى محل رفع ، وربع خبره .

---

(١) نفس المرجع ٨٧/٢٠ وحاشية الصبان ٢٨/٢.

(٢) راجع الهمع ٢٣١/٢ والتصريح ٢٥٤/١.

(٣) البيت من بحر الطويل انظر شرح أبيات المغنى ١٨٢/٢ والدرر ١٣٦/١ والعينـى ٤١٩/٢ والهمع ٢٣٠/٢. وتأثير الكوفيين ٣٧٠/١ .

(٤) شرح التسهيل ٨٧/٢ بتصرف وانظر تعليق الفرائد ١٦٤/٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

باب التنازع

إذا تنازع عاملان فى معمول واحد فأيهما أحق بالعمل

التنازع هو تعلق عاملين من الفعل وشبهه متفقان لغير توكيد نحو قوله تعالى ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ ٩٦ الكهف أو فعلاً واسماً نحو ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴾ ١٩ – الحاقة فالعاملان فى هذه الأمثلة متفقان ومثال اختلافهما فعلين أكرمت ويكرمنى زيد (١).

يقول صاحب الإنصاف:-

ذهب الكوفيون فى إعمال الفعلين نحو أكرمنى وأكرمت زيداً، وأكرمت وأكرمنى زيد إلى أن إعمال الفعل الأول أولى.

وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثانى أولى.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقل والقياس.

أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيراً.

قال امرؤ القيس:-

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال

فأعمل الفعل الأول ولو أعمل الثانى لنصب قليلاً وذلك لم يروه أحد.

وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثانى وهو صالح للعمل كالفعل الثانى إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به ولهذا لا يجوز إلغاء ظننت إذا وقعت مبتدأة.

والذى يؤيد أن إعمال الفعل الأول أولى من الثانى أنك إذا أعملت الثانى أدى إلى الإضمار قبل الذكر والإضمار قبل الذكر لا يجوز فى كلامهم (٢).

---

(١) شرح التسهيل ١٦٤/٢ فما بعدها والتصريح ٣١٨/١ والعينى ٩/٣.

(٢) راجع الإنصاف ٨٣/١ فما بعدها وراجع التصريح ٣٨٦/١ وحاشية الصبان ٨٧/٢ وشرح الأشمونى ٣١٠/٢ وشرح الكافية ٧٧/٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال ابن مالك عن رأى الكوفيين :-

« ورجح بعض الناس إعمال السابق بثلاثة أشياء أحدها أن ترجيحه موافق لما أجمعت العرب عليه من مراعاة السابق فى قولهم ثلاث من البط ذكور، وثلاثة ذكور من البط فأثروا مقتضى البط لسبقه فاسقطوا التاء وآثروا مقتضى الذكور لسبقه فأثبتوا التاء ».

الثانى:-

أن إعمال السابق مخلص من تقديم ضمير على مفسر مؤخر لفظا ورتبة فى نحو ضربونى وضربت قومك.

الثالث:-

إن إعمال السابق موافق لما أجمع عليه فى اجتماع القسم والشرط [١].

وقال عن رأى البصريين :-

« ومذهب البصريين ترجيح إعمال الثانى على الأول ومذهب الكوفيين العكس وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح لأن إعمال الثانى أكثر فى الكلام من إعمال الأول وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل ومما يبين لك أن إعمال الأول قليل قول سيبويه « ولو لم نجعل الكلام على الآخر لقلت – ضربت وضربونى قومك ».

وإنما كلامهم ضربت وضربنى قومك [٢] وهذا حكاية عن العرب بالحصر بإنما وظاهره أنهم يلتزمون ذلك دون إجازة غيره لكنه قال فى الباب بعد هذه العبارة بأسطار وقد يجوز – ضربت وضربنى زيداً لأن بعضهم قد يقول متى رأيت أو قلت زيد منطلقاً فدل نقل سيبويه مجرداً عن الرأى على أن إعمال الثانى هو الكثير فى كلام العرب وأن إعمال الأول قليل ومع قلته لا يكاد يوجد فى غير الشعر بخلاف إعمال الثانى فإنه كثير

---

(١) شرح التسهيل ١٦٨/٢ – ١٦٩ مختصراً وراجع المساعد ١١٣/١ والتصريح ٩٥/٢.

(٢) الكتاب ٧٨/١ بتصرف وراجع الكتاب ٣٩/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاستعمال فى النثر والنظم وقد تضمنه القرآن المجيد فى مواضع كثيرة منها قوله تعالى ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ ٩٦ – الكهف (١)

وندرك من ذلك تقوية مذهب البصريين فى إعمال العامل الثانى وأنه كثير فى العربية شعراً ونثراً.

وقدم أدلة تقوى مذهبهم قائلاً:-

« ومما يدل على رجحان إعمال الثانى أنه مخلص من ثلاثة أشياء منفرة يستلزمها إعمال الأول أحدها كثرة الضمير كما رأيت فى مسألة « صليت ورحمتهم وباركت عليهم ».

الثانى:-

توالى حروف الجر نحو نُبِئتُ كما نُبِئتُ عنه عن زيد بخير.

الثالث:-

الفصل بين الفعل العامل والمعمول والعطف على العامل قبل ذكر معموله (٢).

وبعيداً عما ذكره ابن مالك من توسع فى سرد الرأيين وأدلة كل رأى نسأل سؤالاً عن العامل فى الباب التنازع هل الأول لتقدمه أم الثانى لقربه يترجح لدى رأى البصريين ومن تبعهم لمجئ إعمال الثانى فى القرآن الكريم كما سبق فى النصوص .

(١) شرح التسهيل ٢/١٦٥ – ١٦٩ مختصراً.

(٢) شرح التسهيل ٢/١٦٨ – ١٦٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

باب النواصب

الاستثناء

تقديم المستثنى على المستثنى منه

أجاز النحاة تقديم المستثنى على المستثنى منه فى نحو قولك – ما حضر إلا زيداً أحد ولكنهم اختلفوا فى تقديم المستثنى أول الكلام وذلك على قولين:-

الأول:-

ذهب البصريون إلى منع المسألة مطلقاً سواء تقدم حرف نفى أم لم يتقدم ومعهم ابن مالك.

الثانى:-

ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم حرف الاستثناء والمستثنى أول الكلام (١).

أدلة البصريين :-

وقد استدل البصريون على مذهبهم بعدة أمور:-

١- إن الاستثناء يضارع البدل ألا ترى أنك تقول ما جاءنى أحد إلا زيد وإلا زيداً والمعنى واحد فلما شابه الاستثناء البدل امتنع تقديمه كما يمتنع تقديم البدل على المبدل منه (٢).

٢- إن حرف الاستثناء أتى به وصلة للفعل وتقوية له فلا يجوز تقديمه على ما يوصله كواو « مع » فإنك لو قلت – وزيداً قمت لم يجز.

٣- إن القول بإجازة المسألة يؤدى إلى أن يعمل ما بعد « إلا » فيما قبلها وذلك لا يجوز كما أن عمل ما فى خير « ما » النافية أو الاستفهامية فيما قبلها لا يجوز فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعد

---

(١) انظر الانصاف ٢٧٣/١ والتبين ٤٠٦ شرح الكافية ٢٢٨/١ والارتشاف ٣٠٧/١ والهمع ٢٦٠/٣.

(٢) انظر الانصاف ٢٧٦/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

« إلا » فيما قبلها لأن الاستثناء بمعنى النفى لأنه إخراج بعض الجملة والنفى كذلك (١).

وقال ابن مالك عن رأيهم:-

« ثم قلت ولا يقدم المستثنى دون شذوذه على المستثنى منه والمنسوب إليه معا بل على أحدهما فنبهت بذلك على جواز قام إلا زيداً القوم وفهم من ذلك امتناع إلا زيداً قام القوم ونحوه وذلك أن المستثنى حار من المستثنى منه مجرى الصفة المخصصة من الموصوف بها ومجرى المعطوف بلا من المعطوف عليه فكما لا يتقدمان على مَتبوعهما كذا لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه إلا إذا تقدم ما يشعر به مما هو المسند إليه أو واقع عليه كقولك ضربت إلا زيداً القوم وهو ضعيف... » (٢).

أدلة رأى الكوفيين:-

واستدل الكوفيون على جواز تقديم المستثنى بقول الشاعر:-

وبَلْدةٍ ليس بها طُوريٌّ ولا خلا الجنِّ بها إنسيٌّ (٣)

حيث قدم المستثنى أول الكلام وهو مسبوق بحرف نفى والتقدير فى البيت و لا بها إنسى خلا الجن (٤).

كما احتج الكوفيون كذلك بأن تقديم المستثنى على المستثنى منه جائز كقولك مالى إلا أباك صديق فكذلك يجوز تقديم المستثنى على العامل فيه ألا ترى أن قولك – ما مررت إلا بزيد جائز وكذلك ما بزيد مررت ولأن العامل فى الاستثناء فعل وتقديم المفعول على الفعل جائز (٥).

---

(١) الإنصاف ٢٧٦/١ والهمع ٢٦٠/٣.

(٢) شرح التسهيل ٢٩١/٢ والهمع ٢٢٦/١ والدرر ١٩٣ – ١٩٧ والتصريح ٣٦٣/١.

(٣) البيت من المتقارب لابن أبى دؤاد راجع نوادر أبى زيد ٢٢٦ والمتصف ٦٢/٣ والإنصاف ٢٧٤/١ وشرح الكافية ٢٢٨/١ والخزانة ٣١١/٣ وليس بها طورى أى ليس لها أحد.

(٤) الهمع ٢٦١/٣.

(٥) الإنصاف ٢٧٥/١ – ٢٧٦ والهمع ٢٦١/٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال ابن مالك عن رأيهم:-

« وقد يكون المستثنى منه جائز التقديم فيقدر وقوعه مقدما ويقدم لذلك المستثنى عليه وعلى ما عمل فيه وأسند إليه ومنه قول الشاعر:-

وبلـــدة لـــيس بهـــا طـــورى .... البيـــــــــــــــت

فقدر أنه قال: ولا بها إنسى خلا الجن وهو استثناء منقطع وفى تقديم « خلا » إشعار بتقديم إلا لأنها الأصل ولا يقع الفرع في موضع لا يقع فيه الأصل وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى « دون شذوذ » (١).

ونفهم من ذلك جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه وخاصـــة إذا كانت أداة الاستثناء فعلا مثل «خلا».

فالذى قال بأنها فعل بمعنى المفارقة والمجاوزة أجاز تقديم المـــستثنى عليها.

أما حروف الاستثناء الأخرى فالراجح أنه لا يجـــوز أن تتقـــدم مـــع المستثنى أول الكلام (٢).

ولذلك يقول الرضى:-

« والأولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ويمنعه القياس أيضا وذلك لأن المستثنى أُخرِج من المستثنى منه فى الحقيقة أولاً ثم نسب الحكم إلى المجموع وهو فى الظاهر مخرج من الحكم أيـــضاً لأن الظـــاهر أنـــك أخرجت زيداً من حكم المجئ فى قولك جاءنى القوم إلا زيداً ومرتبة المخرج أن يكون بعد المخرج منه فكان حقه أن يجئ بعد الحكم والمستثنى منه معـــا لكنه جوز لكثرة استعماله تقدمه على أحدهما نحو جاءنى إلا زيداً القوم ولم يجز تقدمه عليها معاً (٣).

وأرى هنا رأى الكوفيين إلى جواز تقديم حرف الاستثناء والمـــستثنى أول الكلام وذلك لأن الاستثناء مثل البدل وكذلك إذا كانت الأداة "خـــلا " كما مثل ابن مالك بالبيت السابق .

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٩١ – ٢٩٢.

(٢) تأثير الكوفيين ٤٧٣ فما بعدها.

(٣) شرح الكافية ١/٢٢٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من باب حروف الجر
رب بين الاسمية والحرفية

اختلف النحاة فى « رب » هل هى اسم أم حرف ؟

فذهب البصريون إلى القول بحرفيتها وتابعهم ابن مالك.

وذهب الكوفيون إلى القول باسميتها وتبعهم آخرون (١).

رأى البصريين ومعهم ابن مالك.

يقول ابن مالك:-

« وهى حرف عند البصريين واسم عند الكوفيين والأخفش فى أحد قوليه وحرفيتها أصح لخلوها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية ومساواتها الحرف فى الدلالة على معنى فى مسمى غير مفهوم جنسه بلفظها بخلاف أسماء الاستفهام والشرط فإنها تدل على معنى فى مسمى مفهوم بلفظها ومقتضى هذا التقدير أن تكون « كم » حرفاً لكن أسميتها ثابتة بالعلامات اللفظية وهى الإضافة إليها ودخول حرف الجر عليها والابتداء بها وإيقاع الأفعال عليها وعود الضمير إليها » (٢).

كما استدلوا بمساواة رب للحرف فى دلالتها على معنى فى غيرها وهذا المعنى هو تقليل ما دخلت عليها (٣).

ويقول ابن السراج:-

« رب حرف جر وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلاً له إلى المجرور كأخواته لكن لما كان معناه التقليل وكان لا يعمل إلا فى نكرة صار مقابلاً لكم إذا كانت خبراً فجعل له صدر الكلام كما جعل لكم » (٤).

وندرك من ذلك أن ابن مالك مع البصريين فى حرفية « رب » لأنها ليست مثل « كم » لأنها تدخل عليها حروف الجر وتضاف وتقع الأفعال

---

(١) شرح الجمل ٥١٢/١ والارتشاف ٤٥٥/٢ وشرح الكافية للرضى ٣٣٠/٢٠ وتأثير الكوفيين صـ ٥٨٥.

(٢) راجع شرح التسهيل ١٧٥/٣ والإنصاف ٨٣٣/٢ وقبلهما الأصول ٤١٦/١.

(٣) الإنصاف ٨٣٣/٢.

(٤) الأصول ٤١٦/١ وشرح المفصل ٢٦/٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عليها كما أن رب تدل على معنى فى غيرها وهو التقليل فثبت بذلك أنها حرفاً وليست باسم.

رأى الكوفيين:-

ذهب الكوفيين إلى القول باسميتها ولهم على ذلك غير دليل ذكره ابن مالك حيث قال:-

واستدل الكوفيون على أسميتها بقول الشاعر:-

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك ورُبَّ قتلٍ عَارُ (١)

فزعموا أن « رب » مبتدأ و « عارٍ » خبر والصحيح أنه خبر مبتدأ محذوف والجملة صفة لقتل والتقدير رب قتل هو عارُ وأكثر النحويين يقولون معنى رب التقليل (٢).

ومما يدل على مباينة « رب » للحرفية ومشابهتها للأسماء أنها تخالف حروف الجر فى أشياء:-

أ- أنها تقع فى صدر الكلام وحروف الجر لا تقع كذلك.

ب- أنها لا تعمل إلا فى نكرة وحروف الجر تعمل فى النكرة والمعرفة.

جـ- أنها لا تعمل إلا فى نكرة موصوفة وحروف الجر تعمل فى النكرة والمعرفة .

هـ- أنه لا يجوز إظهار الفعل الذى تتعلق به (٣).

والباحثة ترى رأى البصريين وابن مالك القائل بحرفية « رب » لأن شواهد أسميتها قليلة ولعدم قبولها لعلامات الأسماء كما ذكر ابن مالك والبصريون ومن تبعهم .

---

(١) البيت من الكامل لثابت قطنة راجع البيان والتبين ٢٩٣/١ والنقتضب ٦٦/٣ شرح التسهيل ١٧٥/٣ شرح الكافية ٣٣١/٢ والخزانة ٥٧٦/٩.

(٢) شرح التسهيل ١٧٥/٣ مختصراً.

(٣) راجع الأصول ٤١٨/١ والإنصاف ٨٣٢/٢ وشرح الكافية ٣٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

باب التعجب

وفيه مسألتان :-

١- هل أفعل التعجب اسم أم فعل ؟

٢- نوعية « ما » قبل أفعل التعجب.

* * *

المسألة الأولى

أفعل التعجب اسم أم فعل

ذهب الكوفيون إلى أن أفعل فى التعجب نحو ما أحسن زيداً اسم.

وذهب البصريون إلى أنه فعل ماض وإليه ذهب الكسائى من الكوفيين وتبعهم ابن مالك.[(١)]

يقول ابن مالك:-

« وأما أفعل فمختلف فى فعليته عند الكوفيين متفق على فعليته عند البصريين وهو الصحيح للزوم اتصال نون الوفاية عاملا فى ياء المتكلم نحو ما أفقرنى إلى عفو الله ولا يكون كذلك إلا فعل... »[(٢)].

<u>أدلة رأى الكوفيين يقول الأنبارى :-</u>

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه اسم أنه جامد لا يتصرف ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف لأن التصرف من خصائص الأفعال فلما لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء.

ومنهم من تمسك بأن قال:- الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير والتصغير من خصائص الأسماء.

فيقال – ما أميلح وقد جاء ذلك كثيراً فى الشعر وسعة الكلام.

---

(١) راجع المسألة شرح التسهيل ٣/٣ فما بعدها والارتشاف ٣٥/٣ والمساعد ١٥٠/٢ والتصريح ٨٨/٢ وشرح المفصل ١٤٥/٧ وشرح الكافية ٢٨٥/٢.

(٢) شرح التسهيل ٣١/٣ فما بعدها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومنهم من تمسك بأن قال – الدليل على أنه اسم أنه تصح عينه نحو ما أقومه.

كما تصح العين في الاسم في نحو هذا أقوم منك ولو أنه فعل كما زعمتم لوجب أن تعلّ عينه بقلبها ألفاً كما قلبت من الفعل في نحو قام وباع وأقام وأباع...

والذى يدل على أنه ليس بفعل وأنه ليس لتقدير فيه شئ أحسن زيداً قولهم ما أعظم الله ولو كان التقدير فيه ما زعمتم – لوجب أن يكون التقدير شئ أعظم الله والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل... (١).

أدلة البصريين :-

وقال الأنبارى عن حجة البصريين:-

وأما البصريون فاحتجوا أن قالوا – الدليل على أنه فعل أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية نحو ما أحسنى عندك ونو الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم ألا ترى أنك تقول فى الفعل « أرشدنى وأسعدنى وأبعدنى » ولا تقول فى الاسم مرشدنى ولا مسعدنى (٢).

وقال عن ردّهم على الكوفيين:-

أما قولهم الدليل على أنه اسم أنه لا ينصرف ، قلنا عدم تصرفه لا يدل على أنه اسم فإنا أجمعنا على أن « ليس وعسى فعلان ومع هذا فإنهما لا يتصرفان...

وأما قولهم إنه يصغر والتصغير من خصائص الأسماء فنقول الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:-

أحدها:-

أن التصغير فى هذا الفعل ليس على حد التصغير فى الأسماء.

فإن كان التصغير يتناول الاسم لفظاً ومعنى والتصغير اللاحق فعل التعجب إنما يتناوله لفظاً لا معنى من حيث كان متوجهاً إلى المصدر وإنما

---

(١) الإنصاف ١/١٢٨ – ١٢٩. بتصرف

(٢) الإنصاف ١/١٣٠ – ١٣١. مختصراً

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رفضوا ذكر المصدر هاهنا لأن الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكد بذكر المصدر لأنه خرج عن مذهب الأفعال فلما رفضوا المصدر وآثروا تصغيره صغروا الفعل لفظاً (١).

والرأى الصحيح عندى رأى البصريين لدخول نون الوقاية إذا قلت – ما أفقرنى إلى عفو الله ونون الوقاية تدخل الفعل لا الاسم .

والمتعجب منصوب بأفعل على المفعولية " وما " الواقعة قبل أفعل اسم مبتدأ بلا خلاف لأن أفعل ثابت الفعلية ولا بد له من فاعل ولـيس ظـاهر فيتعين كونه ضميراً ولا مذكور يرجع إليه غير "ما" فتعين كونها اسماً (٢).

❁❁❁

(١) الإنصاف ١٣٨/١ فما بعدها.
(٢) شرح التسهيل ٣١/٣ مختصراً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثانية
وهى تترتب على المسألة الأولى
نوعية « ما » قبل أفعل التعجب

اختلف النحاة فى « ما » فى قولهم ما أفعل فى صيغة التعجب.

كمااختلفوا فى معناها هل بمعنى شئ فتكون نكرة أو موصولة أو استفهامية على أكثر من رأى :-

يرى البصريون أنها نكرة وتبعهم ابن مالك .

ويرى الأخفش أنها موصولة بفعل التعجب .

ويرى الكوفيون كونها استفهامية [(١)].

يقول ابن مالك معبرا عن رأى البصريين:-

« وما » الواقعة قبل أفعل اسم مبتدأ بلا خلاف لأن أفعل ثابت الفعلية ولابد له من فاعل وليس ظاهراً فيتعين كونه ضميراً ولا مذكور يرجع إليه غير « ما » فتعين كونها اسما وبعد ثبوت اسميتها فهى إما بمعنى شئ وإما بمعنى الذى، وإما استفهامية والقول الأول قول البصريين وهو الصحيح لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلىً وسبب الاختصاص بها خفى فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام ولا ريب أن الإفهام حاصل بإيقاع أفعل على المتعجب منه إذ لا يكون إلا مختصا فيتعين كون الثانى مقتضيا للإبهام وهو « ما » فلذلك اختير القول بتنكيرها... » [(٢)].

وهذا الكلام يدل على تقوية ابن مالك لرأى البصريين فى كون « أفعل » فعلاً وما قبلها نكرة بمعنى شئ لذلك قال لأن أفعل ثابت الفعلية ولابد له من فاعل فإذا قلت – ما أكرم زيداً أى شئ ما جعل زيداً كريماً.

---

(١) راجع هذه المسألة فى المغنى ٣٩/٦ والعينى ٦٤٥/٣ والدرر ٩٨/٢ والمساعد ١٥٣/٢ وشرح التسهيل ٣٠/٣ فما بعدها.

(٢) شرح التسهيل ٣١/٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال عن رأى الكوفيين:-

« وأما كونها استفهامية وهو قول الكوفيين فليس بصحيح لأن قائل ذلك إما أن يدعى تجردها للاستفهام وإما أن يدعى كونها للاستفهام والتعجب معاً كما هى فى قوله تعالى ﴿ فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ﴾ ٨ – الواقعة فالأول باطل بإجماع لأن اللفظ المجرد للاستفهام لا يتوجه ممن يعلم إلى من لا يعلم. وما أفعله صالح لذلك فلم يكن لمجرد الاستفهام والثانى أيضاً باطل لأن الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالباً إلا الأسماء نحو ﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴾ ٢٧ – الواقعة ..... و « ما » المشار إليها مخصوصة بالأفعال فعلم أنها غير المتضمنة استفهاماً... » (١)

وهذا يدل على تضعيفه لرأى الكوفيين فى المسألة وأرى أن رأىَّ البصريين هو الصحيح فى المسألة للأدلة التى ذكرها ابن مالك .

❁❁❁

(١) شرح التسهيل ٣/٣٢ – ٣٣ مختصراً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

باب نعم وبئس

القول فى نعم وبئس أفعلان هما أم أسمان

ذهب الكوفيون عدا الكسائى إلى « **أن** » " نعم وبئس " اسمان مبتدآن

وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان [1] لا يتصرفان وتبعهم ابن مالك فى هذا الرأى .

يقول الأنبارى عن أدلة الكوفيين :-

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنهما أسمان دخول حرف الخفض عليهما فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول:-

ما زيد بنعم الرجل.

قال حسان بن ثابت:-

ألستُ بنعم الجار يؤلف بيته أخا قلةٍ أو مُعْدِمَ المال مُصرماً [2]

فأدخلوا عليهما حرف الخفض ودخول حرف الخفض يدل على أنهما أسمان لأنه من خصائص الأسماء.

ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول – يا نعم المولى ويا نعم النصير فنداؤهم نعم يدل على الاسمية لأن النداء من خصائص الأسماء ولو كان فعلا لما توجه نحوه النداء.

ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أنهما ليس بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ألا ترى أنك لا تقول نعم الرجل أمس... » [3].

---

(١) انظر هذه المسألة فى التصريح ١١٧/٢ وشرح الأشمونى ١٩٢/٤ وحاشية الصبان ٢٣/٣ وشرح الكافية ٢٨٩/٢ وشرح ابن عقيل ١٢٧/٢.

(٢) البيت من بحر الطويل قائله حسان بن ثابت الأنصارى والجار أراد به الذى يستجير به الناس من الفقر والحاجة والمعدم أراد به المعدم الذى لا يجد شيئاً والاستشهاد بالبيت فى قوله « بنعم الجار » حيث دخلت باء الجر على نعم وهذا دليل على اسميتها عند الكوفيين.

(٣) الإنصاف ١٠١/١ – ١٠٣ مختصراً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال ابن مالك عن رأى الكوفيين:-

« وزعم الفراء وأكثر الكوفيين أنهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما كقول بعض العرب وقد قيل فى بنت لهنعم الولد هى.

فقال والله ما هى بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة، وكقول بعضهم نعم السير على بئس العير... ولا حجة فى ذلك وأنه أراد ما هى بولد مقول فيه نعم الولد (١).

أدلة رأى البصريين:-

يقول الأنبارى:-

« وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف.

فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا:-

نعما رجلين، ونعموا رجلاً فدل على أنهما فعلان.

ومنهم من تمسك بأن قال – الدليل على أنهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التى لا يقلبها أحد من العرب فى الوقف هاء كما قلبوها فى نحو رحمة وسنة وشجرة. وذلك قولهم – نعمت المرأة وبئست الجارية لأن هذه التاء – يختص بها الفعل الماضى لا يتعداه فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به... » (٢).

وقال ابن مالك عن رأيهم.

يدل على فعلية نعم وبئس اتصال تاء التأنيث بهما ساكنة فى كل اللغات واتصال ضمير الرفع البارز بهما فى لغة حكاها الكسائى نحو – أخواك نعما رجلين وإخوتك نعموا رجالاً والهندات نعمن هندات.

وقال ابن برهان – الدليل على أن نعم فعل ماض رفعه الظاهر وتضمنه الضمير ودخول لام القسم عليه وعطفه على الفعل الماضى.

---

(١) شرح التسهيل ٣/٥.

(٢) الإنصاف ١/١٠٤ فما بعدها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قلت والحكم بفعليتهما هو مذهب البصريين والكسائى... » (١).

ويظهر لى من كلام ابن مالك انتصاره لمذهب البصريين.

وقد قال الأنبارى عن ردّهم على كلام الكوفيين :-

وأما قولهم – إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما فيقول – إنما امتنعا من اقترانهما بالزمان الماضى لأن نعم موضوع لغاية المدح وبئس موضوع لغاية الذم فجعل دلالتهما مقصورة على الآن...

وأما قولهم إن العرب يقول يا نعم المولى ويا نعم النصير فتقول – المقصود بالنداء محذوف للعلم به والتقدير فيه يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت... (٢)

وهذا يدل على أن البصريين يحملون كل الشواهد التى ذكرها الكوفيون على إضمار محذوف سواء إذا اقترنت بحرف الجر كما فى قولهم والله ما هى بنعم يقولون أى مقول فيها نعم الولد ثم يقدرون منادى محذوف فى قولهم يانعم المولى ونعم النصير .

والباحثة تختار رأى البصريين لأنهما فعلان لا يتصرفان للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة إلخ ما ستدل به البصريون ومن تبعهم.

❁❁❁

(١) شرح التسهيل ٣/٥ فما بعدها وراجع الهمع ٢/٨٤ والأشمونى ٣/٢١ وشرح الكافية ٢/١٠٣.

(٢) الإنصاف ١/١١٦ – فما بعدها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

باب إعراب الفعل

وفيه ثلاث مسائل:-

المسألة الأولى

فعل الأمر بين الإعراب والبناء

اختلف النحاة فى فعل الأمر من حيث الإعراب والبناء وذلك على قولين:-

الأول:- ذهب جمهور البصريين إلى أن فعل الأمر مبنى وتابعهم ابن مالك.

الثانى:- ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب فهو فعل مضارع مجزوم بلام محذوفة (١).

رأى البصريين:-

استدل البصريون على البناء بعدة أدلة منها:-

١- إن الأصل فى الأفعال البناء وإنما أعرب الفعل المضارع لمشابهته للأسماء ولا مشابهه بين فعل الأمر والأسماء فبقى على أصله فى البناء (٢).

٢- إنه لا يجوز أن يكون فعل الأمر مجزوماً بإضمار اللام لما فى ذلك من كثرة الحذف لغير موجب (٣).

ويقول ابن مالك عن أدلتهم:-

« وليس ذلك جزماً بل بناء لأن دلالة « اضرب » ونحوه على الجزم إما بإضمار اللام وهو مضارع محذوف منه حرف المضارعة وإما يتضمن معناها وهو مثال مأخوذ من لفظ المصدر للدلالة على الحدث والنسبة تفيد الطلب لا جائز أن يكون بالإضمار لما فيه من كثرة الحذف لغير موجب

---

(١) انظر المقتضب ١٣١/٢ والأصول ١٤٧/٢، ١٤٥ والخصائص ٨٣/٢ والإنصاف ٥٢٤/٢ وتأثير الكوفيين صـ ٧٤١.

(٢) انظر المقتضب ١٣١/٢ والإنصاف ٥٣٤/٢.

(٣) الإنصاف ٥٤٢/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فتعين أن يكون بالتضمين وإذا كانت دلالة اضرب ونحوه على الأمر يتضمن معنى اللام وجب الحكم عليه بالبناء لوجهين:-

أحدهما:- عدم وجود علة الإعراب فيه وهى شبه الاسم.

الثانى:- أن فعل الأمر لو كان معرباً لكان مجزوماً لأنه أبدا ساكن الآخر أو محذوفه ولو كان مجزوماً لكان الجازم له إما اللام وإما غيرها لا حائز أن يكون مجزوماً باللام لأن المتضمن يمنع من إظهار مثله...

ولا جائز أن يكون مجزوماً بغيرها لاستحالة تقديره فتعين الحكم عليه بالبناء (١).

وقال عن رأى الكوفيين:-

وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر مجزوم بلام محذوفة وهو مضارع حذف منه حرف المضارعة لأنه لو لم يكن كذلك لما كان لوجوب حذف آخر المعتل منه وجه وهو ضعيف لجواز أن يكون الوجه فى حذف آخر المعتل من فعل الأمر هو طلب التخفيف استثقالا لحرف العلة المتطرف الساكن ثم التزموا حذفه كما أجازوا حذف المتحصن بالحركة المقدرة كقراءة من قرأ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ ١٠٥ – هود ولو لم يكن لحذف آخر فعل الأمر المعتل وجه من المناسبة والاستحسان لكان دعواه أيسر من دعوى حذف لام الأمر وحرف المضارعة (٢).

ويترجح لى فى هذه المسألة القول بإعراب فعل الأمر وذلك للأدلة التى ذكرها الكوفيون ولأن الأمر معنى من المعانى مثل التمنى وغيره وأن القول ببناء فعل الأمر ضعيف وذلك من وجهين:-

١- إن عدم بقاء حرف المضارعة فى فعل الأمر إنما هو للفرق بين فعل الطلب وغير الطلب.

---

(١) شرح التسهيل ٦١/٤ فما بعدها وانظر أمالى ابن الشجرى ٢٥٤/٢ والإنصاف ٥٣٤/٢ – ٥٣٥.

(٢) شرح التسهيل ٦٢/٤ والإنصاف ٥٤٠/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢- إن ضعف عوامل الجزم قياساً بعوامل الجر غير مسلم لأن الجوازم قد تكون أقوى من عوامل الجر بدليل أن الجر يكون بحركة والجزم بغير حركة مما يدل على قوته والجر يدخل على الأسماء وهى خفيفة والجزم يدخل على الأفعال وهى ثقيلة مما يدل على قوة الجزم كذلك [١].

❁❁❁

(١) راجع الإنصاف ٥٤٢/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثانية

عامل النصب فى الفعل المضارع بعد فاء السببية

ينصب الفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية إذا كانت هى ومدخولها جواباً للأمر والنهى أو النفى أو الاستفهام أو التمنى أو العرض أو الدعاء(١).

واختلف النحاة فى ناصب المضارع بعد الفاء على رأيين:-

الأول:- للكوفيين أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء فى جواب الطلب منصوب بالخلاف.

الثانى:-للبصريين أن عامل النصب « أن » مضمرة.

أدلة رأى الكوفيين:-

يقول صاحب الإنصاف:-

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا – إنما قلنا ذلك لأن الجواب مخالف للأسلوب الذى قبله...

ألا ترى أنك إذا قلت – أتينا فنكرمك لم يكن الجواب أمراً... فلما لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله وإن كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف على ما بينا (٢).

وهو ما سماه الفراء الصرف يقول:-

« والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو وفى أولة جحد أو استفهام ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام متتعاً أن يُكَرَّ فى العطف فذلك الصرف (٣) ».

ويرى هشام بن معاوية وثعلب والكسائى أن الناصب هو الفاء.

---

(١) الإنصاف ٥٥٧/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢١٥/٤ – ٢٠٦ وتأثير الكوفيين ٧٤٥ فما بعدها.

(٢) الإنصاف ٥٥٧/٢ – ٥٥٨ مختصراً.

(٣) معانى القرآن للفراء ٢٣٥/١ وانظر الإنصاف ٥٥٨/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يقول ابن مالك:-

« وقال الكوفيون النصب بالفاء والحجة عليهم أن الفاء لو كانت هى الناصبة لدخل عليها واو العطف وفاؤه كما تدخل على واو القسم ولجاز ما أنت بصاحبى فأكرمك وفأحدثك كما يجوز والله والرحمن لأفعلن فلما لم يجز ذلك علم أنها حرف عطف مضمر بعدها العامل كواو رب... » (١).

أدلة رأى البصريين:-

استدل البصريون لمذهبهم بأن الأصل فى الفاء أن يكون حرف عطف والأصل فى حروف العطف أن لا تعمل لعدم اختصاصها فلما قصدوا أن يكون الثانى فى غير حكم الأول وخُوِّل المعنى حُوِّلَ إلى الاسم فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم فوجب تقدير « أن » لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم و« أن » هى الأصل فى عوامل النصب فى الفعل (٢).

وقال ابن مالك:-

« ولا يطرد نصب المضارع بأن مضمرة بعد الفاء إلا فى جواب نفىَ أو طلب وهو الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمنى... » (٣).

والراجح لدى رأى البصريين كما قرره ابن مالك من أن الناصب بعد الفاء « أن » المضمرة وجوباً .

كما أن هذه الحروف غير مختصة ولذلك لا يمكن أن تكون هى الناصبة بنفسها كما أن الفاء لو كانت عاملة لجاز دخول حرف العطف عليها فلما امتنع دخول حرف العطف عليها دل على أنها باقية على حكم الأصل.(٤)

---

(١) شرح التسهيل ٢٧/٤ – ٢٨ والهمع ٣١٥/٢ والارتشاف ٤٠٨/٢ وتأثير الكوفيين ٧٤٦ فما بعدها.

(٢) الكتاب ٢٨/٣ والإنصاف ٥٥٨/٢ والارتشاف ٤٠٧/٢ والهمع ٣١٤/٢.

(٣) شرح التسهيل ٢٨/٤.

(٤) شرح الكافية للرضىّ ٢٤١/٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة الثالثة
عامل النصب فى المضارع بعد واو المعية

كما اختلف النحاة فى عامل النصب بعد فاء السببية اختلفوا فى عامل النصب فى المضارع التالى لواو المعية فى نحو قولهم – لا تأكل السمك وتشرب اللبن. **على رأيين:-**

الأول:- ذهب البصريون إلى أن الناصب للمضارع فى هذه الحال أن المضمرة [1] وتبعهم ابن مالك.

الثانى:- للكوفيين أن الناصب الواو نفسها وقيل الخلاف أو الصرف [2].

يقول ابن مالك عن الرأيين :-

الواو حرف عطف، وينصب المضارع بعدها على أربعة أوجه:- لأنه إما مشارك لما قبلها فى حكمه، وإما مخالف له وذلك إذا كان ما قبل الواو غير واجب وما بعدها إما مستأنف وإما مصاحب عطف لنفى الجمع غير مبنى على مبتدأ محذوف أو مبنى على مبتدأ محذوف.

ونصبه عند الكوفيين بالواو وعند البصريين بأن لازمة الإضمار وما قبل الواو فى تأويل مصدر معمول لفعل محذوف ليصح العطف عليه والتقدير – ما كان منك إتيان وحديث فنصبوا الفعل على هذا التأويل ليدلوا على المصاحبة ونفى الجمع وإنما يكون ذلك فى مواضع الفاء [3].

ويترجح لدى أن الفعل منصوب بـ « أن » مقدرة بعد الواو للأسباب التى سبق ذكرها فى المسألة السابقة.

---

(١) راجع الارتشاف ٤٠٧/٢ والهمع ٣١٤/٢ وحاشية الصبان ٣٠٨/٢ وتأثير الكوفيين ٧٤٨ ج١ .

(٢) معانى القرآن للفراء ٢٣٥/١.

(٣) شرح التسهيل ٣٥/٤ – ٣٦ مختصراً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمة

إن تأثر اللاحق بالسابق فى أى علمٍ وفى أى شأنٍ أمرٌ لا شك فيه فالمدرسة الكوفية أثرت فى المدرسة الأندلسية كما تواصلت رحلات الأندلسيين إلى المشرق وممن فعل ذلك العالم موضع هذا البحث وهو ابن مالك فقد أعلى من شأن الكوفيين فى مؤلفاته وله اختيارات كثيرة من آرائهم وتبنى مذهبهم فى كثير من المسائل ، وموقفه منهم يتسم بأمرين :

أولهما : التقدير والاحترام لآراء الكوفيين مع شرح وتفصيل هذه الآراء مدللاً على ذلك بالحجة والبرهان.

ثانيهما : النقد والتوجيه أحياناً إذا لم يكن لرأيهم وجه من الصواب.

فموقفه منهم موقف الناقد البصير والمجتهد الحافظ لا المقلد الناقل فبعد مناقشته للمسألة إذا اتضح له صحة رأيهم يقول : وبقولهم أقول ورأيهم الصواب، وقولهم الأصح...الخ.

كما نلاحظ ميل ابن مالك الشديد وإعجابه المفرط برأى الكوفيين أحيانا وله اختيارات كثيرة من مذهبهم فقد وافقهم فى المسائل التالية :

١- إعراب المثنى بالألف والياء.
٢- مجئ الفعل المضارع صلة لـ(آل).
٣- عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.
٤- حذف الموصول الاسمى وبقاء صلته.
٥- دخول الفاء فى الخبر.
٦- الابتداء بالوصف دون الاعتماد على نفى أو استفهام.
٧- تقديم خبر (ليس) عليها.
٨- زيادة أصبح وأمس فى باب كان.
٩- إعمال (إن) عمل ليس.
١٠- دخول اللام على خبر (إن) إذا كان فعلاً جامداً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً.
١١- تخفيف (أن) ودخولها على الجملة الفعلية.
١٢- نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٣- تقديم المفعول به.

١٤- النصب بـ (حاشاً) مجردة من (من)... إلى آخره فقد وافقهم فى ثلاثين مسألة ويزيد.

وقد اختلف معهم وتبنى رأى البصريين فى عدة مسائل منها :

١- منع جمع المؤنث بالتاء جمع مذكر مسالم وهم يرون جوازه.

٢- الضمير أعرف المعارف لا اسم إشارة خلافاً لهم.

٣- يرى الضمائر فى إياك مجرورة بالإضافة ويراها الكوفيون ضمائر منصوبة.

٤- يرى جواز إعراب وبناء (أى) فى باب الصلة ويرى الكوفيون وجوب إعرابها.

٥- يرى المبتدأ مرتفعا بالابتداء وهم يرون أن المبتدأ والخبر يترافعان.

٦- وجوب إفراد الوصف فى باب المبتدأ والخبر وهما يرون جواز الإفراد والمطابقة.

٧- أجاز تقديم معمول الخبر فى نحو عمراً زيدٌ أكرم عمراً وهم يمنعونه.

٨- منع تقديم خبر (ما زال) وأخواتها وهم يرون جوازه.

٩- منع توسط خبر معمول (كان) وأخواتها وهم يرون جوازه.

١٠- عمل (ما) المشبهة بـ (ليس) ويرى الكوفيون منع عملها.

١١- يرى (إن) وأخواتها ناصبة للاسم رافعة للخبر ويرى الكوفيون أن الخبر باقيا على رفعه.

١٢- جواز حذف حرف خبر (إن) وأخواتها ويرى الكوفيون جواز حذفه بشرط أن يكون اسمها نكرة وأن تكون مكررة.

١٣- منع دخول اللام على خبر (لكن) وأجاز الكوفيون دخولها.

١٤- يرى منع العطف على الموضع قبل تمام الخبر بعد (إن) وأخواتها ويرى الكوفيون جواز العطف.

١٥- يرى منع إلغاء ظن وأخواتها متقدمة ويرى الكوفيون إلغاءها متقدمة لضعفها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٦- يرى إعمال الفعل الثانى فى باب التنازع ويرى الكوفيون إعمال الأول لتقدمه.

١٧- منع تقديم المستثنى أول الكلام ويرى الكوفيون جواز تقديمه وتقديم حرف الاستثناء.

١٨- يرى نعم وبئس فعلان لا يتصرفان ويرى الكوفيون عدا الكسائى أنهما اسمان.

١٩- يرى (ما) فى باب التعجب اسما نكرة بمعنى شئ ويرى الكوفيون أنها اسم و (ما) استفهامية.

٢٠- يرى أن فعل الأمر مبنى ويرى الكوفيون أنه معرب ومجزوم بلام محذوفة.

٢١- يرى عامل النصب فى المضارع بعد فاء السببية وبعد واو المعية (أن) مضمرة وجوباً ويرى الكوفيون نصب الفعل بعدهما بالخلاف أو الصرف.

وهذا يدل على عبقرية ابن مالك – فقد وافقهم عن اقتناع وخالفهم عن اقتناع فلم يقف منهم موقف المقلد بل موقف الناقد البصير.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفهارس الفنية

١- فهرس الآيات القرآنية .

٢- فهرس الأبيات الشعرية .

٣- فهرس الموضوعات .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١- فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــة	السورة	رقم الصفحة
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾	(٥) الفاتحة	٦٧١
﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾	(١٨٥)آل عمران	٦٧٢
﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَـٰتِ﴾	(١٨)الحديد	٦٧٦
﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ﴾	(٤٦)النساء	٦٧٨
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟﴾	(٢٣) آل عمران	٦٧٨
﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ﴾	(١٥٤)الأنعام	٦٨٠
﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَـٰلُهَا﴾	(١٤)الإنسان	٦٨٢
﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾	(٣٨)المائدة	٦٨٥
﴿فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾	(٤)الشعراء	٦٨٧
﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾	(٨)هود	٦٨٩
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ﴾	(١٩٤)الأعراف	٦٩٣
﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾	(٢٣٣)البقرة	٧٠٠-٧٠١
﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا﴾	(١٤)الجاثية	٧٠٣
﴿خَشَ لِلَّهِ﴾	(٣١)يوسف	٧١٤
﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	(٩٠)النساء	٧١٥
﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً﴾	(٢٨)سبأ	٧١٨
﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾	(١٣٧)الأنعام	٧٢٦
﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾	(١١٢)النساء	٧٣٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الآيـــــــــة	السورة	رقم الصفحة
﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾	(١)النساء	٧٣٢
﴿ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ ﴾	(٥٤)الأنبياء	٧٣٥
﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾	(١٤٨)الأنعام	٧٣٥
﴿ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ ﴾	(٨٥)البقرة	٧٤٨
﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾	(٦٩١)مريم	٧٥٠
﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ ﴾	(١١٠)الإسراء	٧٥٥
﴿ خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ .. ﴾	(٤٣) القلم	٧٥٧
﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾	(٣١)يوسف	٧٦٧-٧٦٩
﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾	(١٧١)النساء	٧٦٨
﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾	(٢٥)الحج	٧٧٤
﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا ﴾	(٦٩)المائدة	٧٧٧
﴿ قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾	(٩٦)الكهف	٧٨١
﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾	(١٩)الحاقة	٧٨١
﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ﴾	(٨)الواقعة	٧٩٣
﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾	(٢٧)الواقعة	٧٩٣
﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾	(١٠٥)هود	٧٩٨

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهرس الأبيات الشعرية

أول البيت	آخره	بحره	رقم الصفحة
أنا الفارس الحامي	أنا أو مثلي	الطويل	٦٧١
جزى ربُّه	وقد فعل	الطويل	٦٧٤
ما أنت بالحكم	والجَدَل	البسيط	٦٧٦
فوالله	ولا متقارب	الطويل	٦٧٩
إن الزبيرى	أهل الحرم	الرجز	٦٨١
خبيرٌ بنو لهب	مرت	الطويل	٦٨٢
قومي ذرا	وقحطان	البسيط	٦٨٧
فيأبى	لست أقدم	البسيط	٦٩٠
عَدُو	بمشغول	السريع	٦٩١
إن هو مستولياً	المجانين	المنسرح	٦٩٤
ولو أنَّ قومي	مصرعاً	الطويل	٦٩٨
علموا	بأعظم سؤل	الخفيف	٧٠١
ولو ولدت	الكلابا	الوافر	٧٠٣
تزودت	كلامها	الطويل	٧٠٦
لأنهم يرجون	شافع	الطويل	٧١٢
ولا أرى	من أحد	الطويل	٧١٣
وإني لتعروني	بلله القطر	الطويل	٧١٥

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أول البيت	آخره	بحره	رقم الصفحة
أتهجر سلمى	تطيب	الطويل	٧٢٢
فزجحتها	أبي مزادة	مجزوء الكامل	٧٢٥
ياليتني	أجمعا	الرجز	٧٢٨
قوم	سافع	الكامل	٧٣٠
فاليوم قرَّبت	من عجب	البسيط	٧٣٢
قلت إذ أقبلت	رملاً	الخفيف	٧٣٥
رحم الله أعظما	الطلحات	الطويل	٧٤٣
إذا ما لقيت	أيهم أفضل	المتقارب	٧٥٠
خير المبتغية	رشاد	الخفيف	٧٦٠
ورجَّ الفتى	لا يزال يزيد	الطويل	٧٦٣
قنا فذ هدَّاجون	عطية عودا	الطويل	٧٦٥
ليت الشباب	البدى الأول	الكامل	٧٧٠
إذا اسوَّد	حراساً أسداً	الطويل	٧٧٠
ولو أن من	الأعصما	المتقارب	٧٧٣
إن محلاً	مهلاً	المنسرح	٧٧٣
شجاك أظن	العاذلينا	الطويل	٧٨٠
فلو أن ما أسعى	والمال	الطويل	٧٨١
وبلدة ليس	لها إنسي	المتقارب	٧٨٥

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أول البيت	آخره	بحره	رقم الصفحة
إن يقتلوك	قتل عار	الكامل	٧٨٨
ألست بنعم	مصرماً	الطويل	٧٩٤

أنصاف الأبيات

أنصاف الأبيات	البحر	الصفحة
وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم	الطويل	٧٤١
ولكننى من حبها لعميد	الطويل	٧٧٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
	٦٥٧
المقدمة	
الدراسة التمهيدية أ- ابن مالك	٦٥٩-٦٦٠
ب- وكتابه شرح التسهيل	٦٦١-٦٦٥
أقسام البحث : القسم الأول : **المسائل التى وافق عليها ابن مالك الكوفيين**	٦٦٦-٧٣٨
مسائل : باب المعرب والمبنى	
١-إعراب المثنى	٦٦٨-٦٧٠
٢-انفصال الضمير بعد إنما	٦٧١-٦٧٣
٣-عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة	٦٧٤-٦٧٥
٤-مجئ الفعل المضارع صلة لـ (آل)	٦٧٦-٦٧٧
٥-حذف الموصول الاسمى وبقاء صلته	٦٧٨-٦٧٩
٦-مجئ الذى موصوفا	٦٨٠-٦٨١
باب المبتدأ والخبر	٦٨٢-٦٨٨
١-مجئ الوصف مبتدأ	٦٨٢-٦٨٤
٢-دخول الفاء فى الخبر	٦٨٥-٦٨٦
٣-القول فى إبراز الضمير	٦٨٧-٦٨٨
٤-تقديم خبر ليس	٦٨٩-٦٩٠
باب النواسخ	٦٨٩-٧٠٢
١-زيادته أصبح وأمسى	٦٩١-٦٩٢
٢-إعمال (إن) عمل ليس	٦٩٣-٦٩٥

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
٣-دخول اللام على خبر (إن)	٦٩٦-٦٩٧
٤-دخول اللام على الخبر ومعموله	٦٩٨-٦٩٩
٥-دخول المخففة على الجملة الفعلية	٧٠٠-٧٠٢
باب نيابة الفاعل	٧٠٣-٧٠٥
١-نيابة غير المفعول به عن الفاعل	٧٠٣-٧٠٥
٢-تقديم المفعول به	٧٠٦-٧٠٧
٣-الخلاف في الاسم المرفوع بعد " مذ ومنذ "	٧٠٨-٧١٠
٤-إعراب المستثنى المتقدم	٧١١-٧١٢
٥-النصب بـ(حاشاً) مجردة من (ما)	٧١٣-٧١٤
٦-مجيء الفعل الماضي حالاً بدون (قد)	٧١٥-٧١٧
٧-تقديم الحال على صاحبها	٧١٨-٧١٩
٨-مجيء المصدر حالاً	٧٢٠-٧٢١
٩-تقديم التمييز على عامله	٧٢٢-٧٢٤
١٠-الفصل بين المضاف والمضاف إليه	٧٢٥-٧٢٧
باب التوابع	٧٢٨-٧٣٦
١-هل يجوز توكيد النكرة ؟	٧٢٨-٧٢٩
٢-مجيء أو بمعنى الواو	٧٣٠-٧٣١
٣-عطف الظاهر على الضمير المجرور	٧٣٢-٧٣٤
٤-العطف على الضمير المرفوع	٧٣٥-٧٣٦
باب إعراب الفعل	٧٣٧-٧٣٨
١-الخلاف في رافع الفعل المضارع	٧٣٧-٧٣٨
القسم الثاني : المعرب والمبني المسائل التي خالف فيها ابن مالك الكوفيين	٧٣٩-٨٠٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموضوع	رقم الصفحة
١- مسألة جمع العلم المؤنث	٧٤١-٧٤٣
٢- أعرف المعارف	٧٤٤-٧٤٦
٣- الضمير فى إياك وأخواتها	٧٤٧-٧٤٩
٤- أى بين الإعراب والبناء	٧٥٠-٧٥٢
باب المبتدأ والخبر	٧٥٣-٧٦١
١- رافع المبتدأ والخبر	٧٥٣-٧٥٥
٢- مطابقة الوصف لما بعده	٧٥٦-٧٥٨
٣- الخلاف فى تقديم معمول الخبر	٧٥٩-٧٦١
النواسخ	٧٦٢
١- تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليها	٧٦٢-٧٦٣
٢- توسيط معمول خبر كان وأخواتها	٧٦٤-٧٦٦
٣- القول فى العامل فى الخبر بعد (ما)	٧٦٧-٧٦٩
٤- عامل الرفع فى خبر (إن)	٧٧٠-٧٧١
٥- حذف خبر إن وأخواتها	٧٧٢-٧٧٤
٦- دخول لام على خبر لكن	٧٧٥-٧٧٦
٧- العطف بالرفع على اسم (إن)	٧٧٧-٧٧٨
٨- إلغاء الأفعال الناصبة لمفعولين	٧٧٩-٧٨٠
٩- أى العاملين أحق بالعمل فى باب التنازع	٧٨١-٧٨٣
١٠- تقديم المستثنى	٧٨٤-٧٨٦
١١- رب بين الاسمية والحرفية	٧٨٧-٧٨٨
١٢- فعل التعجب اسم أم فعل ؟	٧٨٩-٧٩١
١٣- نوعية (ما) فى باب التعجب	٧٩٢-٧٩٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
١٤- القول فى نعم وبئس	٧٩٤-٧٩٦
١٥- فعل الأمر بين الإعراب والبناء	٧٩٧-٧٩٩
١٦- عامل النصب فى الفعل المضارع بعد فاء السببية	٨٠٠-٨٠١
١٧- ناصب المضارع بعد واو المعية	٨٠٢
الخاتـــــــمة	٨٠٣-٨٠٥
فهرس الآيات القرآنية	٨٠٧-٨٠٨
فهرس الأبيات الشعرية	٨٠٩-٨١١
فهرس الموضوعات	٨١٢-٨١٤

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner